رئاسة الوزراء
الأمانة العامة

تقرير متابعة خطة التنمية الوطنية 2022

26 نيسان 2023م

تقرير متابعة خطة التنمية الوطنية 2022

الإدارة العامة للمتابعة والتقييم

26 نيسان 2023م

قائمة المحتويات

1 الملخص التنفيذي 1

1.1 مقدمة 1

1.2 المؤشرات الرئيسة 2

1.2.1 مؤشرات الاقتصاد الكلي 3

1.2.2 المؤشرات الوطنية 13

1.2.3 المؤشرات الدولية 15

2.0 الإنجازات المرتبطة بالمحور الأول: إنهاء الاحتلال 18

2.1 خلق جبهة وطنية ودولية لإنهاء الاحتلال 18

2.2 مساءلة إسرائيل على جرائمها 18

2.3 تحقيق وحدة الأرض والشعب الفلسطيني 18

2.4 إعادة الإشعاع الديمقراطي لفلسطين 19

2.5 تعزيز الحضور دولياً 19

2.6 تعزيز العمل نحو الاعتراف 19

3.0 الإنجازات المرتبطة بالمحور الثاني: التميز في خدمة الناس 20

3.1 تعزيز استجابة الهيئات المحلية للمواطن 20

3.2 الارتقاء بمستوى الخدمات العامة المقدمة للمواطن 22

3.3 إصلاح وتطوير قطاع الأراضي 24

3.4 تعزيز النزاهة والمساءلة والشفافية ومكافحة الفساد 26

3.5 تعزيز كفاءة المؤسسات العامة 27

3.6 كفاءة وفعالية إدارة الموارد المتاحة 29

4.0 الإنجازات المرتبطة بالمحور الثالث: التنمية المستدامة 33

4.1 بناء مقومات الاقتصاد الفلسطيني المرتكزة على التنمية بالعناقيد 33

4.2 توفير فرص عمل لائقة للجميع 35

4.3 توفير بيئة استثمارية ملائمة 38

4.4 تعزيز الصناعة الفلسطينية 41

4.5 الحد من الفقر متعدد الأبعاد 42

4.6 توفير الحماية الاجتماعية للفقراء والمهمشين 43

4.7 تعزيز وصول المواطنين للعدالة 45

4.8 تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة 48

4.9 تمكين الشباب 49

4.10 تحسين التعليم المبكر لأطفالنا 49

4.11 تحسين الالتحاق والبقاء في التعليم 50

4.12 تعزيز النشأة السوية للطلبة 51

4.13 تحسين جودة التعليم العام 52

4.14 تحسين فرص الإنتقال من التعليم إلى العمل 53
4.15 توفير خدمات رعاية صحية شاملة ذات جودة عالية..... 54
4.16 الارتقاء بصحة المواطن ورفاهيته 57
4.17 توفير الأمن والأمان للوطن والمواطن وتعزيز سيادة القانون..... 58
4.18 توفير الاحتياجات الأساسية للتجمعات السكانية 60
4.19 ضمان استدامة البيئة..... 69
4.20 النهوض بالزراعة وبالمجتمعات الريفية 73
4.21 الهوية والتراث الثقافي مرتكزة على الرواية الفلسطينية 76

5.0 التحديات..... 79

5.1 التحديات المالية 79
5.2 التحديات الفنية 80
5.3 التحديات الاقتصادية والاجتماعية..... 82
5.4 التحديات الجيوسياسية..... 84

6.0 التوصيات..... 88

1.0 الملخص التنفيذي

1.1 مقدمة

إن فعالية وكفاءة القطاع العام أمر حيوي لإنجاح عملية التنمية، بما في ذلك الأنشطة المرتبطة بالإدارة المالية السليمة، كفاءة الخدمة المدنية والسياسة الإدارية، المحاسبة والشفافية في العمليات، رصد وتقييم ومراجعة الأداء، التي تسهم جميعها في تقديم الخدمات العامة بجودة أفضل.

لقد قامت الإدارة العامة للمتابعة والتقييم في الأمانة العامة لمجلس الوزراء بإعداد تقرير المتابعة السنوي 2022 لخطة التنمية الوطنية، ورصد ما تم إنجازه في مختلف القطاعات خلال العام الثاني من عمر الخطة من 1 كانون ثاني 2022 إلى 31 كانون أول 2022. حيث تم قياس النتائج المحققة مقارنة مع النتائج المنشودة باستخدام أدوات القياس الواردة في إطار النتائج الاستراتيجي. كذلك تم التطرق في هذا التقرير إلى عدد من المجالات الحيوية والمحاور الأساسية ذات العلاقة والتأثير المباشر على النموذج التنموي الحالي المستند إلى التنمية بالعناقيد والانفكاك عن الاحتلال، ومنها: الترابط بين السياسات العامة والاستراتيجيات القطاعية والموازنة، جودة البيانات وملائمة المؤشرات، الإنفكاك عن الاحتلال،...الخ.

يركز هذا التقرير على رصد ومتابعة تقدم العمل، وتحديد التحديات والمشاكل أثناء عملية التنفيذ، بالإضافة إلى الدروس المستفادة والتعلم الذي هو أحد أهداف هذا التقرير، وبالتالي اتخاذ خطوات للتحسين بهدف إحداث التغييرات اللازمة والبناء على نقاط القوة ومراعاة المتغيرات المحيطة، وعمل تعديلات تؤدي في النهاية إلى تغيير الواقع نحو الهدف المنشود. يعتبر القطاع العام أحد أكبر المشغلين في فلسطين، ويحدد بيئة الاستثمار والتنمية ويرسم السياسات الوطنية، ويقود عملية نمو الاقتصاد مع بقية الشركاء من القطاعين الخاص والأهلي. لقد تولّى القطاع العام قيادة عملية إعداد خطة التنمية الوطنية ورسم السياسات العامة، وعلى الرغم من وضوح بعض السياسات وواقعيتها وأنها شهدت إنجاز وتحسن في بعض الأبعاد، لكن تم ملاحظة غموض في سياسات أخرى، وأوجه قصور في مجالات مهمة. ولتعزيز وتحسين الأداء، فلا بد من التركيز على العوامل التالية التي تساهم في تحقيق النجاح في المجالات المختلفة:

- الواقعية حول ما هو ممكن من الناحية السياساتية والمؤسسية، وإعادة صياغة بعض السياسات وتحديد أولويات وأهداف قابلة للتحقيق وتسلسل التدخلات، فضلاً عن انتهاز الفرصة في إعداد الأسس التقنية لما قد يصبح ممكنا في المستقبل.
- الإدراك أن تعزيز التكنولوجيا ليس كافياً بحد ذاته، وأن الأكثر أهمية وصعوبة هو الجزء الذي يتعلق بتغيير أنماط السلوك وثقافة المؤسسة.
- تعزيز مفهوم الشراكة بين مؤسسات القطاع العام المختلفة، وبين أطراف عملية التنمية المتمثلة بالقطاع العام والخاص والأهلي.
- إن جودة القطاع العام فيما يتعلق بعناصر المساءلة والشفافية والفعالية والكفاءة أمر حيوي لنجاح أنشطة التنمية.

منهجية إعداد التقرير

تضمنت خطة التنمية الوطنية 2021–2023 ثلاث وثلاثون سياسة عامة، جرى اختيارها بالتنسيق والشراكة بين القطاع العام والقطاع الأهلي والقطاع الخاص، واستندت خطة التنمية إلى ثلاثة محاور رئيسية تتمثل في: إنهاء الاحتلال، والتميز في خدمة الناس، والتنمية المستدامة، وشملت عشر أولويات وطنية تغطي كافة المجالات ابتداءً من الانفكاك عن الاحتلال وتجسيد الدولة، وإنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة، وتعزيز الحضور دولياً، والارتقاء بمستوى الخدمات العامة المقدمة للمواطن، والحكومة الفعّالة والبعيدة عن البيروقراطية، والانفكاك الاقتصادي والتنمية بالعناقيد، وتحقيق العدالة الاجتماعية، والتعليم الجيد حق للجميع، وتحقيق التغطية الصحية الشاملة، وصولاً إلى مجتمع متماسك قادر على الصمود والتنمية.

ولمتابعة التقدم وقياس الأداء في تنفيذ خطة التنمية الوطنية على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة؛ تبنت الحكومة الفلسطينية إطار النتائج الاستراتيجي لخطة التنمية الوطنية، والذي تم إعداده من قبل الإدارة العامة للمتابعة والتقييم في الأمانة العامة لمجلس الوزراء بالشراكة مع مختلف الدوائر الحكومية، ويعد إطار النتائج الاستراتيجي بمثابة النظام التوجيهي الذي تعتمده الحكومة في إنجاز التدخلات السياساتية التي تحتل مرتبة الأولوية لديها. وتضفي إجراءات المتابعة والتقييم المعتمدة في الإطار تركيزاً خاصاً على أهمية المساءلة والشفافية وقياس الأداء، ويُبرِز إيراد هذه الإجراءات أهمية العمل المشترك على مستوى الحكومة بجميع وزاراتها وهيئاتها وأجهزتها والدور الذي تقوم به عملية المتابعة والتقييم في المساندة على توجيه التدخلات وخطط العمل نحو تحقيق النتائج الفضلى.

شمل إطار النتائج الاستراتيجي على مؤشرات وطنية، وقطاعية، ومعايير دولية تساهم في قياس أثر تنفيذ خطة التنمية الوطنية على المجتمع الفلسطيني، بحيث يمكن مقارنتها مع نفس المؤشرات على المستوى الإقليمي أو الدولي، وشمل أيضاً مؤشرات الأداء لقياس مدى التقدم المحرز نحو تحقيق السياسات العامة، وتم ربط مؤشرات قياس الأداء باستهدافات محددة وقابلة للقياس تشكل الطموح الذي تسعى الحكومة لإنجازه مع نهاية كل عام ضمن الموار المالية المتاحة.

جاء إعداد تقرير المتابعة السنوي للعام 2022 لإلقاء الضوء على التقدم الذي تم إحرازه في تحقيق خطة التنمية الوطنية في عامها الثاني، وأبرز الإنجازات التي حققتها الحكومة الفلسطينية على صعيد السياسات الوطنية المعلنة في الخطة. وتم إعداد التقرير بالشراكة والتنسيق مع الفريق الوطني للمتابعة والتقييم المشكل بقرار من مجلس الوزراء والممثل من مختلف الدوائر الحكومية ذات العلاقة، وذلك استناداً إلى جمع وتحليل البيانات والمعلومات المرتبطة بالسياسات، وإطار النتائج الاستراتيجي بما يشمل (النتائج، مؤشرات قياس الأداء، الاستهدافات المحددة، خط البيانات المرجعية)، والبرامج والمشاريع المنفذة في العام 2022. إضافة إلى ذلك يشمل التقرير التحديات التي واجهتها الوزارات والمؤسسات ذات الصلة في تنفيذ المشاريع والتدخلات الرئيسة، وتوصيات تهدف إلى تحسين الأداء في تنفيذ التدخلات وصولاً إلى تحقيق الأهداف المرجوة.

وتم مناقشة المسودة الأولى من التقرير مع كافة الدوائر الحكومية ذات العلاقة، والحصول على التغذية الراجعة وتنفيذ التعديلات اللازمة، وإعداد التقرير بشكله النهائي.

1.2 المؤشرات الرئيسة

1.2.1 مؤشرات الاقتصاد الكلي

تُعبر مؤشرات الاقتصاد الكلي عن الحالة الراهنة لاقتصاد الدولة خلال فترة زمنية معينة، وتساعد هذه المؤشرات في مقارنة تطورات الأداء من فترة زمنية إلى أخرى، وفيما يلي استعراض لأهم مؤشرات قياس الأداء للاقتصاد الفلسطيني خلال الأعوام 2018-2022.

1.2.1.1 الحسابات القومية[1]

1. الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية بالأسعار الثابتة

بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين في العام 2022 حوالي 15.61 مليار دولار، بارتفاعاً نسبته 3.9% مقارنة مع عام 2021، وارتفاعاً نسبته 11.2% مقارنة بالعام 2020، وانخفاضاً بنسبة 1.4%عن العام 2019، في حين لم تتغير القيمة مقارنة بالعام 2018. ويعود سبب هذا الارتفاع في قيمة الناتج المحلي الإجمالي إلى إستمرارية تعافي الاقتصاد الفلسطيني من جائحة كورونا حتى الآن.

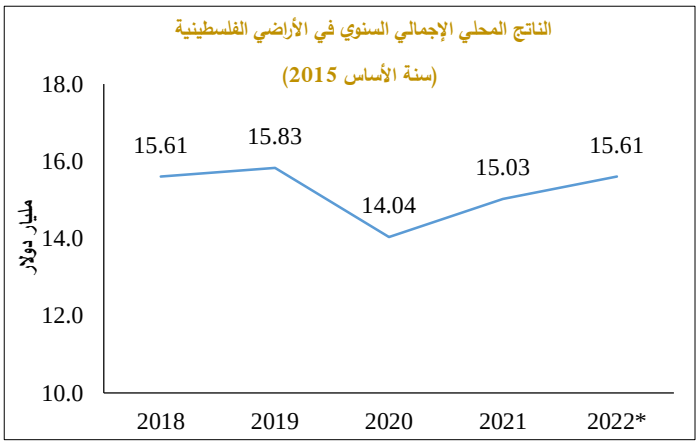

2. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في فلسطين في العام 2022 حوالي 3,087 دولار أمريكي مرتفعاً بنسبة 1.4% عما كان عليه في العام 2021 الذي سجّل فيه 3,045 دولار، وبنسبة إنخفاض وصلت إلى 8.6% و9.7% مقارنة بعامي 2019 و2018 على التوالي. يوضح الرسم البياني المجاور التطور الحاصل على قيمة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين خلال الأعوام 2018-2022.

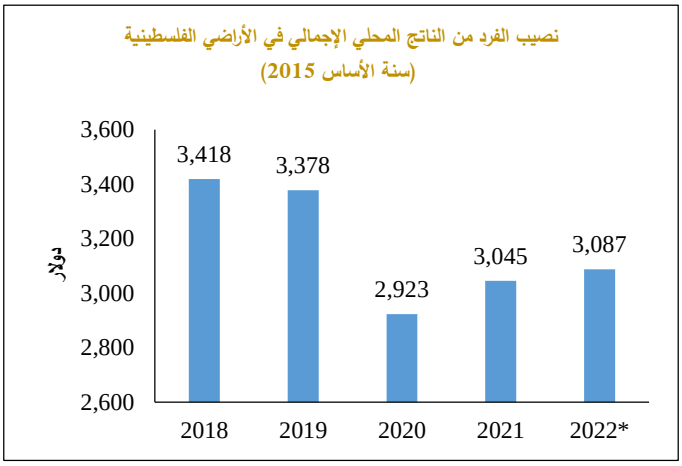

[1] تجدر الإشارة هنا إلى أن بيانات الحسابات القومية مصدرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ولا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس الذي استولت عليه إسرائيل عنوة في عام 1967.

3.مؤشر سلطة النقد لدورة الأعمال [2]

يهدف مؤشر دورة الأعمال في فلسطين إلى رصد التذبذبات في النشاط الاقتصادي بما فيه الإنتاج والتوظيف وانعكاسات ذلك على الاقتصاد الفلسطيني. وتكمن أهمية هذا المؤشر في توفير معلومات آنية حول وضع الاقتصاد، بما يساعد في رسم السياسات النقدية الملائمة دون الحاجة إلى انتظار صدور المؤشرات الاقتصادية الكلية، ويعطي لمحة عن الأداء العام للاقتصاد الفلسطيني. في حال كانت قيمة المؤشر موجبة فإن الأوضاع الاقتصادية جيدة وكلما ازدادت القيمة مقتربة من الرقم 100، كان ذلك مؤشراً على تحسّن الوضع الاقتصادي العام، وبالعكس فيما يخص القيم السالبة، فهي تدلل على أن الأوضاع الاقتصادية سيئة، وتزداد سوءاً كلما اقتربت من سالب 100. في حين يدلل اقتراب قيمة المؤشر من الصفر إلى أن الأوضاع على حالها، وأنها ليست بصدد التغير في المستقبل القريب.

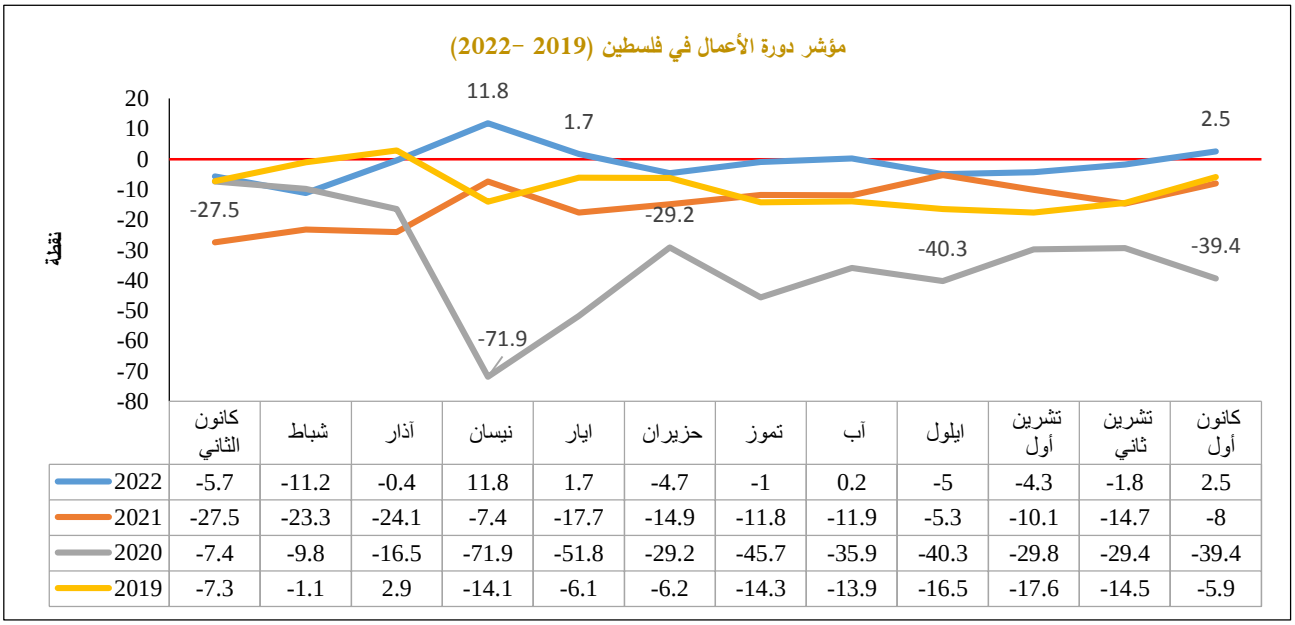

	كانون الثاني	شباط	آذار	نيسان	ايار	حزيران	تموز	آب	ايلول	تشرين أول	تشرين ثاني	كانون أول
2022	-5.7	-11.2	-0.4	11.8	1.7	-4.7	-1	0.2	-5	-4.3	-1.8	2.5
2021	-27.5	-23.3	-24.1	-7.4	-17.7	-14.9	-11.8	-11.9	-5.3	-10.1	-14.7	-8
2020	-7.4	-9.8	-16.5	-71.9	-51.8	-29.2	-45.7	-35.9	-40.3	-29.8	-29.4	-39.4
2019	-7.3	-1.1	2.9	-14.1	-6.1	-6.2	-14.3	-13.9	-16.5	-17.6	-14.5	-5.9

يُلاحظ من الرسم البياني الانخفاض في قيمة المؤشر الكلي في شهر شباط من العام 2022، حيث انخفض من (5.7-) في شهر كانون الثاني إلى (11.2-) في شهر شباط، وذلك بسبب تراجع القوة الشرائية لدى المستهلك الفلسطيني نتيجة لارتفاع الأسعار. في حين تحسن المؤشر الكلي بشكل واضح في شهر نيسان ليصل إلى (11.8) بعد أن كان (0.4-) في شهر آذار، ويُعزى ذلك إلى انتعاش الأسواق وتحسن الطلب الناتج عن المناسبات الدينية وشهر رمضان.

كما يُلاحظ أيضاً، تحسن المؤشر الكلي لدورة الأعمال في فلسطين في العام 2022 مقارنة بالأعوام السابقة، حيث شهد العام 2019 أزمة الرواتب التي واجهتها الحكومة الفلسطينية والتي انعكست على قيمة المؤشر الكلي بدءاً من شهر نيسان. وكذلك العام 2020، شهد جائحة كورونا وما نتج عنها من اغلاقات لمعظم الأنشطة الاقتصادية، اضافة إلى أزمة الرواتب خلال الفترة (أيار- تشرين الثاني)، أدى ذلك إلى انخفاض قيمة المؤشر الكلي لأدنى مستوياته عند (71.9-) نقطة في شهر نيسان.

واتسم العام 2021 بأزمة مالية شديدة، حيث زادت الخصومات الإسرائيلية من أموال المقاصة من جهة، وانخفض الدعم الخارجي من جهة أُخرى، إضافة إلى استمرار تداعيات جائحة كورونا، حيث وصلت أدنى قيمة للمؤشر الكلي في شهر كانون الثاني عند (27.5-).

[2] بيانات مؤشر دورة الأعمال في فلسطين، مصدرها سلطة النقد

1.2.1.2 سوق العمل[3]

1. نسبة المشاركة في القوى العاملة

بلغت نسبة المشاركة في القوى العاملة في الضفة الغربية في العام 2022 حوالي 47.5% مقارنة بـ 45.8% في العام 2021، وبنسبة 46.4% و46.1% في عامي 2019 و2018 على التوالي. في حين بلغت النسبة في قطاع غزة في العام 2022 حوالي 41%، مقارنة بـ 39.4% في العام 2021، وبنسبة 40.9% و46.9% في عامي 2019 و2018 على الترتيب.

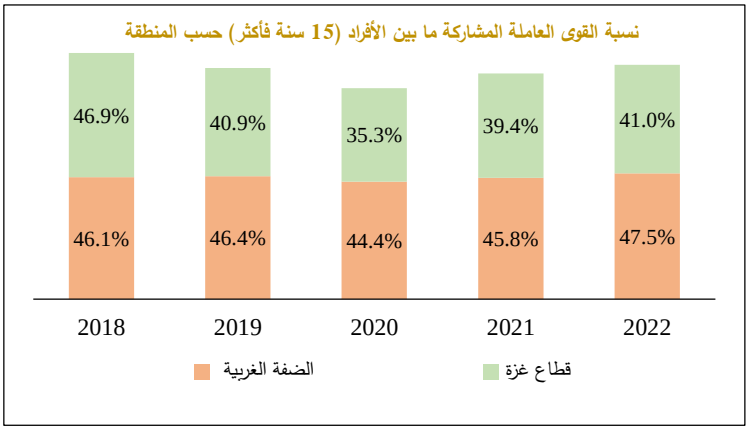

على مستوى الجنس، بلغت نسبة مشاركة الذكور في القوى العاملة من مجموع الذكور ضمن سن العمل 70.7% في العام 2022، مقارنة بـ 68.9% في العام 2021، و71.5% في العام 2018. بينما بلغت نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة 18.6% في العام 2022، مقارنة بـ 17.2% في العام 2021، و20.7% في العام 2018.

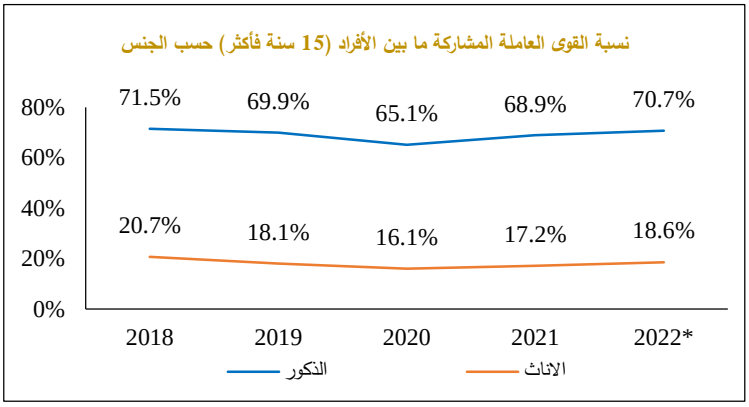

2. نسبة البطالة

بلغ معدل البطالة بين الأفراد (15 سنة فأكثر) المشاركين في القوى العاملة في فلسطين في العام 2022 حوالي 24.4% (بواقع 367 ألف شخص)، بانخفاض قدره نقطتين مئويتين عن العام 2021، وبانخفاض قدره 6.4 نقطة مئوية عن العام 2018. وما زال التفاوت كبيراً في معدل البطالة ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث سجّل المعدل في قطاع غزة في العام 2022 حوالي 45.3% (بواقع 239 ألف شخص)، بانخفاض قدره 1.6 نقطة مئوية عن العام 2021، وبانخفاض قدره 6.7 نقطة مئوية عن العام 2018. وانخفض معدل البطالة بين الأفراد (15 سنة فأكثر) المشاركين في القوى العاملة في الضفة الغربية إلى 13.1% في العام 2022 (بواقع 128 ألف شخص)، مقارنة بـ 15.5% في العام 2021، و17.6% في العام 2018.

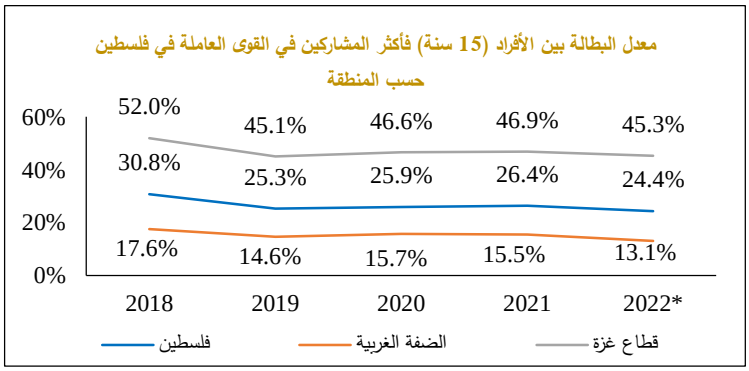

[3] بيانات سوق العمل لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس الذي استولت عليه إسرائيل عنوة في عام 1967. وأن بيانات العام 2022 المشار إليها في الرسومات بعلامة (*) هي بيانات أولية مصدرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وهي عرضة للتنقيح والتعديل.

وعلى مستوى المحافظات في الضفة الغربية، سجلت محافظة بيت لحم أعلى معدل بطالة في العام 2022 حيث بلغ 25% من المشاركين في القوى العاملة، أما في المحافظات الجنوبية فقد سجلت محافظة دير البلح أعلى معدل بطالة وصل إلى 53%. تجدر الإشارة أن تعريف منظمة العمل الدولية للبطالة عالمياً، يستثني بعض الفئات في المجتمع بلا عمل، منهم المحبطون في البحث عن وظيفة، وأولئك الذين يعملون ساعات عمل قليلة أسبوعيا، إلى جانب الراغبين في العمل لكنهم لا يبحثون عنه.

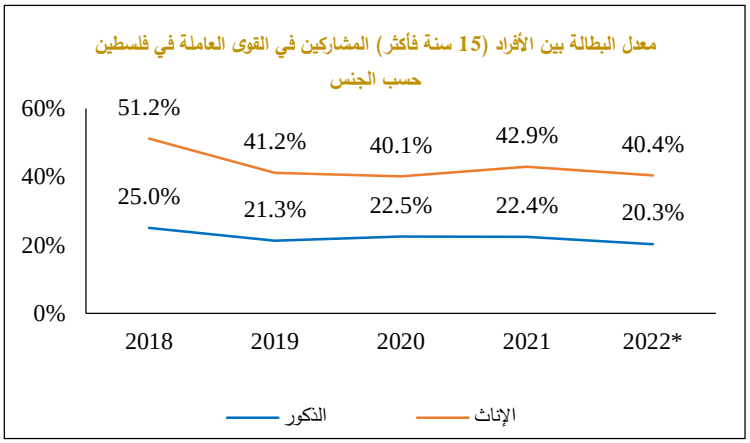

وعلى مستوى الجنس، انخفضت نسبة بطالة الذكور (15 سنة فأكثر) المشاركين في القوى العاملة إلى 20.3% في العام 2022 مقارنة بـــ 22.4% في العام 2021، و25% في العام 2018، كذلك انخفضت نسبة بطالة الإناث في العام 2022 إلى 40.4% مقارنة بـــ 42.9% في العام 2021، و51.2% في العام 2018. يلاحظ أن معدل البطالة لدى الإناث أعلى من معدل البطالة لدى الذكور، وذلك بسبب محدودية القطاعات التي يمكن للإناث العمل فيها مقارنة بالذكور، إضافة إلى أن العمل في الاقتصاد الإسرائيلي مستثنى لدى الإناث، حيث يتركز تشغيل الإناث في فلسطين في قطاع الخدمات الذي يستحوذ على أكثر من 70% من النساء العاملات.

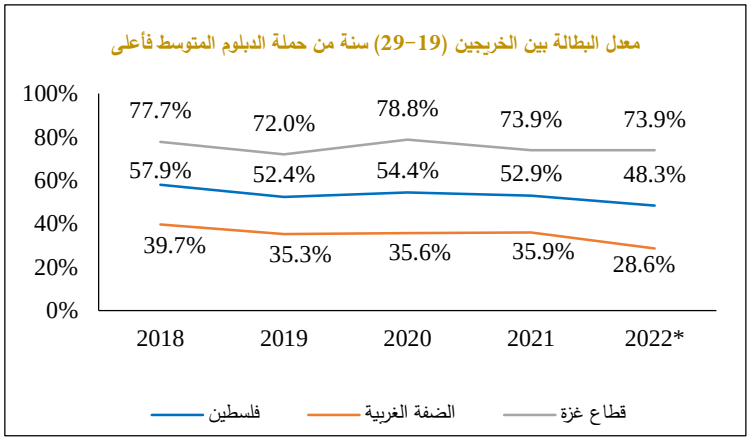

وانخفض معدل البطالة بين الخريجين (19-29) سنة من حملة الدبلوم المتوسط فأعلى في الأراضي الفلسطينية إلى 48.3% في العام 2022، مقارنة بـ 52.9% في العام 2021، و57.9% في العام 2018. وتفاوتت هذه النسبة ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث انخفضت إلى 28.6% في الضفة الغربية خلال العام 2022، مقارنة بـــ 35.9% في العام 2021، و39.7% في العام 2018.

وسجّل معدل البطالة بين الخريجين (19-29 سنة) من حملة الدبلوم المتوسط فأعلى في قطاع غزة حوالي 73.9% خلال العام 2022، وهي نفس النسبة التي سجّلها في العام 2021، وبانخفاض قدره 3.8 نقطة مئوية عن العام 2018. وهذا بدوره يسلط الضوء على مدى فعالية البرامج الأكاديمية والمهنية التي تطرحها الجامعات ومدى ارتباطها باحتياجات سوق العمل. ويوضح الرسم البياني أعلاه التطور الحاصل على صعيد معدل البطالة بين الخريجين (19-29) سنة من حملة الدبلوم المتوسط فأعلى حسب المنطقة للأعوام (2018-2022).

1.2.1.3 المالية العامة [4]

1. إجمالي صافي الإيرادات (الأساس النقدي)[5]

بلغ إجمالي صافي الإيرادات خلال العام 2022 حوالي 4.62 مليار دولار مرتفعاً بنسبة 9.4% عن العام السابق والذي بلغ فيه حوالي 4.22 مليار دولار، وبنسبة ارتفاع 33.3% و40.6% عن عامي 2018 و2019 على التوالي. وتعود هذه الزيادة في العام 2022 عما هو في العام 2021 بشكل رئيسي إلى ارتفاع كل من إجمالي الإيرادات المحلية بنسبة 13.5% عن العام 2021، وإيرادات المقاصة بنسبة 12% عن العام 2021.

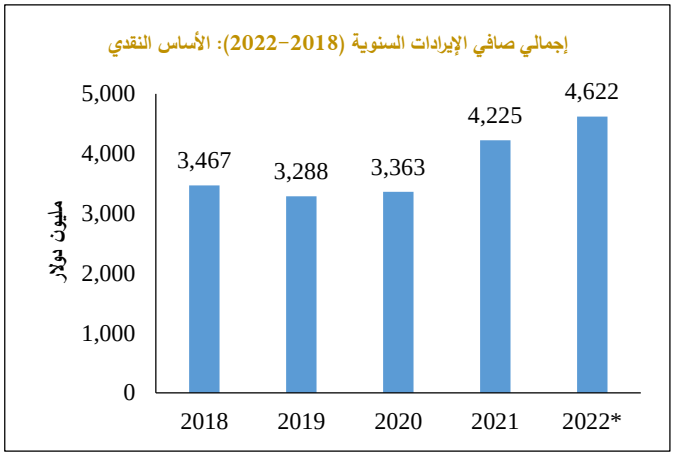

وعلى المستوى الربعي، شهد الربع الأول من عام 2022 أعلى قيمة لإجمالي صافي الإيرادات بواقع 1,269 مليون دولار، في حين شهد الربع الثاني أقل قيمة له بواقع 1,116 مليون دولار. سجّل الربع الأول من العام 2022 أعلى نسبة ارتفاع مقارنة بالعام 2021، حيث بلغت نسبة الارتفاع في إجمالي صافي الإيرادات 23.4% في الربع الأول من العام 2022 مقارنة مع الربع المناظر له من العام السابق. يبين الرسم البياني أعلاه التطور الحاصل على إجمالي صافي الإيرادات الربعية خلال الأعوام 2019-2022.

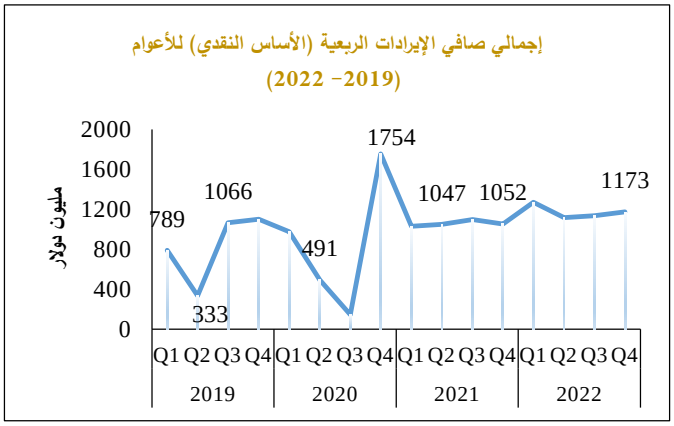

2. إجمالي الإيرادات المحلية وإيرادات المقاصة

بلغ إجمالي الإيرادات المحلية في فلسطين في العام 2022 حوالي 1.75 مليار دولار بزيادة قدرها 13.5% عن العام السابق، وبنسبة زيادة قدرها 44.3% و29.2% عن عامي 2019 و2018 على الترتيب. ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى زيادة الإيرادات الضريبية بنسبة 13.6% مقارنة مع العام 2021، والتي بلغت حوالي 1.13 مليار دولار في العام 2022. في حين سجل إجمالي إيرادات المقاصة في العام 2022 حوالي 3.11 مليار دولار بزيادة قدرها 12% عن العام السابق، وبزيادة قدرها 40.3% و37.3% عن عامي 2019 و2018 على التوالي. شكلت إيرادات المقاصة ما نسبته 67.3% من إجمالي صافي الإيرادات العامة في العام 2022.

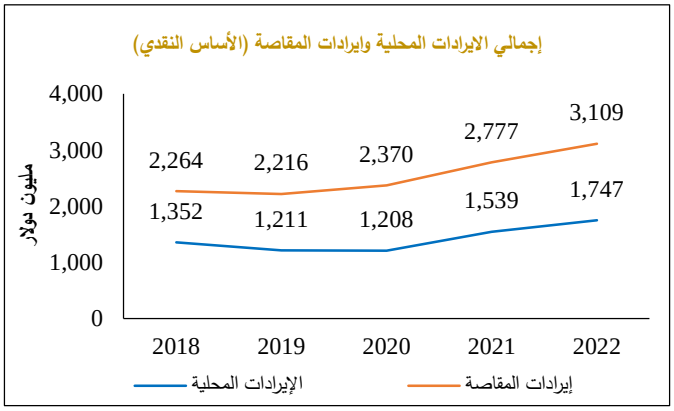

[4] مصدر البيانات التقارير الشهرية الصادر عن وزارة المالية، وتم تحويل الأرقام إلى دولار أمريكي حسب المعدل السنوي لسعر صرف الدولار الفعلي الوارد في التقارير.

[5] الأساس النقدي: هو سجل الدفعات التي دفعت وقبضت فعلياً خلال السنة بغض النظر عما إذا كانت مستحقة فعلاً خلال السنة أو في سنوات سابقة أو لاحقة.

3. صافي الإقراض [6]

صافي الإقراض هو عبارة عن المبالغ التي تقتطعها إسرائيل من إيرادات المقاصة مقابل المنافع والخدمات التي تقدمها بعض الشركات الإسرائيلية كالكهرباء والمياه والخدمات الطبية بشكل أساسي، وغيرها. شكّل صافي الإقراض ما نسبته 8.7% من إجمالي النفقات الجارية في العام 2022، حيث بلغ حوالي 1.23 مليار شيكل، بارتفاع قدره 1.6% عن العام 2021 والذي بلغ فيه حوالي 1.21 مليار شيكل، وبارتفاع قدره 7.6% و26.7% عن عامي 2019 و2018 على الترتيب.

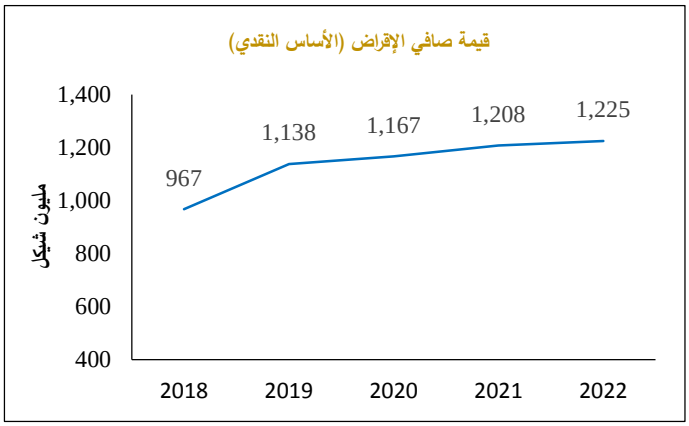

4. إجمالي الدعم الخارجي للموازنة (الأساس النقدي)

ارتفع إجمالي الدعم الخارجي للموازنة في العام 2022 إلى 241 مليون دولار، بزيادة قدرها 27.5% مقارنة بالعام 2021، وبنسبة انخفاض قدرها 31.7% و65.8% عن عامي 2020 و2019 على التوالي. يعود سبب هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى ارتفاع الدعم المقدم من قِبل الاتحاد الاوروبي بالرغم من انخفاضه من قِبل الدول العربية، حيث ارتفع بأكثر من 4 أضعاف ما كان عليه في العام 2021.

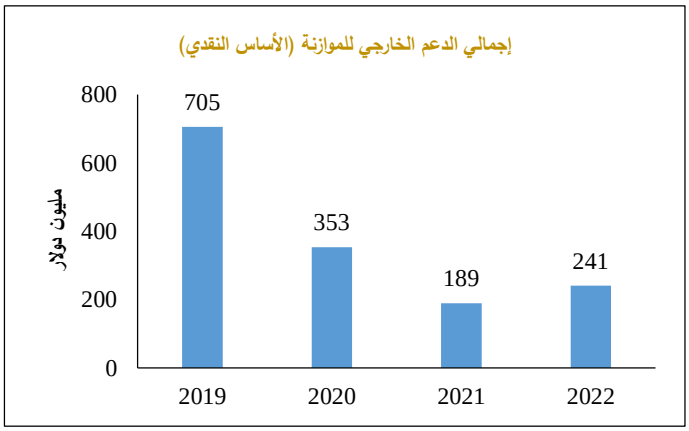

ويوضح الرسم البياني المجاور مقدار الدعم الخارجي للموازنة منذ بداية العام 2019 وحتى نهاية العام 2022 موزعة على الأرباع السنوية، حيث سجّل الربع الثالث أعلى قيمة لإجمالي الدعم الخارجي للموازنة خلال العام 2022 بواقع 171 مليون دولار، فيما شهد الربع الأول أقل قيمة له بواقع 6 مليون دولار.

يُلاحظ التباين الكبير في القيم بين الربع الثالث من العام 2022 والربع المناظر له من العام 2021، حيث ارتفع الدعم الخارجي للموازنة في الربع الثالث من العام 2022 إلى 171 مليون دولار، مقارنة بـ مليون دولار واحد في الربع المناظر له من العام السابق، كما يلاحظ أيضاً انخفاض القيمة في الربع الرابع من العام 2022 إلى 27 مليون دولار مقارنة بـ 158 مليون دولار في الربع المناظر من العام السابق.

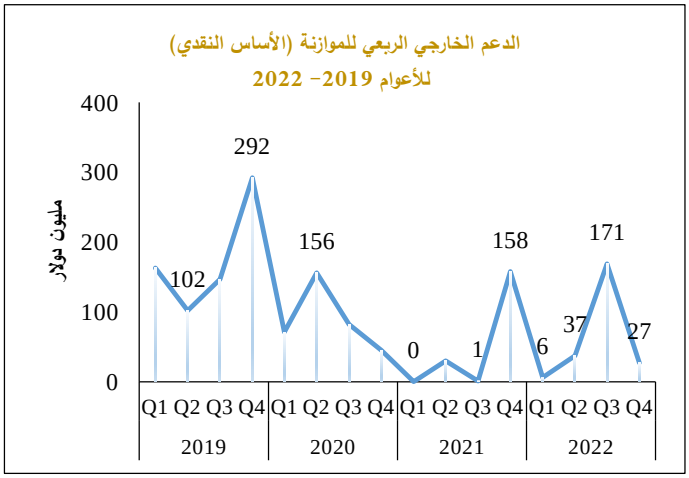

[6] مصدر البيانات الخاصة بصافي الإقراض وزارة المالية/ التقارير المالية الشهرية.

5. الدين العام الحكومي

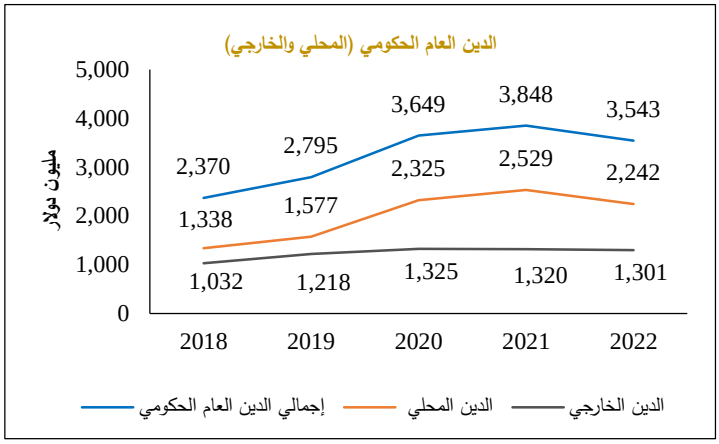

سجّل الدين العام الحكومي ما يقارب 3.54 مليار دولار في نهاية العام 2022، بانخفاض قدره 7.9% و2.9% عن عامي 2021 و2020 على التوالي، وبارتفاع قدره 26.7% و49.5% عن عامي 2019 و2018 على الترتيب. يرجع سبب الانخفاض في الدين العام الحكومي في نهاية العام 2022 إلى التحسن في حجم الدعم والمنح الخارجية وخصوصاً المقدمة من قبل الاتحاد الاوروبي.

بلغت قيمة الدين المحلي في نهاية العام 2022 حوالي 2.24 مليار دولار، بانخفاض قدره 11.3% و3.6% عن عامي 2021 و2020 على التوالي، حيث شكّل ما نسبته 63.3% من إجمالي الدين العام الحكومي في نهاية العام 2022.

في حين بلغت قيمة الدين الخارجي حوالي 1.3 مليار دولار في نهاية العام 2022، بانخفاض قدره 1.4% و1.8% عن عامي 2021 و2020 على الترتيب، حيث شكّل ما نسبته 36.7% من إجمالي الدين العام الحكومي في نهاية العام 2022. تجدر الإشارة إلى أن إجمالي الدين العام الحكومي شكّل نحو 76.6% من إجمالي صافي الإيرادات العامة في العام 2022، و22.7% من الناتج المحلي الإجمالي لنفس العام.

1.2.1.4 التجارة الخارجية[7]

1. الصادرات والواردات من السلع والخدمات بالأسعار الجارية

ارتفعت قيمة الصادرات السلعية والخدمية خلال العام 2022 إلى حوالي3.54 مليار دولار بنسبة ارتفاع قدرها 12.7% مقارنة مع عام 2021 التي وصلت فيه قيمة إجمالي الصادرات السلعية والخدمية إلى حوالي 3.14 مليار دولار، وبنسبة إرتفاع قدرها 33.3% و36.4% مقارنة مع عامي 2019 و2018 على الترتيب.

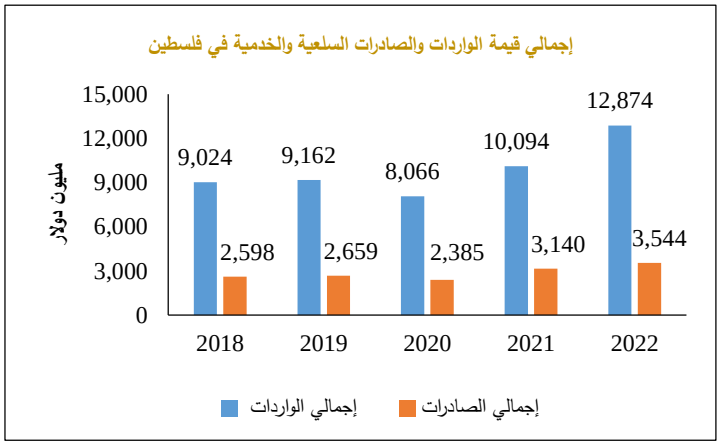

ووصلت قيمة الواردات السلعية والخدمية في فلسطين في العام 2022 إلى حوالي 12.87 مليار دولار بنسبة ارتفاع قدرها 27.5% مقارنة بعام 2021، وبنسبة ارتفاع 40.5% و42.7% عن عامي 2019 و2018 على التوالي.

سجّل إجمالي الصادرات السلعية في فلسطين حوالي 3.08 مليار دولار في العام 2022، بنسبة زيادة قدرها 25.7% عن العام 2021 والذي بلغ فيه حوالي 2.45 مليار دولار، وبنسبة زيادة قدرها 40.5% و39.3% عن عامي 2019 و2018 على الترتيب.

[7] بيانات التجارة الخارجية مصدرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ولا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس الذي استولت عليه إسرائيل عنوة في عام 1967.

سجّل إجمالي الصادرات السلعية في فلسطين حوالي 3 مليار دولار في العام 2022، بنسبة زيادة قدرها 11.1% عن العام 2021 والذي بلغ فيه حوالي 2.70 مليار دولار، وبنسبة زيادة قدرها 37% و35.9% عن عامي 2019 و2018 على الترتيب. في حين بلغ إجمالي الواردات السلعية في فلسطين حوالي 11.99 مليار دولار في العام 2022، بزيادة قدرها 28.4% عن العام 2021 والذي بلغ فيه حوالي 9.34 مليار دولار، وبنسبة زيادة قدرها 43.6% و45.2% عن عامي 2019 و2018 على التوالي.

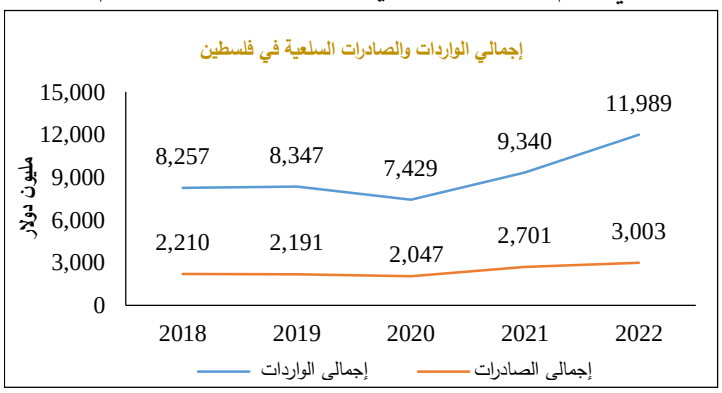

ويتضح من الرسم المجاور الفجوة الكبيرة بين الصادرات والواردات السلعية، فقد سجّلت قيمة الواردات السلعية ما يفوق ثلاثة أضعاف ونصف قيمة الصادرات السلعية في العام 2022.

أما على صعيد إجمالي قيمة صادرات الخدمات في فلسطين، فقد بلغ حوالي 541 مليون دولار في العام 2022 بزيادة قدرها 23.2% عن العام 2021 والذي بلغ فيه حوالي 439 مليون دولار، وبزيادة قدرها 39.4% عن العام 2018. في حين سجّل إجمالي قيمة واردات الخدمات في فلسطين حوالي 885 مليون دولار في العام 2022، بزيادة قدرها 17.4%عن العام 2021 والذي بلغ فيه 754 مليون دولار، وبزيادة قدرها 15.4%عن العام 2018 والذي بلغت فيه حوالي 767 مليون دولار.

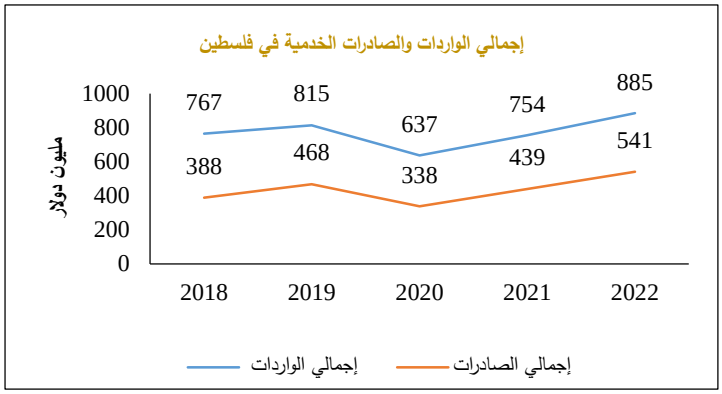

2. الصادرات والواردات السلعية الفلسطينية المرصودة من وإلى إسرائيل

بلغ إجمالي الواردات السلعية المرصودة من إسرائيل خلال العام 2022 حوالي 4.64 مليار دولار بنسبة ارتفاع 11.5% عما كان عليه في العام 2021 والذي بلغ فيه حوالي 4.16 مليار دولار، وبنسبة ارتفاع قدرها 28.6% عن العام 2018. في حين سجّل إجمالي قيمة الصادرات السلعية المرصودة إلى إسرائيل في العام 2022 حوالي 1.40 مليار دولار بنسبة ارتفاع قدرها 19.3% عن العام 2021، وبنسبة إرتفاع 44.3%عن العام 2018 والذي بلغ فيه حوالي 967 مليون دولار. يُشار إلى أن الحجم الأكبر للتبادل التجاري هو مع إسرائيل، حيث شكلت نسبة الصادرات السلعية الفلسطينية المرصودة حوالي 88% إلى إسرائيل خلال العام 2022، أما النسبة المتبقية من الصادرات السلعية الفلسطينية والتي تصل إلى 12% فهي إلى باقي بلدان العالم. في حين وصلت نسبة الواردات السلعية المرصودة من إسرائيل 57% خلال العام 2022 والنسبة المتبقية والتي تصل إلى 43% فهي من باقي بلدان العالم.

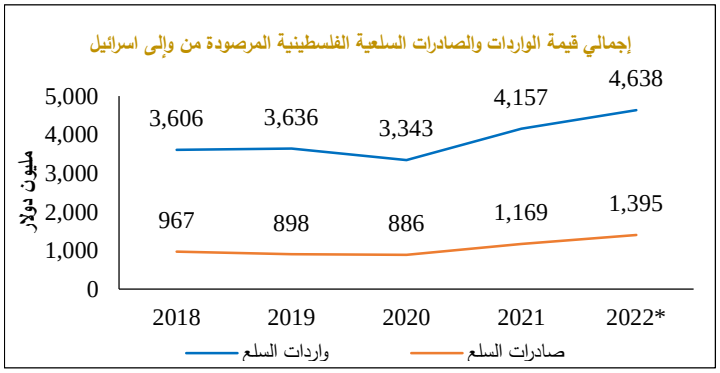

1.2.1.5 الأسعار والتضخم[8]

1. معدل التضخم

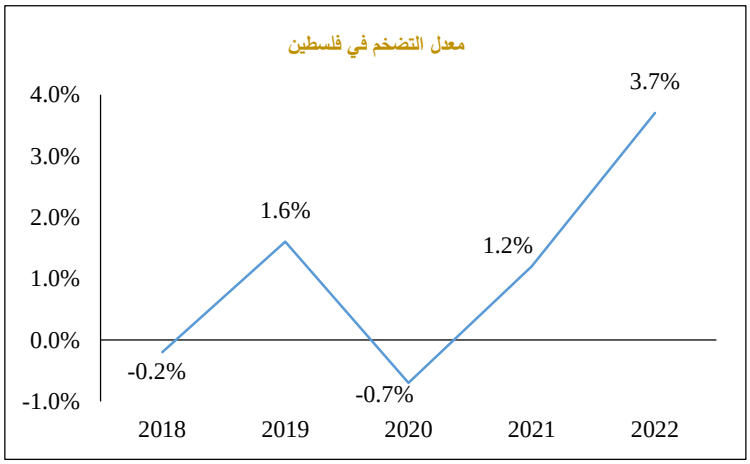

بلغ معدل التضخم في العام 2022 حوالي 3.7%، بزيادة قدرها 2.5 نقطة مئوية مقارنة بالعام 2021 والذي سجّل فيه 1.2%، و1.6% و(-0.2%) لعامي 2019 و2018 على التوالي. يعود سبب ذلك بشكل رئيسي إلى غلاء أسعار السلع الأساسية في الأسواق العالمية وخصوصاً الطاقة والغذاء، مما أدى إلى زيادة تكلفة الاستيراد الذي انعكس على زيادة الأسعار في السوق الفلسطيني.

يُلاحظ من الرسم البياني التضخم السلبي في عامي 2020 و2018، حيث تراجعت الأسعار المحلية كما هي العالمية بسبب الركود الاقتصادي الناتج عن جائحة كورونا في العام 2020، كذلك في عام 2018، انكمشت الأسعار في فلسطين بسبب انخفاض الأسعار في قطاع غزة بنحو 1.3%.

وعلى مستوى المناطق، فقد سجّل معدل التضخم في الضفة الغربية في نهاية العام 2022 حوالي 3.7%، بزيادة قدرها 2.3 نقطة مئوية عن العام 2021، وبزيادة قدرها 3.3 نقطة مئوية عن العام 2018. أما في قطاع غزة، فقد بلغ معدل التضخم في نهاية العام 2022 حوالي 3.2%، بزيادة قدرها 2.9 نقطة مئوية عن العام 2021، وبزيادة قدرها 4.5 نقطة مئوية عن العام 2018. في حين سجّل معدل التضخم في القدس "j1" في نهاية العام 2022 حوالي 4.8%، بزيادة قدرها 2.9 نقطة مئوية عن العام 2021، وبزيادة قدرها 3.8 نقطة مئوية عن العام 2018.

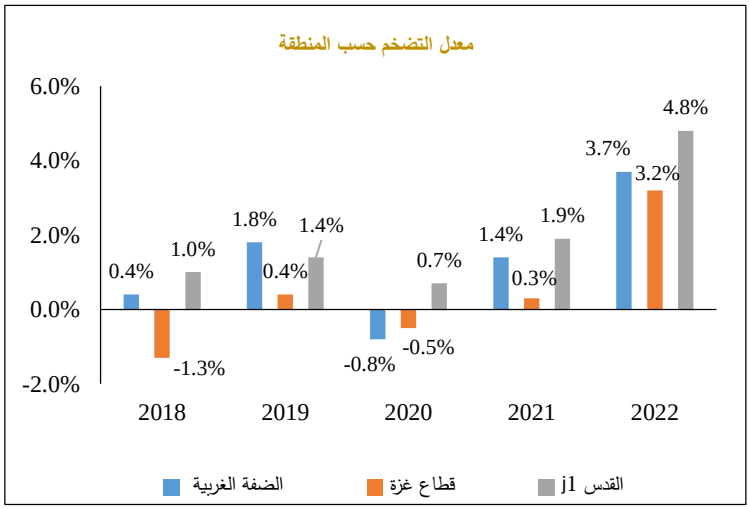

يُلاحظ من الشكل البياني، أن معدل التضخم في الضفة الغربية أعلى منه في قطاع غزة لجميع السنوات بإستثناء عام 2020، ويعود سبب ذلك إلى اختلاف العوامل المحددة لإتجاه التضخم في المنطقتين، حيث تتأثر الأسعار في الضفة الغربية بشكل رئيسي بتغيرات أسعار السلع الأساسية في السوق العالمي وتغيرات الأسعار في اسرائيل، بينما تهيمن الظروف المتعلقة بأوضاع الاستيراد والإنتاج في ظل الحصار على تحركات الأسعار في قطاع غزة.

[8] البيانات الخاصة بالأسعار والتضخم مصدرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ولا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس الذي استولت عليه إسرائيل عنوة في عام 1967.

2. الرقم القياسي لأسعار المستهلك

الرقم القياسي لأسعار المستهلك عبارة عن وسيلة إحصائية لقياس التغيرات في أسعار السلع والخدمات ضمن سلة المستهلك بين فترة زمنية تسمى فترة المقارنة وبين فترة أخرى تسمى فترة الأساس. ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك في نهاية العام 2022 إلى 105.90 بنسبة زيادة قدرها 5.9% عن العام السابق، وبنسبة زيادة قدرها 3.7% عن سنة الأساس (2018). وعلى مستوى المناطق، ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الضفة الغربية في نهاية العام 2022 إلى 106.14 بزيادة قدرها 3.7% عن العام السابق، وارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك في قطاع غزة في نهاية العام 2022 إلى 103.32 بنسبة زيادة 3.2% عن العام السابق.

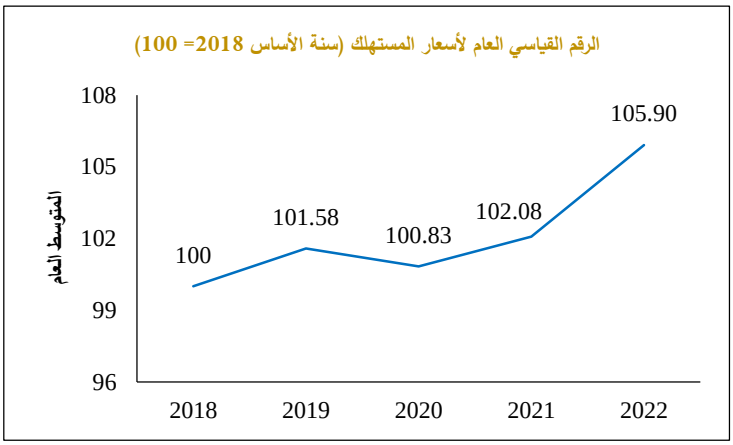

وتعد القدس الأعلى تسجيلاً في قيم الرقم القياسي لأسعار المستهلك، حيث وصلت قيمته خلال العام 2022 إلى حوالي 109.02 بنسبة زيادة وصلت إلى 4.7% مقارنة بالعام السابق، وبنسبة زيادة قدرها 9.02% مقارنة بسنة الأساس (2018). تجدر الإشارة إلى أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك يشهد إرتفاعاً مستمراً في الأراضي الفلسطينية.

3. مؤشر سلطة النقد لأسعار العقارات السكنية

سجّل المؤشر الكلي لأسعار العقارات السكنية في فلسطين في نهاية العام 2022 حوالي 113.4 نقطة، بزيادة قدرها 5.2% عن العام السابق، نتيجة ارتفاع كل من مؤشرات أسعار الشقق والمنازل، حيث ارتفع مؤشر أسعار المنازل بنسبة 7% مقارنة بالعام السابق، وكذلك ارتفع مؤشر أسعار الشقق بنسبة 2.4% مقارنة بالعام السابق. تجدر الإشارة إلى أن هذا المؤشر يشهد ارتفاعا مستمراً، حيث ارتفع في العام 2022 بنسبة 12.3% مقارنة بالعام 2018.

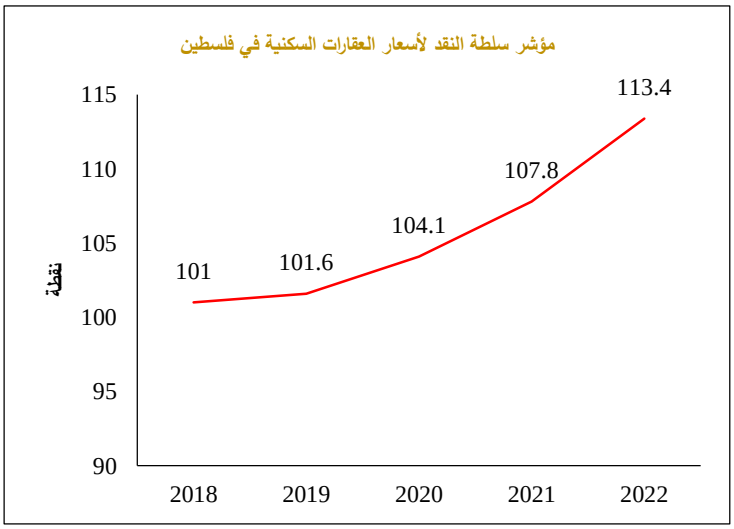

1.2.2 المؤشرات الوطنية

لمتابعة الأداء ومعرفة مسار تنفيذ خطة التنمية الوطنية، فقد تضمن التقرير السنوي على بعض المؤشرات الرئيسية التي توضح اتجاه الأداء والإنجاز خلال العام 2022 وهي الفترة التي يغطيها هذا التقرير، وتساهم هذه المؤشرات في التحليل الاستراتيجي لمتابعة ناجعة ومستدامة لتنفيذ السياسات وتقديم الأدلة اللازمة لتقييم السياسات التي ستكون جزءاً من عملية التطوير والمراجعة المستمرة لخطة التنمية الوطنية والسياسات العامة. ويبين الجدول رقم (1) المؤشرات الرئيسية والبيانات المرتبطة بها.

جدول(1): المؤشرات الوطنية [9]

المؤشر		مصادر المعلومات والتحقق	خط البيانات المرجعي 2019	الاستهداف 2022	القيمة المحققة 2022
معدل الإلتحاق الصافي في المرحلة الأساسية		وزارة التربية والتعليم	%98.9	%99.16	%98.6
معدل الإلتحاق الصافي في المرحلة الثانوية		وزارة التربية والتعليم	%80	%80.6	%82.5
توقع البقاء على قيد الحياة عند الولادة		وزارة الصحة	74	74.2	74.3
معدلات وفيات الأمومة المرصودة الناجمة عن مضاعفات الحمل والولادة والنفاس (إمرأة لكل 100,000 ولادة حية)		وزارة الصحة	19.5	19	21.4
معدلات وفيات الرضع الذين تقل أعمارهم عن سنة لكل 1,000 من المواليد الأحياء		وزارة الصحة	10.8	10.3	9.5
معدلات وفيات الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 5 سنوات لكل 1,000 مولود حي		وزارة الصحة	12.1	11.7	11.2
نسبة الأطفال ذوي الأوزان الطبيعية (الأطفال المواليد الجدد)		وزارة الصحة	%91.2	–	%93.5
نسبة انتشار	القصر	وزارة الصحة	%0.7	–	%0.5
	الهزال		%0.4	–	%0.3
عدد الجرائم لكل 100 ألف من السكان		وزارة الداخلية	1052 جريمة	تخفيض عدد الجرائم بمعدل 50 جريمة	1095 جريمة
معدل وقت إستجابة الشرطة للحوادث		وزارة الداخلية	12 دقيقة	12 دقيقة	12 دقيقة
النفقات الجارية العامة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي		وزارة المالية	%25	–	%25.8
نسبة الموازنة التطويرية من الناتج المحلي الإجمالي		وزارة المالية	%2	–	%1.3
العجز في الموازنة الجارية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي		وزارة المالية	%2.7-	–	%2-
نسبة الطاقة المتجددة من إجمالي الطاقة المستهلكة محلياً		سلطة الطاقة	% 1.97	%3.22	%3.6
معدل استهلاك الفرد من الكهرباء (كيلو واط/ ساعة) سنوياً		سلطة الطاقة	1385	1483	1260
نسبة الفاقد في نظام التوزيع (كفاءة نقل وتوزيع الكهرباء)		سلطة الطاقة	%20	%17	%19
كمية المياه المنزلية المتاحة في الصنابير (حصة الفرد من مياه الشرب لتر/ فرد/ يوم)		سلطة المياه	81.9	84	*86.3
نسبه الفاقد على مستوى شبكة توزيع المياه		سلطة المياه	%37.5	%36	*37.3

[9] بيانات القيمة المحققة للعام 2022 المشار إليها بعلامة (*)، هي بيانات أولية تقديرية عرضة للتنقيح والتعديل

المؤشر		مصادر المعلومات والتحقق	خط البيانات المرجعي 2019	الاستهداف 2022	القيمة المحققة 2022
نسبة الأسر الموصولة بالشبكة العامة للصرف الصحي	الضفة الغربية	سلطة المياه	%32	%35	%34
	قطاع غزة		%78	%81	%81
النسبة المئوية لكمية المياه المعالجة داخل الأراضي الفلسطينية		سلطة المياه	%12	20%	%18
عدد الوفيات نتيجة حوادث السير سنوياً	الضفة الغربية	وزارة النقل والمواصلات	122	95	144
	قطاع غزة		66	–	46
كثافة المركبات المسجلة والعاملة في الضفة الغربية (مركبة/ 1000 نسمة)		وزارة النقل والمواصلات	129	145	149
نسبة مساهمة قطاع الإنشاءات في الناتج المحلي الإجمالي		الإحصاء	%5.6	%6.5	%4.6*
عدد الخدمات الحكومية الإلكترونية المفعلة		وزارة الاتصالات	38	10+	55
عدد مشتركي النطاق العريض (ألف مشترك)	الهاتف المحمول	وزارة الاتصالات، الإحصاء	960.4	990	1,039
	الهاتف الثابت		363	363	405 (2021)
نسبة مساهمة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الناتج المحلي الإجمالي/ بالأسعار الجارية		الإحصاء	%3.1	%3.2	%3.1
نسبة النفايات الخطرة التي تتم معالجتها من إجمالي النفايات المنتجة		وزارة الحكم المحلي، سلطة جودة البيئة	%2	%7	%7
متوسط إنتاج الفرد اليومي من النفايات الصلبة (كغم/فرد/يوم)			0.744	0.72	0.7
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (%)/ (نمو سنوي)		الإحصاء	%1.4	%3+	%3.9
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 2015 (مليار دولار)		الإحصاء	15.8	16.4	15.61
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة سنة الأساس 2015 (دولار)		الإحصاء	3,378.3	3,501	3,086.8
معدل البطالة بين الأفراد 15 سنة فأكثر المشاركين في القوى العاملة في فلسطين		الإحصاء	%25.3	N/A	%24.4
نسبة الأسر تحت خط الفقر الوطني المشمولين ببرنامج المساعدات النقدية		وزارة التنمية الاجتماعية	%46	%50	%48.3
قيمة الاستثمارات الأجنبية **FDI** في فلسطين (مليون دولار)		الإحصاء	2,756	1,883	3,116
مساهمة الأنشطة الصناعية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة		الإحصاء	%13.0	%14	(%12.0)[10]
نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي		الإحصاء	%3.3	%4.1	%2.2 (2021)
نسبة الإستيراد من السوق الإسرائيلي للمنتجات الزراعية والغذائية		الإحصاء	%77.4	%55	%70.5
قيمة الصادرات الزراعية (مليون شيكل)		وزارة الزراعة	310	420	303

[10] القيمة المحققة للعام 2022، مصدرها وزارة الإقتصاد الوطني، حيث تم احتسابها بناء على الحسابات القومية الربعية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

1.2.3 المؤشرات الدولية

تضمن تقرير المتابعة السنوي بيانات عن بعض المؤشرات الدولية، التي يمكن من خلالها مقارنة ترتيب دولة فلسطين مع نفس المؤشرات لدول الإقليم والعالم، وتقدم هذه المؤشرات نظرة شاملة لتصنيف أي دولة بالنسبة للعالم، وذلك من خلال قياس التغيرات في مجالات التنمية والاقتصاد والسياسات المحلية والأمن والسلام، الأمر الذي يتطلب من كافة الجهات ذات الإختصاص إتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحسين ترتيب دولة فلسطين، وعكسها في السياسات العامة.

1. ترتيب فلسطين في مؤشر حرية الصحافة

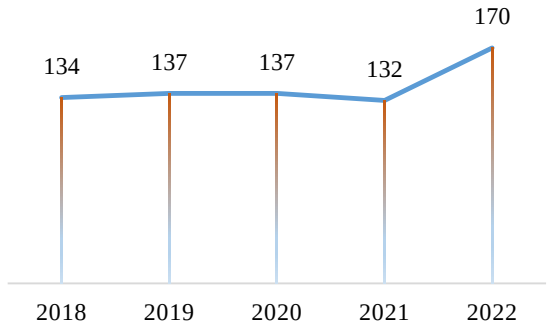

المصدر: منظمة مراسلون بلا حدود (1 أفضل دولة، 180 أقل دولة)

2. ترتيب فلسطين في مؤشر الانفتاح والتغطية

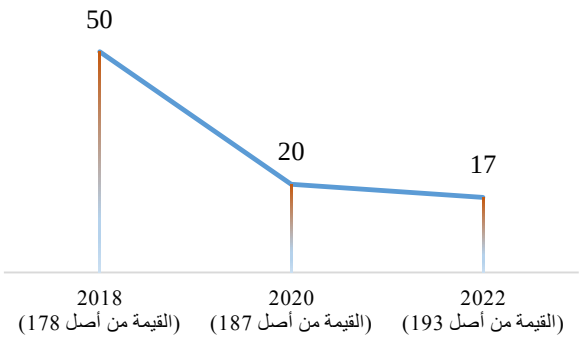

المصدر: منظمة البيانات المفتوحة (ODW) (1 أفضل دولة)

3. ترتيب فلسطين حسب مؤشر تنمية الفرد

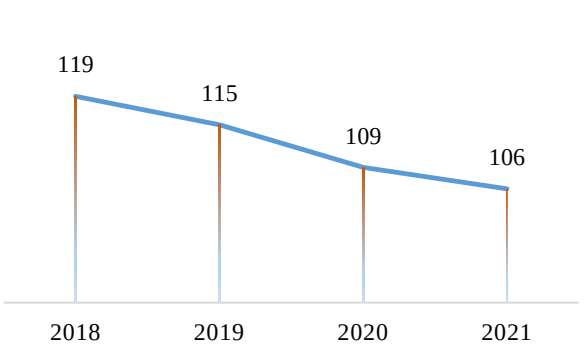

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) (1 أفضل دولة، 191 أقل دولة)

4. ترتيب فلسطين في مؤشر سرعة الإنترنت

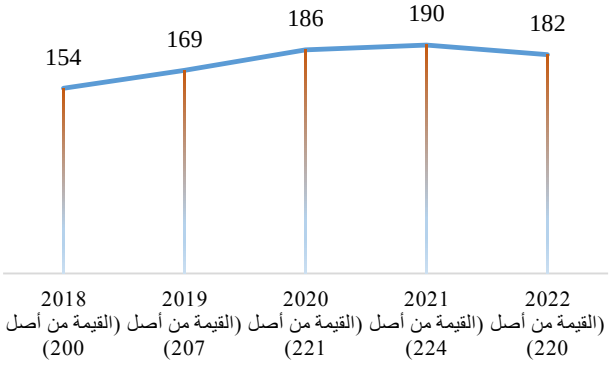

المصدر: موقع cable البريطاني (1 أفضل دولة)

5. ترتيب فلسطين في مؤشر الأمن السيبراني العالمي (GCI)

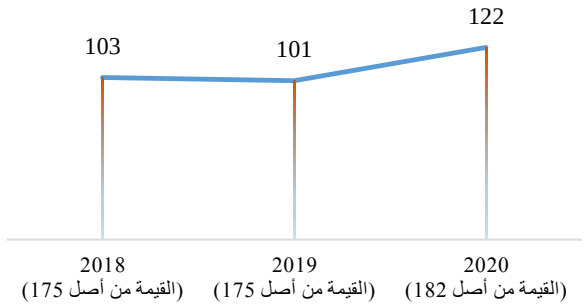

المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) (1 أفضل دولة)

6. ترتيب فلسطين في مؤشر جوازات السفر في العالم

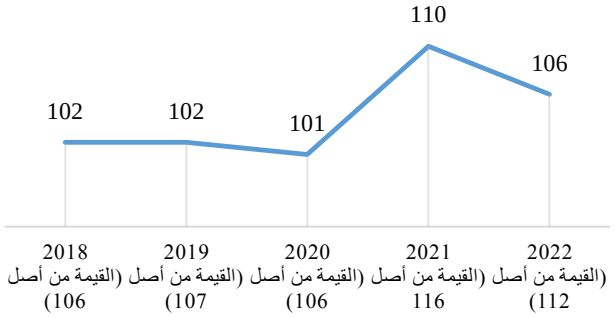

المصدر: Henley Global (1 أفضل دولة)

7. ترتيب فلسطين في مؤشر المعرفة العالمي

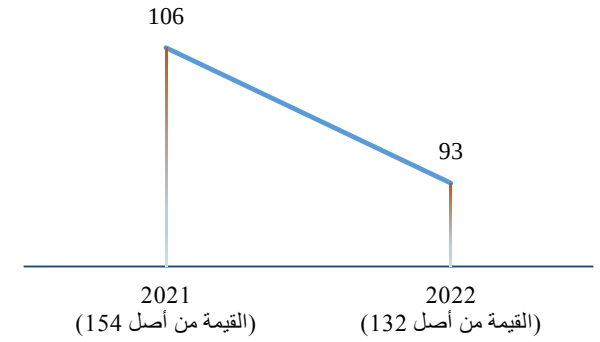

المصدر: مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، UNDP(1 أفضل دولة)

8. درجة فلسطين في مؤشر الديموقراطية

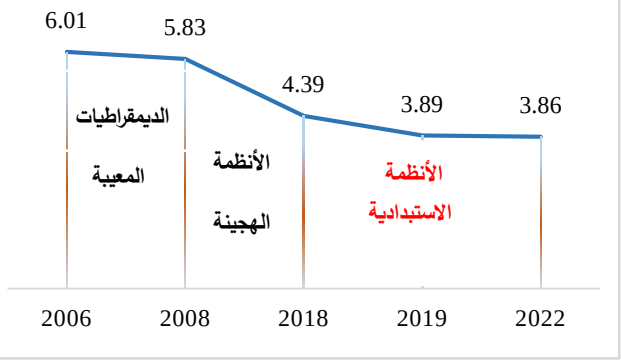

المصدر: وحدة المعلومات الاقتصادية (Economist Intelligence Unit) [11]

9. ترتيب فلسطين في مؤشر السلام العالمي

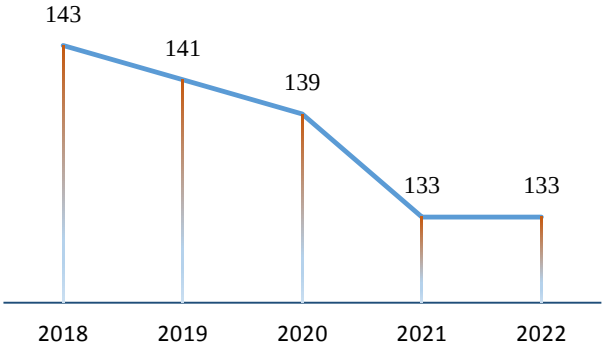

المصدر: معهد الاقتصاد والسلام (1 أفضل دولة، 163 أقل دولة)

10. ترتيب فلسطين مؤشر الإرهاب العالمي

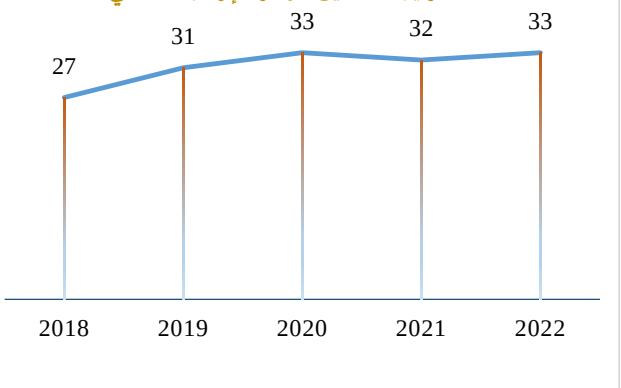

المصدر: معهد الاقتصاد والسلام (1 أقل دولة، 163 أفضل دولة)

[11] تُستخدم قيم مؤشر الديموقراطية لوضع البلدان ضمن أحد أنواع الأنظمة الأربعة: 1. (ديمقراطيات كاملة: العلامة أكبر من 8)، 2. (الديمقراطيات المعيبة:العلامة أكبر من 6 وأقل من أو تساوي 8)، 3. (الأنظمة الهجينة: العلامة أكبر من 4 وأقل من أو تساوي 6)، 4. (الأنظمة الاستبدادية: العلامة أقل من أو تساوي 4)

11. درجة فلسطين في مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف/ الإرهاب

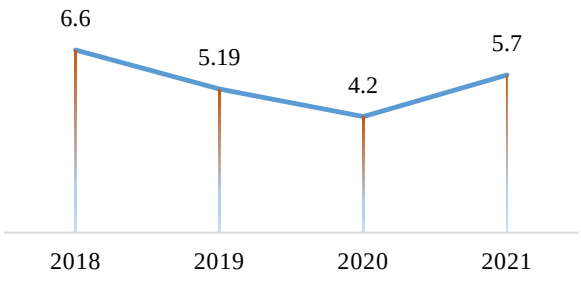

المصدر: البنك الدولي (صفر أقل علامة، 100 أعلى علامة)

12. درجة فلسطين في مؤشر حكم القانون

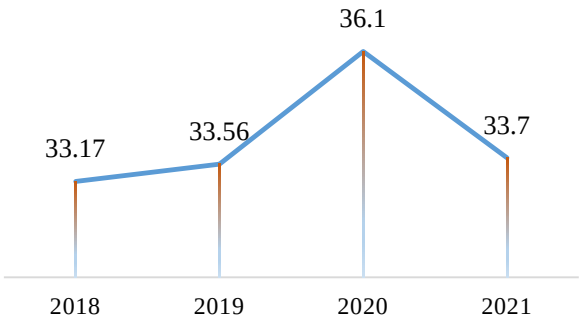

المصدر: البنك الدولي (صفر أقل علامة، 100 أعلى علامة)

13. درجة فلسطين في مؤشر نجاعة الحكومة

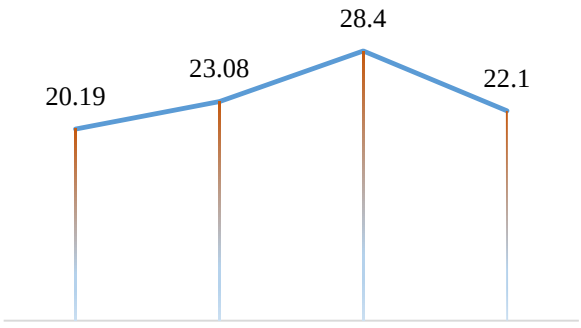

المصدر: البنك الدولي (صفر أقل علامة، 100 أعلى علامة)

14. درجة فلسطين في مؤشر الجودة التنظيمية

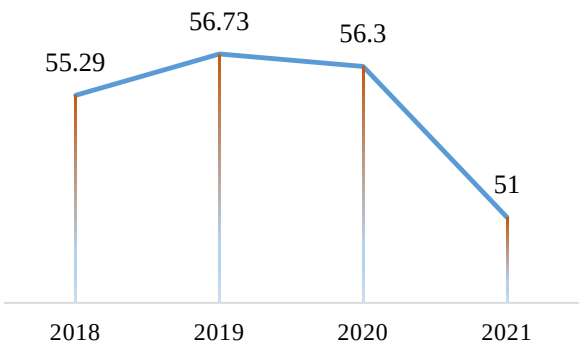

المصدر: البنك الدولي (صفر أقل علامة، 100 أعلى علامة)

15. درجة فلسطين في مؤشر المشاركة السياسية والمساءلة

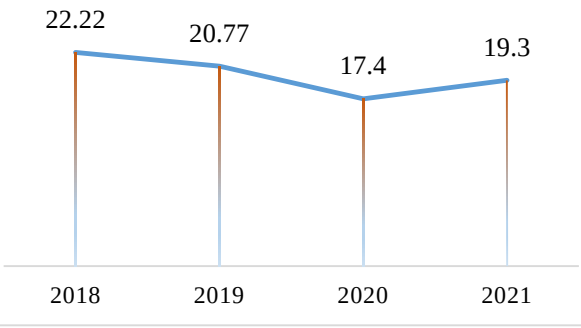

المصدر: البنك الدولي (صفر أقل علامة، 100 أعلى علامة)

16. درجة فلسطين في مؤشر مكافحة الفساد

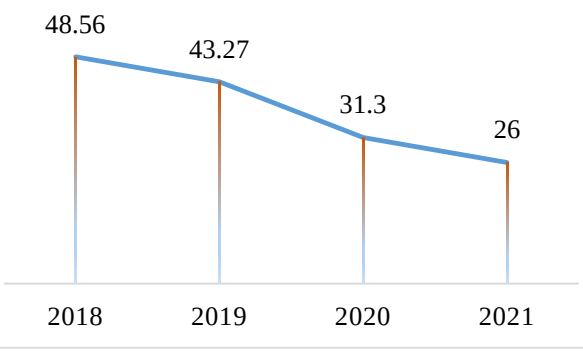

المصدر: البنك الدولي (صفر أقل علامة، 100 أعلى علامة)

2.0 الإنجازات المرتبطة بالمحور الأول: إنهاء الاحتلال

2.1 السياسة الوطنية (1): خلق جبهة وطنية ودولية لإنهاء الاحتلال

على صعيد السعي الدائم للحكومة الفلسطينية لحشد الدعم الدولي لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، تواصل دولة فلسطين العمل داخل منظومة الأمم المتحدة بما فيها مجلس حقوق الإنسان، والمتابعة مع كافة الأطر الدولية المعنية بقضية الأسرى، ومتابعة الانتهاكات المستمرة مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر والدول الأطراف في اتفاقية جينيف، إضافةً إلى العمل على ترسيخ مكانة القدس وتنميتها باعتبارها عاصمة لدولة فلسطين، وتعزيز صمود أهلنا في مدينة القدس، لتمكينهم من مواجهة المخططات الإسرائيلية الهادفة إلى محاولات تغيير الوضع القانوني والتاريخي القائم في المدينة. وتعمل الحكومة الفلسطينية على استخدام أدوات الضغط القانونية والاقتصادية والشعبية على المستوى المحلي والدولي، وتوثيق عدد من قضايا الإعدامات الميدانية المرتكبة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، ودعم العمل الشعبي وتفعيل أدواته ومواصلة التعاون مع النشطاء في كافة أنحاء العالم من أجل فضح المخططات الاستعمارية ومجابهتها محلياً وإقليمياً ودولياً.

وفي إطار العمل على رفع الحصار عن قطاع غزة، وضمان التواصل الجغرافي بين شطري الوطن، العمل مستمر على إصدار قرارات من مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة للأمم المتحدة، بالإضافة إلى المتابعة المستمرة مع المحكمة الجنائية الدولية باعتبار الحصار والحروب على غزة من أبرز الجرائم التي تطالب دولة فلسطين بفتح تحقيق ضد مرتكبيها.

2.2 السياسة الوطنية (2): مساءلة إسرائيل على جرائمها

في إطار السعي لمساءلة إسرائيل دولياً أمام الأطر والمحاكم الوطنية والدولية، وتفعيل الأدوات المستخدمة في مواجهة الاحتلال والفصل العنصري (الأبارتهايد)، تواصل الحكومة توثيق ونشر كافة الانتهاكات الإسرائيلية تجاه شعبنا وأرضنا ومقدساتنا، ومتابعة موضوع جثامين الشهداء المحتجزة لدى الاحتلال، وتزويد المحكمة الجنائية الدولية بكافة المعلومات حول الجرائم التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، بالإضافة إلى مواصلة العمل مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر والدول الأطراف في اتفاقية جينيف لمتابعة هذه الانتهاكات المستمرة.

وفي سياق حث الدول على الالتزام بواجبها بضمان احترام القانون الدولي وإنهاء الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي لفلسطين، فالتواصل مستمر مع الدول من خلال اللقاءات الرسمية وسفارات الدول لمتابعة مواقفها من القضية الفلسطينية، بالإضافة إلى العمل على توفير الحماية القانونية للشعب الفلسطيني خاصةً في المناطق المتضررة جراء سياسات الاستيطان الاستعماري وجدار الضم العنصري، وإصدار مجموعة من التقارير لرصد الأوضاع الميدانية، وتعزيز استخدام المنصات الإلكترونية ومواقع التواصل، والمشاركة بفعاليات في العديد من البرامج التلفزيونية والإذاعية العربية والأجنبية لفضح ممارسات وجرائم الاحتلال ومساءلته دولياً.

2.3 السياسة الوطنية (3): تحقيق وحدة الأرض والشعب الفلسطيني

تواصل الحكومة الفلسطينية جهودها لتحقيق وحدة الأرض والشعب الفلسطيني، من خلال تعزيز دور الجاليات الفلسطينية بالخارج ومشاركتها ببناء الدولة، وعقد عدة لقاءات مع ممثلي وأبناء الجالية الفلسطينية في الخارج، والعمل على تسهيل حصول الجاليات الفلسطينية على جميع الخدمات القنصلية بالسرعة الممكنة، ومتابعة قضايا المعتقلين الفلسطينيين في الخارج، إضافةً إلى العمل مع المؤسسات الدولية التي تعمل مع اللاجئين والدول المضيفة لضمان توفير الخدمات للاجئين الفلسطينيين في كافة أماكن تواجدهم، مع التأكيد على أهمية استمرارية الدعم المقدم للأونروا وضرورة تجديد ولايتها. وواصلت الحكومة جهودها لتعزيز الترابط بين أبناء الشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده وتعزيز التبادل الثقافي مع مختلف الشعوب العربية والأجنبية، حيث دعمت وزارة الثقافة العديد من الملتقيات والندوات الأدبية والأنشطة الثقافية ومهرجانات الفيلم الفلسطيني في العديد من الدول وفي المخيمات الفلسطينية في الشتات من أجل التصدي لرواية الاحتلال المزورة. كما شاركت وزارة الثقافة في المؤتمرات والاجتماعات الدولية الخاصة بالشأن الثقافي الفلسطيني، وتم تجديد اتفاقية التعاون الثقافي مع الجمهورية التركية، وتوقيع مذكرة تفاهم مع وزارة الثقافة المكسيكية، وتجديد برنامج التعاون الثقافي مع رومانيا وروسيا.

2.4 السياسة الوطنية (4): إعادة الإشعاع الديمقراطي لفلسطين

إن عملية تجسيد الممارسة الديمقراطية في فلسطين يتم تحقيقها من خلال احترام مبادئ التعددية والمساواة وعدم التمييز، وصون الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين، بما يشمل حرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة، والحق في الحصول والوصول للمعلومات، بالإضافة إلى ضمان مشاركة أوسع للمواطنين والمواطنات في صنع القرار. وتجسيداً لهذه الممارسة الديمقراطية كحاجة وطنية وحق للمواطن في اختيار ممثليه في مجالس الهيئات المحلية بما يساهم في تطوير الخدمات المقدمة للمواطنين وتحسينها، تم إجراء انتخابات مجالس الهيئات المحلية (2021–2022) في الضفة الغربية لـ (418) هيئة محلية، وقد لوحظ زيادة إقبال المواطنين على المشاركة في انتخابات الهيئات المحية، فقد ارتفعت نسبة التصويت بمعدل (7.6%) عن الانتخابات المحلية السابقة، حيث بلغت نسبة التصويت في عام 2017 (53.9%)، أما في انتخابات (2021–2022) وصلت نسبة المشاركة إلى (58%).

2.5 السياسة الوطنية (5): تعزيز الحضور دولياً

في إطار العمل على تعزيز الحضور دولياً، تواصل دولة فلسطين بذل المزيد من الجهود للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، وتحديداً مع الدول الأعضاء في مجلس الأمن، وحثها على التصويت إيجاباً على طلب العضوية، بالإضافة إلى حث الدول الصديقة على تقديم الدعم لهذا المطلب العادل، كما وتواصل انضمامها للاتفاقيات والمعاهدات والمنظمات الدولية، والوفاء بالالتزامات الدولية المترتبة على ذلك وإنفاذها وطنياً؛ حيث ناقشت دولة فلسطين تقريرها الأولي لاتفاقية مناهضة التعذيب في يوليو 2022، ويجري متابعة تنفيذ التوصيات الختامية للجنة مناهضة التعذيب، والتوصيات الختامية للجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل، وتم إصدار قرار بقانون رقم (2022/15) بإنشاء الهيئة الوطنية لمناهضة التعذيب. وفي سياق تعزيز المشاركة في الأطر الدولية، فالتحضير مستمر لأعمال المؤتمر العام لليونسكو، ولجنة التراث العالمي، وغيرها من اللجان المتفرعة عن المنظمات الخاصة باليونسكو والاجتماعات الدورية المنعقدة على هامش بعض الاتفاقيات. وعلى صعيد مواءمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات الدولية، تمت مراجعة مشروع قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومراجعة مسودة قانون العقوبات الفلسطيني.

2.6 السياسة الوطنية (6): تعزيز العمل نحو الاعتراف

على صعيد توسيع نطاق الاعتراف الدولي بدولة فلسطين، تعمل الحكومة بكافة إمكانياتها المتاحة وعلى مختلف الأصعدة للحصول على الاعتراف الدولي، وخاصة من الدول في التكتلات الرئيسية والفاعلة مثل دول الاتحاد الأوروبي وشمال أمريكا، حيث تم عقد العديد من المشاورات السياسية واللقاءات الثنائية مع مختلف الدول، واستضافة (26) وفداً أوروبياً من الدول المستهدفة للمباحثات خلال العام 2022، وجاري استكمال العمل للحصول على اعتراف كل من المكسيك وبربادوس. وفيما يتعلق بالتمثيل الدبلوماسي، الجهود مستمرة للعمل على رفع التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني في الدول الغربية، حيث يجري العمل مع البوسنة والهرسك لفتح مكتب قنصلي في فلسطين، والعمل مع سلوفاكيا لفتح مكتب ثقافي في القدس الشرقية.

جدول2 : مؤشرات قياس الأداء المرتبطة بالسياسات الوطنية (1،2،3،4،5،6)

المؤشر	مصادر المعلومات والتحقق	خط البيانات المرجعي 2019	الاستهداف 2022	القيمة المحققة 2022
عدد الالتزامات المنفذة المترتبة على الانضـــمام للاتفاقيات الدولية وانفاذها وطنيا	وزارة الخارجية والمغتربين	94 اتفاقية دولية و 11 ليس فيها صك انضمام	+12	12
عدد الاجتماعات الثنائية أو المشـاورات السـياسـية مع الدول لفتح سـفارات أو رفع التمثيل	وزارة الخارجية والمغتربين	152	30	13
عدد المؤتمرات الدولية والمؤتمرات متعددة الأطراف التي تم المشـــاركة بها لحشد الدعم ومجابهة التحديات	وزارة الخارجية والمغتربين	20	10	35
عدد الوفود الأجنبية التي تم استضافتها من الدول المستهدفة للمباحثات	وزارة الخارجية والمغتربين	20	20	56
عدد الوفود الاجنبية الستضافة من الدول المستهدفة للمباحثات	وزارة الخارجية والمغتربين	–	20	26
عدد المشاركات في المؤتمرات السنوية المتعددة الأطراف	وزارة الخارجية والمغتربين	10	10	9
عدد المشاركات في الاجتماعات السنوية للهيئات والمنظمات الدولية	وزارة الخارجية والمغتربين	40	40	21
عدد معاملات الجاليات الفلسطينية في الخارج التي تم إنجازها	وزارة الخارجية والمغتربين	3000	3600	3870

3.0 الإنجازات المرتبطة بالمحور الثاني: التميز في خدمة الناس

3.1 السياسة الوطنية (7): تعزيز استجابة الهيئات المحلية للمواطن

تتمثل أبرز التدخلات السياساتية التي تساهم في تعزيز استجابة الهيئات المحلية للمواطنين؛ بإصلاح قطاع الحكم المحلي وإعادة هيكلة الهيئات المحلية، وتعزيز اللامركزية في توفير الخدمات على المستوى المحلي، وتوسيع صلاحيات الهيئات المحلية في جباية الضرائب وإدارة الموارد المحلية، بالإضافة إلى تطوير نظام فعّال لتحويل العائدات الضريبية من الهيئات المحلية وإليها، وتنمية الاقتصاد المحلي.

التطور في تحقيق السياسة الوطنية

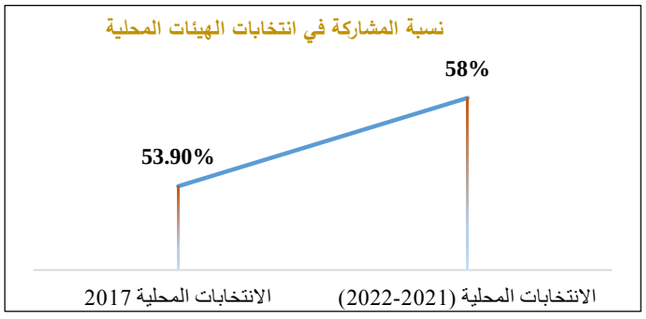

في إطار العمل على إصلاح قطاع الحكم المحلي وتطوير الإطار التشريعي والمؤسساتي، تم إنجاز انتخابات مجالس الهيئات المحلية (2021–2022) وعددها (418) هيئة محلية في الضفة الغربية، وقد ارتفعت نسبة التصويت عن الانتخابات المحلية السابقة في العام 2017، إضافةً إلى إنجاز كافة اللجان المالية لكافة الهيئات المحلية المنتخبة.

وفي السياق ذاته، تم إصدار قرار بقانون رقم (49) لسنة 2022 بشأن تعديل قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية، وقرار بقانون رقم (46) لسنة 2022 بشأن محاكم الهيئات المحلية، كما وتم تحديث (3) أنظمة عامة و(8) أنظمة خاصة بالهيئات المحلية، وتطوير واعتماد الإطار العام للهيكل التنظيمي لوزارة الحكم المحلي لعام 2022، وبدء العمل على نموذج تحسين سياسات الحكم المحلي (LGPI)، إضافةً إلى استحداث هيئة محلية واحدة وهي مجلس قروي "الدّقَيْقة" في محافظة الخليل.

- إنجاز انتخابات مجالس الهيئات المحلية (2021–2022) لـ (418) هيئة محلية في الضفة الغربية.
- تنفيذ (369) مشروع بنية تحتية بقيمة (161 مليون) شيكل من خلال وزارة الحكم المحلي.
- الانتهاء من تنفيذ (106) مشروع بنية تحتية بقيمة (17.6 مليون) يورو من خلال صندوق تطوير وإقراض البلديات.

وعلى صعيد تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين بما يشمل خدمات الصرف الصحي والطرق والمياه والكهرباء والنفايات الصلبة والمباني العامة، نفذت وزارة الحكم المحلي خلال العام 2022 (369) مشروع بقيمة 161.5 مليون شيكل، و(106) مشروع تم تنفيذها من خلال صندوق تطوير وإقراض البلديات بقيمة 17.6 مليون يورو. في حين بلغ عدد المشاريع المنفذة في المناطق المصنفة "ج" والقدس الشرقية والمناطق المحاذية للجدار (12) مشروعاً من قبل الصندوق، و(13) مشروع تم تنفيذها من قبل وزارة الحكم المحلي.

وضمن مشاريع دعم البلديات في الضفة الغربية وغزة للتعافي من جائحة كورونا، تم استكمال (707) مشروعاً، والتي نتج عنها توفير (5,327) فرصة عمل، (19%) منها من النساء، وقد بلغت نسبة هذه المشاريع المنجزة والجارية 95.7٪ من إجمالي عدد المشاريع المخصصة لدعم البلديات.

وفي إطار تحسين الأداء التشغيلي للهيئات المحلية في تقديم الخدمات للمواطنين، وصل عدد الهيئات المحلية التي تمتلك مراكز خدمات للجمهور (70) هيئة محلية، وعدد البلديات التي تقدم خدمات الكترونية (16) بلدية.

وضمن برنامج "خلق فراغات عامة آمنة وشاملة للجميع"، جاري متابعة المراحل الأخيرة من تأهيل حديقة الديوان في مدينة نابلس بنسبة إنجاز بلغت 90%، ومتابعة تأهيل قناة عين السلطان في مدينة أريحا بنسبة إنجاز بلغت (70%). كما تم طرح عطاء لتأهيل ساحة الشهداء في البلدة القديمة في مدينة بيت جالا، وعطاء لتأهيل شارع الرعاة للمشاة في مدينة بيت ساحور، وهما في مرحلة تقييم العروض الفنية.

ولضمان استدامة عمل الهيئات المحلية وتمكينها لتكون أكثر استدامة واستقراراً من الناحية المالية، تم إنشاء وحدة صافي الإقراض والجباية بقرار من مجلس الوزراء بهدف معالجة ومتابعة كافة القضايا المتعلقة بصافي الإقراض، إلا أنه لا يزال هنالك ضعف في الجباية مما يؤدي إلى عدم تسديد الفواتير وزيادة الديون المتراكمة على الهيئات المحلية، حيث ارتفعت قيمة ديون المياه والكهرباء المتراكمة على الهيئات المحلية من 2.75 مليار شيكل خلال العام 2019 إلى 3.23 مليار شيكل في العام 2022.

وفي سياق العمل على مأسسة وتحفيز التنمية الاقتصادية، بلغ عدد الهيئات المحلية التي تعكس وظيفة التنمية الاقتصادية في هيكليتها (30) هيئة محلية، وتم تحويل المنطقة المحيطة بمكب زهرة الفنجان إلى منطقة استثمار بيئي بمساحة تصل إلى ألف دونم، وتوقيع اتفاقية إنشاء مصنع فلسطين لمعالجة مخلفات المسالخ، وتأهيل (8) مشاريع للتنفيذ أُعلن عنها ضمن فعاليات اليوم الوطني للتنمية الاقتصادية المحلية.

وعلى صعيد تعزيز الشراكة والتكاملية بين الهيئات المحلية والقطاع الخاص والعام ومؤسسات المجتمع المدني، تم إقرار نظام الشراكة بين الهيئات المحلية والقطاع الخاص، والمصادقة على ثلاث اتفاقيات شراكة ما بين الهيئات المحلية والقطاع الخاص في مجال الاستثمار في الطاقة الشمسية؛ "جماعين، عرابة، و كفر راعي"، وإعداد ورقة تعليمات خاصة بتنظيم الاستثمار في مجال الفايبر في الهيئات المحلية، إضافة إلى العمل بالشراكة مع الـ(UNDP) من خلال "مشروع شمسي" الهادف لتوسيع نطاق بناء محطات طاقة شمسية للهيئات المحلية بالشراكة مع القطاع الخاص.

- إقرار نظام الشراكة بين الهيئات المحلية والقطاع الخاص.
- المصادقة على (3) اتفاقيات شراكة ما بين الهيئات المحلية والقطاع الخاص في مجال الاستثمار في الطاقة الشمسية.
- تحويل المنطقة المحيطة بمكب زهرة الفنجان إلى منطقة استثمار بيئي بمساحة تصل إلى ألف دونم.
- توقيع اتفاقية إنشاء مصنع فلسطين لمعالجة مخلفات المسالخ.

وفي إطار العمل على متابعة ترسيم وإنجاز المخططات الهيكلية، تم الانتهاء من تحديث واستكمال (19) مخطط هيكلي تفصيلي وقطاعي لعدد من التجمعات في المناطق المسماة "ج"، وإطلاق العمل على مشروع التخطيط الإقليمي لمحافظة قلقيلية، والانتهاء من أعمال المرحلة الثانية لإعداد مخططات هيكلية تستهدف (11) تجمعاً سكانياً في المناطق المسماة "ج"، وجاري العمل في المراحل النهائية لإعداد مخطط إقليمي لمنطقة وسط الأغوار، ويجري العمل على تحديث واستكمال مخططات هيكلية تفصيلية وقطاعية تستهدف (26) تجمع سكاني في المناطق المسماة "ج".

واستكمالاً للعمل على الإشراف والمتابعة الفنية لعطاءات التصوير الجوي لعدد من التجمعات الفلسطينية، والبالغ عددها (61) هيئة محلية موزعة في (10) محافظات؛ تم استلام الصور الجوية لمحافظة قلقيلية، ومدينة يطا، وبلدة يعبد، وقرية النويعمة بشكلها النهائي، وعمل الدقة المكانية لها، واستلام مخرجات التصوير الجوي (للمراحل الثلاث الأولى) لعدد (11) من التجمعات في المناطق المسماة "ج " لمنطقة مسافر يطا، إضافةً إلى إعداد وتجهيز وثائق عطاءات التصوير الجوي لـ (6) تجمعات فلسطينية أخرى، كما وتم الانتهاء من التوسعة التنظيمية لكل من: بيرزيت، رام الله، بيتونيا، حبلة، راس عطية، وسهل العوجا. وسعياً لبناء منظومة حضرية متكاملة مستجيبة لمتطلبات النمو العمراني، تم الانتهاء من مشروع المدن المتكاملة والتنمية الحضرية (ICUD)، والذي استفادت منه خمس مناطق حضرية (الخليل، بيت لحم، رام الله والبيرة، نابلس، ومدينة غزة)، وجاري استكمال العمل على مشروع البنية الوطنية للمعلومات المكانية (SDI)، حيث تم إنجاز دراسة البيئة القانونية الحالية للبيانات المكانية في فلسطين، وتطوير إطار حوكمي لإدارة البيانات، وتطوير كتالوج خاص بالمعلومات الوصفية للبيانات المكانية واستضافته في الحاسب الحكومي (SDI Portal).

جدول(3): مؤشرات قياس الأداء المرتبطة بالسياسة الوطنية رقم (7)

المؤشر		مصادر المعلومات والتحقق	خط البيانات المرجعي 2019	الاستهداف 2022	القيمة المحققة 2022
عدد القوانين التي تم إصدارها والمصادقة عليها		وزارة الحكم المحلي	26	+2	2
عدد الأنظمة التي تم تحديثها		وزارة الحكم المحلي	32	+1	11
عدد التجمعات السكانية التي تم تحويلها إلى هيئات محلية		وزارة الحكم المحلي	683	+4	1
قيمة الديون المتراكمة على الهيئات المحلية (مليار شيكل)	مياه	وزارة الحكم المحلي	1.23	0.94	1.5
	كهرباء		1.52	1.056	1.73
نسبة المخططات المكانية التي تستجيب للاستخدام الأمثل والتكامل الجغرافي		وزارة الحكم المحلي	%50	%100	%100
عدد الهيئات المحلية التي تعكس وظيفة التنمية الاقتصادية المحلية في هيكليتها (تراكمي)		وزارة الحكم المحلي	15	25	30
عدد المشاريع الاقتصادية المشتركة (تراكمي)		وزارة الحكم المحلي	3	5	10

3.2 السياسة الوطنية (8): الارتقاء بمستوى الخدمات العامة المقدمة للمواطن

تمثلت التدخلات السياساتية التي من المقرر تنفيذها لتحقيق هذه السياسة؛ بتطوير استراتيجية تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين على المستويات المختلفة، وتنفيذها بالتعاون مع الشركاء لا سيما في المناطق المهمشة والمهددة من الاحتلال، وإطلاق وتفعيل بوابة الحكومة الالكترونية وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين من خلالها، وتعزيز الشراكة في تقديم الخدمات مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص.

التطور في تحقيق السياسة الوطنية

في إطار سعي وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات **لتحسين الخدمات المقدمة للمواطن على المستويات المختلفة وتنفيذها بالتعاون مع الشركاء**، تم استضافة 3 مؤسسات حكوميّة على مشروع الحوسبة السحابية الخاصة والتوافرية العالية (ديوان الرقابة المالية والإدارية، وزارة الحكم المحلي، سلطة المياه) وتجهيز حسابات إستضافة لبنك الإستقلال. وتمَّ العمل على تركيب (137) خط إنترنت وبيانات (IFIBER+FILINE+EVPN) لـ 33 مؤسسة حكوميّة وأمنيّة، ورفع سرعة (194) خط انترنت وبيانات لـ (40) مؤسسة مدنية وأمنية، ونقل عدد (72) خط إنترنت وبيانات ل 28 مؤسسة، إضافة إلى تزويد 8 حزم عناوين حقيقية لـ 8 مؤسسات من أجل تشغيل الخدمات الإلكترونية لديهم.

ولمواكبة التطور التكنولوجي من خلال تقديم خدمات اتصالات وتكنولوجيا بتقنيات وجودة عالية، تم تحديث مواقع إلكترونية لـ 7 مؤسسات حكومية، وإنشاء مواقع جديدة لـ 7 مؤسسات أخرى، وأتمتة ثلاثة أنظمة وخدمتين بهدف الحفاظ على المال العام وتسهيل إجراءات العمل الداخليّة لوزارة الاتصالات وما بين الوزارات الشريكة، تمثلت بنظام توزيع الطوابع على الوزارات، نظام إدارة مخزون الطوابع، نظام قراءة الطوابع، وخدمة API (من خلالها يتم الاستعلام عن بيانات محددة للطابع فيما إذا كان مباعاً أم لا، مستخدماً أم لا)، إضافة إلى خدمة إرسال الرسائل القصيره الخاصه بنظام التراخيص.

ولتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين من خلال بوابة الحكومة الإلكترونية، تم إطلاق منظومة الخدمات الحكومية الإلكترونية مع نهاية العام 2022، حيث تم إنجاز عمل المنظومة وبناء وتشغيل الخدمات المنوي إطلاقها، وربط 17 خدمة حكومية على منظومة حكومتي، وإتاحة عملية التسجيل للمواطنين في مختلف محافظات الوطن على المنظومة عبر البوابة الإلكترونية (www.Hukumati.ps)، وتم ربط شركات الدفع الالكتروني وبنك فلسطين على منظومة الدفع الالكتروني وإتمام عملية تسديد الرسوم إلكترونياً، ويتم حالياً إجراء فحص أمان المنظومة للحصول على الشهادات الدولية المعتمدة. إضافة إلى ذلك تم تحديث ناقل البيانات من النسخة القديمة (XROAD) إلى ناقل البيانات الوطني المحدث (UXP)، ونقل 28 مؤسسة من المؤسسات المربوطة على ناقل البيانات القديم إلى ناقل البيانات المحدث، وتم تقديم ترخيص لمزود خدمات ألياف ضوئية لتقديم خدمات الإنترنت عبر الفايبر للمشترك النهائي، ومتابعة تنفيذ شركات النطاق العريض لتقديم خدماتها في المناطق التي تم إصدار موافقات عليها، حيث بلغت نسبة التغطية حوالي 50% من محافظة رام الله وتم تفعيل كود الإتصال الفلسطيني 970 بالمتابعة مع كافة المشغلين المحليين والدوليين، وتحديد موقع مركز الطوارئ وإعداد آلية لتطبيق الإتصال الموحد على الرمز 911 الذي يقدم خدمات ذكية أهمها تحديد موقع المتصل إلكترونياً باعتماد تقنية AML حيث تعتبر فلسطين الدولة الثالثة التي ستعمل على تطبيقها بعد السعوديّة والإمارات.

- أطلقت الحكومة الفلسطينية مع نهاية العام 2022 منظومة الخدمات الحكومية الإلكترونية، وتم ربط 17 خدمة حكومية على منظومة حكومتي، وربط شركات الدفع الالكتروني وبنك فلسطين على منظومة الدفع الالكتروني وإتمام عملية تسديد الرسوم إلكترونياً.

وعلى صعيد تحديث وتطوير الخدمات البريدية، تم افتتاح 12 مكتب بريد جديد عدد منها في مناطق مهددة بالإستيطان وتأهيل 9 مكاتب أخرى، وتوريد 35 دراجة كهربائية لتسهيل ايصال البعائث البريديّة وتقليل الوقت المستخدم في عملية تسليمها للمواطن الفلسطيني، وتم إضافة صرافات آلية جديدة لمنطقتي دورا وعرابة ليصبح عددها 21 صراف في جميع المحافظات، وتوقيع اتفاقيات مع القطاع الخاص لتقديم خدمات جديدة (إتفاقية مع جوال بي وإتفاقية البريد العاجل الدولي EMS)، وتطوير البنية الرقمية الخاصة بمكاتب النافذة الموحدة (مكتب بريد بدو ومكتب بريد الطيبة) بما يقدّم خدمات حكوميّة متنوعة لخدمة المواطنين في المنطقة وتسهيل الإجراء بوجود عدّة وزارات حكوميّة، والعمل على إتاحة ألمانيا كترانزيت لـ 40 وجهة جديدة في أوروبا ضمن خطة البريد لإستهداف وجهات عدّة لإيصال البعائث البريديّة.

ولتعزيز مكانة فلسطين الدولية، تم اعتماد نظام الترميز البريدي، والحصول على شهادة العنونة البريدية من إتحاد البريد العالمي وفق المعيار S42، واعتماد العنوان "فلسطين" على جميع المراسلات والبعائث البريديّة الواردة إلى فلسطين، وبناء خارطة العالم التفاعلية للتعرفة البريدية، ومصادقة الجمعية العامة للاتحاد البريدي الأورومتوسطي في دورتها الخامسة عشرة على عضوية البريد الفلسطيني بصفة مراقب مميز PUMed بنفس وضع فلسطين في الاتحاد البريدي العالمي، هذا بالإضافة إلى تمثيل دولة فلسطين في المؤتمرات والدورات الخارجية للبريد الفلسطيني كمعرض الشارقة، مؤتمر جنوب إفريقيا لتوثيق الطوابع البريدية، مؤتمر في سويسرا يتعلق بمجلس الاستثمار البريدي UPU، مؤتمر في ألمانيا حول الأجهزة والمعدات البريديّة.

ولتطوير خدمات الإرشاد والبحث الزراعي والبيطرة ودرء المخاطر والتأمين والتسليف الزراعي، تم تحصين حوالي 40 ألف حيوان، وفحص 6,378 عينة بالتشخيص المخبري، ومنح 83 شهادة مزاولة طب بيطري، إضافةً إلى إصدار 30 موافقة لإستيراد المبيدات، و3 موافقات لتسجيل الأسمدة، وفحص حوالي 1,500 عينة أشتال. وتأكيداً على أهمية دور الرقابة في الإرتقاء بجودة الخدمات المقدمة، تم تنفيذ (3,407) جولة رقابية تفتيشية على مراكز البيع والأسواق، و(72) جولة تفتيشية لمحلات بيع المبيدات.

- تحصين (40 ألف) حيوان، ومنح (83) شهادة مزاولة طب بيطري، وفحص (6,378) عينة التشخيص المخبري.
- إصدار (30) موافقة لاستيراد المبيدات.

وفي السياق ذاته، تابعت الهيئة العامة للشؤون المدنية كافة المعاملات المستلمة والخاصة بمشاريع (الزراعة، والطاقة، والمياه، والصحة، والبيئة) والبالغ عددها (92) مشروعاً، ومتابعة معاملات البنية التحتية خاصة في المناطق المهمشة والمصنفة (ج)، ومتابعة المعاملات المتعلقة بمشاريع توسعة الهياكل التنظيمية للمدن والقرى والبلديات، وتم عقد وترتيب (10) لقاءات مع القطاع الخاص والمؤسسات ذات العلاقة لتعزيز العلاقات وتشجيع المستثمرين بالقطاع الصناعي والزراعي.

واستمراراً في السعي لتحسين وتسهيل حياة أبناء الشعب الفلسطيني، تابعت الهيئة معاملات تصاريح الدخول لإسرائيل من علاج وبحث عن عمل، وحالات الوفاة، وتصاريح زيارة وصلاة وحالات إنسانية، ومعاملات لم الشمل الداخلي والخارجي حيث تم استلام (3,520) موافقة لم شمل، والتنسيق مع وزارة الأوقاف بما يتعلق بالحرم الإبراهيمي والمقابر الإسلامية، ومتابعة مصادرة وتسريب الأراضي من الناحية القانونية مع الجهات ذات العلاقة.

- استلام (3,520) موافقة لم شمل.
- إعداد (64) تقرير يوثق اعتداءات الاحتلال، وعقد (49) لقاءً مع السفراء الدوليين لمناقشة اعتداءات الاحتلال وكافة المستجدات السياسية.

وفي ظل الجهود التي تُبذل لتسهيل حياة المواطنين والمزارعين وأصحاب الممتلكات خلف الجدار، تابعت الهيئة العامة للشؤون المدنية (4,780) شكوى مقدمة من المواطنين والمؤسسات، حيث تم عقد عدة لقاءات مع الهيئات المستقلة لحقوق الإنسان ومؤسسات حقوقية أخرى لمتابعة كافة الخروقات للقرارات الدولية وميثاق الأمم المتحدة والاتفاقيات الموقعة من قبل الجانب الإسرائيلي، وعقد (49) لقاءً مع السفراء الدولين لمناقشة كافة المستجدات السياسية والاقتصادية الداخلية والخارجية، وإعداد (64) تقرير يوثق اعتداءات الاحتلال على المؤسسات المحلية وممتلكات المواطنين. وقامت الهيئة بتقديم (11,132) معاملة تصريح للمواطنين والمزارعين والقاطنين وأصحاب الممتلكات وإدخال كافة المساعدات لهم، والتنسيق لإدخال الوقود وبضائع ومنتجات زراعية ومتطلبات الحياة عبر البوابات.

جدول(4): مؤشرات قياس الأداء المرتبطة بالسياسة الوطنية رقم (8)

المؤشر		مصادر المعلومات والتحقق	خط البيانات المرجعي 20219	الاستهداف 2022	القيمة المحققة 2022
عدد خطوط شبكة الإنترنت الحكومية		وزارة الإتصالات	957	1100	1,449
عدد خطوط شبكة VPN الحكومية			956	950	847
عدد الخوادم الافتراضية المستضافة لخدمة المؤسسات الحكومية			57	65	109
عدد المواقع الإلكترونية الجديدة والمحدثة	المحدثة	وزارة الإتصالات	–	6	7
	الجديدة		2	3	7
خدمات التلفزة الرقمية الأرضية شاملة وتنافسية			العطاء محال ومكتمل	إطلاق خدمات التلفزة الرقمية	إطلاق البث التجريبي
عدد الخدمات الحكومية الالكترونية المفعلة			38	10+	55

المؤشر	مصادر المعلومات والتحقق	خط البيانات المرجعي 20219	الاستهداف 2022	القيمة المحققة 2022
عدد الخدمات البريدية الجديدة المقدمة	وزارة الإتصالات	–	1	1
عمليات بريدية مؤتمتة (عدد المكاتب التي يتم أتمته أعمالها)		نظام قيد الفحص	النظام مطبق في 35 مكتب	98
عدد المكاتب البريدية المعاد تأهيلها		4 (2020)	7	9
عدد المؤسسات الحكومية التي تقدم بعض خدماتها من خلال مكاتب البريد		3	5	5
عدد مكاتب النافذة الموحدة		2	4	لا يوجد
عدد المرشدين الزراعيين العاملين في مديريات الزراعة/ تراكمي	وزارة الزراعة	334	360	427
عدد الاطباء البيطريين العاملين في مديريات الزراعة/ تراكمي		61	125	91
عدد الموافقات على المشاريع الاستثمارية (طاقة، زراعية، صناعية، بنية تحتية)	الهيئة العامة للشؤون المدنية	7	10	4
عدد الموافقات لتنفيذ شق الطرق وإصلاحها في المناطق "ج"		2	15	9
عدد تصاريح التجار	الهيئة العامة للشؤون المدنية	50,000	+60,000	36,420
عدد موافقات لم الشمل		350	+5,000	3,520
عدد موافقات تغير العنوان (من قطاع غزة إلى الضفة الغربية)		270	+1,000	901
عدد تصاريح الزيارة الصادرة		2,300	+2,000	1,726

3.3 السياسة الوطنية (9): إصلاح وتطوير قطاع الأراضي

تمثلت التدخلات السياساتية التي من المقرر تنفيذها لتحقيق هذه السياسة باستكمال تسجيل الأراضي وتسوية الأموال غير المنقولة وحماية حقوق ملكيتها، ورفع كفاءة وفعالية إنجاز معاملات الأراضي وتنظيم السوق العقاري، والإدارة الكفؤة لأراضي الدولة وأراضي الأوقاف.

التطور في تحقيق السياسة الوطنية

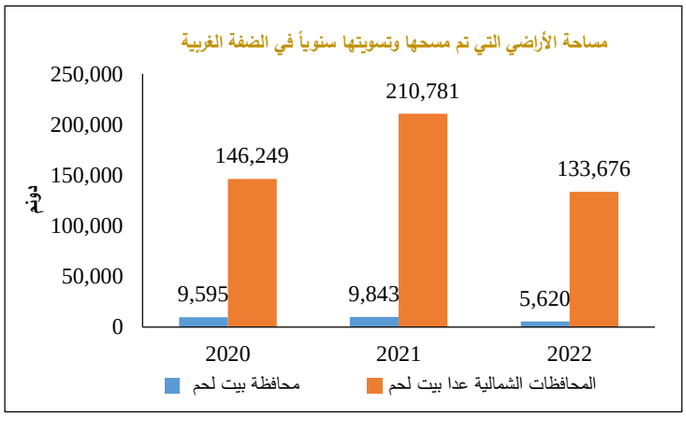

بلغت مساحة الأراضي التي تم مسحها وتسويتها من أراضي بيت لحم حتى نهاية العام 2022 حوالي (124,382) دونم، منها (5,620) دونم تم مسحها وتسويتها خلال العام 2022. في حين بلغت مساحة الأراضي التي تم مسحها وتسويتها من أراضي المحافظات الشمالية الأخرى حتى نهاية العام 2022 حوالي (1,122,290) دونم، منها (133,676) دونم تم مسحها وتسويتها خلال العام 2022. ويوضح الرسم البياني المجاور التطور الحاصل على أعمال مسح وتسوية الأراضي في الضفة الغربية خلال الأعوام (2020– 2022).

ولإدارة وثائق وسجلات الأراضي وتحديث قواعد بيانات المالكين، عملت سلطة الأراضي على توسعة مركز البيانات الرئيسي بشكل كامل، وتجهيز مركز البيانات البديل في وزارة الاتصالات، وتوقيع عقد الأرشفة الإلكترونية للصحائف والمعاملات الممول من البنك الدولي، وتمت أرشفة 10,000 معاملة إلكترونياً من المعاملات المنتهية للأعوام (1950– 2011).

ولرفع كفاءة وفعالية إنجاز معاملات الأراضي، تم إنجاز حوالي 87% من معاملات الأراضي (مساحة) مقارنة بالمعاملات المفتوحة في العام 2022 بما يعادل 1,287 معاملة، وإنجاز حوالي 85% من معاملات الأراضي (التسجيل) بما يعادل 50,455 معاملة، وإنجاز حوالي 98% من معاملات الأراضي (الأملاك) بما يعادل 7,026 معاملة. إضافة إلى ذلك، تم إطلاق خدمة إخراج قيد شقق وخدمة إخراج قيد أراضي على منظومة الدفع الالكتروني "حكومتي"، واستحداث مكتب الشعراوية ليصل عدد المكاتب الفعالة لسلطة الأراضي 16 مكتب حتى نهاية العام 2022.

وعلى صعيد إجراء التقدير العقاري الشامل للأموال غير المنقولة المسجلة، لم يتم تخمين أي من قطع الأراضي والأبنية بالرغم من أن العدد المستهدف كان (100,000)، وذلك بسبب تأخر التعاقد مع شركة إستشارية لتنفيذ المشروع، حيث تم التعاقد في الربع الأخير من عام 2022.

ولحماية أملاك الدولة من الإعتداءات والإستغلال الأمثل لها، تم تسجيل ما يقارب 4,175 دونم من أملاك الدولة تسجيل نهائي، ولم يتم تحقيق المساحة المستهدفة وهي 100 ألف دونم بسبب خضوع الكثير منها تحت سيطرة الاحتلال. وتم تصويب أوضاع 8 عقود، وضبط 281 إعتداء على أملاك الدولة، وتبلغ مساحة الأراضي المؤجرة وفقاً لسجلات سلطة الأراضي حوالي 49,535 دونم، وتبلغ قيمة الإيرادات التي تعود إلى خزينة الدولة من تأجير تلك الأراضي بحوالي 85.7 ألف دينار، وبلغت مساحة أملاك الدولة المخصصة حوالي 8,602 دونم.

- تسجيل 4,175 دونم من أملاك الدولة تسجيل نهائي.
- إنجاز 87% من معاملات الأراضي (مساحة) مقارنة بالمعاملات المفتوحة في العام 2022.
- إنجاز 85% من معاملات الأراضي (التسجيل) مقارنة بالمعاملات المفتوحة في العام 2022.
- إنجاز 98% من معاملات الأراضي (الأملاك) مقارنة بالمعاملات المفتوحة في العام 2022.

جدول(5): مؤشرات قياس الأداء المرتبطة بالسياسة الوطنية رقم (9)

المؤشر		مصادر المعلومات والتحقق	خط البيانات المرجعي 2019	الاستهداف 2022	القيمة المحققة 2022
نسبة فعالية الأرشيف الإلكتروني		سلطة الأراضي	%10	%90	%55
عدد المالكين المدرجة أرقام بطاقاتهم في السجلات			181,081	90,000 (+)	144,000 (+)
نسبة ما تم حوسبته من أعمال هيئة تسوية الأراضي		هيئة تسوية الأراضي والمياه	%10	–	%80
مساحة الأراضي التي تم مسحها وتسويتها من أراضي بيت لحم (دونم)		هيئة تسوية الأراضي والمياه	9,595 (2020)	–	5,620
مساحة الأراضي التي تم مسحها وتسويتها من المحافظات الشمالية عدا بيت لحم (دونم)		هيئة تسوية الأراضي والمياه	146,249 (2020)	–	133,676
نسبة المعاملات المنتهية في نفس العام (تسجيل، مساحة، أملاك)		سلطة الأراضي	%87	%97	%86.5
عدد الخدمات الفعالة المقدمة إلكترونياً			3	2	2
عدد المكاتب المستحدثة الفعالة لسلطة الأراضي (تراكمي)			12	16	16
عدد مكاتب تسوية الأراضي المستحدثة الفعالة		هيئة تسوية الأراضي والمياه	110	150	180
عدد حملات التوعية المنفذة		هيئة تسوية الأراضي والمياه	110	150	79
نسبة الإنجاز في إعداد معايير التخمين العقاري		سلطة الأراضي	0	%90	%30
عدد قطع الأراضي والأبنية التي تم تقدير قيمتها (تخمينها)		سلطة الأراضي	0	100,000	0
نسبة الإنجاز في إعداد نظام ترخيص وتأهيل المخمنين العقاريين		سلطة الأراضي	0	%60	0
نسبة إنجاز بناء النظام		سلطة الأراضي	0	%60	0
مساحة أملاك الدولة المسجلة تسجيل نهائي (دونم)		سلطة الأراضي	0	100,000	4,175
عدد العقود التي تم تصويب أوضاعها			284	95+	8+
عدد الاعتداءات المضبوطة على أملاك الدولة المحالة للنيابة العامة			214	100	281
عدد قطع أراضي الدولة المعتدى عليها			42	20	384
مساحة أملاك الدولة المستغلة (بالدونم)	تخصيص	سلطة الأراضي	6,071	6,693	8,602
	إيجار		49,431	54,498	49,535
قيمة الإيرادات التي تعود على خزينة الدولة (دينار أردني)			15,970	163,494	85,740

3.4 السياسة الوطنية (10) تعزيز النزاهة والمساءلة والشفافية ومكافحة الفساد

إن تنفيذ سياسة تعزيز المساءلة والشفافية يتم من خلال ضمان الحق في الوصول للمعلومات وتعزيز دور المؤسسات الرقابية المالية والإدارية وتعزيز المساءلة في عمل الحكومة.

التطور في تحقيق السياسة الوطنية

على صعيد زيادة الشفافية والمصداقية المتعلقة بعملية إعداد وتوثيق الموازنة العامة، تم إعداد وثائق الموازنة بصورة شبه نهائية، وإعداد بيان ما قبل الموازنة بصورة أولية، وإعداد موازنة المواطن بصورتها النهائية ونشرها. ولتحسين جودة ووقتية النظم والتقارير المحاسبية، تم تدقيق ونشر الحسابات الختامية لعامي 2020 و2021، وإصدار تقرير مالي حول مالية الحكومة بما ينسجم مع تصنيفات GFSM2014، وتدريب 16 موظف على النظم المحاسبية IPSAS. ولضبط عمليات إنفاق المال العام وفق مخصصات الموازنة والأوامر المالية المبنية على تنبؤات نقدية ذات مصداقية، تم إعداد دليل ضبط الإلتزام لكل من النفقات التشغيلية والرأسمالية والتطويرية، والبدء بتطبيق ضبط الإلتزام على بعض الوزارات المختارة، حيث خضع 60% من النفقات لآلية ضبط الإلتزام.

وفي إطار سعي الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في **توفير إحصاءات متكاملة**، تم إصدار 96 مخرج إحصائي في المجالات الإقتصادية، و19 مخرج إحصائي في المجالات الجغرافية، و29 مخرجات إحصائية في المجالات السكانية والإجتماعية شملت (تقارير إحصائية، وبيانات صحفية، جداول إحصائية، وملفات بيانات إحصائية مؤهلة للإستخدام العام). وعلى صعيد توفير إحصاءات متكاملة في مجالات التعدادات، تم إصدار تقرير النتائج الأولية للتعداد الزراعي 2021، وتقرير النتائج النهائية للتعداد الزراعي 2021.

- إصدار تقرير مالي حول مالية الحكومة بما ينسجم مع تصنيفات GFSM2014.
- إصدار (96) مخرج إحصائي في المجالات الاقتصادية، و19 مخرج إحصائي في المجالات الجغرافية، و29 مخرج إحصائي في المجالات السكانية والاجتماعية.

ويعمل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني على **تطوير قواعد بيانات مالية الحكومة المحلية**، حيث تم إستخدام تطبيق شجرة حسابات وزارة الحكم المحلي في جمع بيانات مالية الحكومة المحلية بنسبة 90% من خلال التطبيق المحوسب الخاص بتوفير البيانات (ميزانيات المجالس المحلية)، ونشر جداول مالية الحكومة العامة التي تشمل الحكومة المركزية والبلديات والهيئات المحلية عن العام 2021.

وتعزيزاً لجودة الإحصاءات **وتوفير أنظمة إدارة فعالة وحديثة وذات شفافية ومساءلة**، تم توقيع 6 مذكرات تفاهم من أجل تعزيز التعاون مع الشركاء المحليين والإقليميين والدوليين، وتنفيذ 232 نشاط تدريبي لموظفي الجهاز والشركاء في النظام الإحصائي الوطني، وتنفيذ 5 إستشارات فنية. كما استقبل الجهاز 2,133 طلب بيانات من جهات مختلفة حول البيانات الإحصائية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسكانية والجغرافية.

جدول(6): مؤشرات قياس الأداء المرتبطة بالسياسة الوطنية رقم (10)

المؤشر	مصادر المعلومات والتحقق	خط البيانات المرجعي 2019	الاستهداف 2022	القيمة المحققة 2022
وثائق الموازنة معدة بجودة عالية ومنشورة في وقتها	وزارة المالية	تعتبر الوثائق التالية جزءاً هاماً من الوثائق اللازمة لإعداد موازنة متكاملة شفافة وتقسم هذه الوثائق إلى قسمين: رئيسية وإضافة بيان الموازنة الأولي (Pre-budget tatement)	في المرحلة الثانية يتم على الأقل اضافة وتحسين جودة الوثائق المذكورة في الوصف وهي: الوثائق رقم (11) تصميم واستصدار "بيان الموزانة الاولي Pre-Budget Statement" الخاص بموازنة 2023 واستصدار موازنة المواطن الخاصة بقانون الموزانة الخاص بالعام 2022	تم اعداد وثائق الموازنة بصورة شبه نهائية، واعداد بيان ما قبل الموازنة بصورة أولية، واعداد ونشر موازنة المواطن بصورة نهائية.

المؤشر	مصادر المعلومات والتحقق	خط البيانات المرجعي 2019	الاستهداف 2022	القيمة المحققة 2022
اعداد ونشر تقارير الحسابات المالية والتقارير الخاصة مع مراعاة معايير شمولية التقارير سواء كانت مالية إحصائية أو تقارير تنفيذ الموازنة، وان تعد وتنشر بشكل دوري ووقتي دائم	وزارة المالية	مازالت تقارير الحسابات الختامية الخاصة بالأعوام 2016، 2017 غير مدققة، وغير منشورة، بالإضافة إلى أن تقارير 2018، 2019 غير معدة. كما انه لا يوجد ابلاغ مالي لا مركزي من قبل مركز المسؤولية	1)تدقيق ونشر تقارير الحسابات الختامية للأعوام 2018 2)رفع القوائم المالية الخاصة بالأعوام 2019 و 2020 لى ديوان الرقابة الإدارية والمالية 3) ابلاغ مالي لا مركزي من قبل 4 مراكز مسؤولية على الأقل	تم نشر الحسابات الختامية المدققة لعامي 2020-2021 قبل نهاية العام، وتم ابلاغ مالي لا مركزي من قبل مركز مسؤولية واحد.
تحول دور الرقابة المالية العامة من رقابة الامتثال الشامل الذي يسبق الصرف إلى رقابة مبكرة ومستمرة ومرتكزة على المخاطر	وزارة المالية	ان نظام الرقابة الحالي بحاجة إلى الانتقال من رقابة الإمتثال إلى الرقابة المرتكزةعلى المخاطر المالية الأكثر أهمية وتأثيرا في مخرجات المالية العامة.	التوصيات في وضعية تنفيذ حسب جدول زمني وبعملية موثقة	تم الإنتهاء من إعداد دليل سياسات وإجراءات الرقابة المالية والذي ينظم آلية سير العمل، وعقد ورشات عمل مع المراقبيين الماليين مؤخراً بالخصوص للإسراع من الانتهاء من تصنيف مراكز المسؤولية للبدء في تطبيق دليل سياسات وإجراءات الرقابة المالية
استراتيجيات قطاعية، وعبر قطاعية، مقرة حسب الأدلة الارشادية، ومرتبطة بشكل مباشر ماليا بشجرة برامج الموازنة	وزارة المالية	ان عملية التخطيط الاستراتيجي الحالية غير متكاملة بالشكل المطلوب مع عملية اعداد الموازنة العامة، كما ان هناك حاجة لبناء أساسيات إدارة المشاريع الاستثمارية (العامة) ودمجها في الموازنة العامة متوسطة الأمد، كما وهناك حاجة لمتابعة أداء الموازنة ونتائجها	الإنتقال بتخطيط الموازنة من مرحلة ال 5 برامج إلى 6 برامج موازنة وذلك بإضافة برنامج الرقابة المالية العامة	تم إنجاز 85% من عملية الانتقال بتخطيط الموازنة من مرحلة 5 برامج إلى مرحلة 6 برامج موازنة
نسبة النفقات العامة الخاضعة لآلية ضبط الإلتزام المحوسبة	وزارة المالية	يوجد عملية تسجيل للالتزام في عدد قليل من الوزارات، ولا يوجد عملية الكترونية للتحول من التسجيل إلى لضبط الالتزام بشكل آلي وفي التوقيت الزمني المناسب	مع نهاية 2021 ، سيكون 75% من النفقات خاضع لآلية ضبط الالتزام	60% من النفقات خاضع لآلية ضبط الالتزام

3.5 السياسة الوطنية (11) تعزيز كفاءة المؤسسات العامة

تمثلت التدخلات السياساتية التي تساهم في تحقيق هذه السياسة بإصلاح المؤسسات العامة وإعادة هيكليتها لتعزيز كفاءتها في تقديم الخدمات، وتنمية الموارد البشرية في قطاع الخدمة المدنية وإدارتها بفعالية، وتعزيز الإدارة المرتكزة على النتائج والأداء.

التطور في تحقيق السياسة الوطنية

في إطار الجهود المبذولة لتعزيز كفاءة المؤسسات العامة، والعمل على تطوير منظومة التشريعات لقطاع الخدمة المدنية وتعزيز الرقابة عليها؛ تم استكمال العمل على مشروع قانون الخدمة المدنية الجديد وهو جاهز بالقراءة الثانية، وإنجاز نظام المكافآت والحوافز لموظفي الخدمة المدنية، وإعداد دليل إجراءات للوظائف الإشرافية، ولائحة نظام تقييم الأداء بالقراءة الثالثة، وإنجاز نظام رعاية الأسرى والشهداء بالقراءتين.

وتعزيزاً للدور الرقابي، تم إنجاز تقرير رقابي حول مدى إلتزام موظفي الخدمة المدنية بتطبيق قانون الخدمة المدنية والذي شمل (71) دائرة حكومية، وتحديث مدونة السلوك الوظيفي، وزيادة التوعية حول الإلتزام بقانون الخدمة المدنية؛ مما ساهم في انخفاض عدد المخالفات (الانضباطية)[12] لموظفي الخدمة المدنية. كما تم الإنتهاء من إعداد الخطة الاستراتيجية لتنمية الموارد البشرية في الخدمة المدنية للأعوام (2022-2024)، والتي تشكل الإطار الذي يتم من خلاله تنفيذ البرامج التدريبية، وقد بلغت نسبة تنفيذ الخطة خلال العام 2022 (40%).

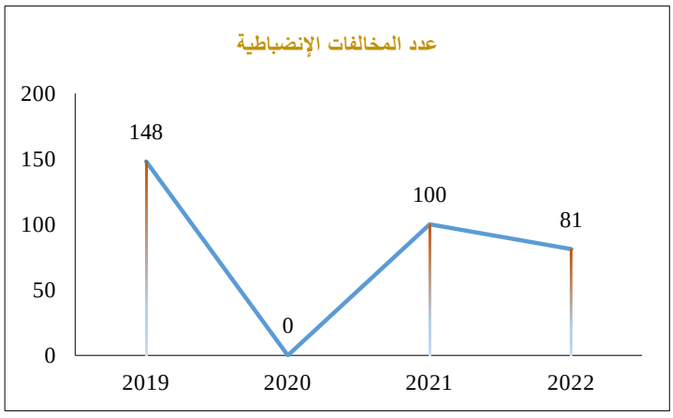

وضمن المساعي التي تُبذل لإصلاح المؤسسات العامة وإعادة هيكلتها لتعزيز كفاءتها في تقديم الخدمات، تم إنجاز جدول تشكيلات الوظائف للعام 2022 وإنفاذه، وتحديث قائمة التخصصات العلمية لوظائف الخدمة المدنية، وإنجاز (4,532) بطاقة وصف وظيفي لـ (21) دائرة حكومية، هذا وقد تم إطلاق العمل لإنشاء "إطار الكفايات الفلسطيني"، وتدريب (300) من أعضاء اللجان على المقابلات الإشرافية، كما تم رفد بنك الأسئلة بـ (5722) سؤال جديد وفق آلية محدثة.

- إنجاز (4,532) بطاقة وصف وظيفي لـ (21) دائرة حكومية.
- إطلاق العمل لإنشاء "إطار الكفايات الفلسطيني".
- تدريب (300) من أعضاء اللجان على المقابلات الإشرافية، ورفد بنك الأسئلة ب (5722) سؤال جديد وفق آلية محدثة.

وفي إطار تعزيز العلاقات الثنائية لدولة فلسطين والتشبيك البنّاء والفعال سعياً لتطوير قطاع الخدمة المدنية، تم توقيع مذكرة تفاهم بين المدرسة الوطنية للإدارة في الجزائر وديوان الموظفين العام، وقد بلغ عدد البرامج والمشاركات المنظمة محلياً وإقليمياً ودولياً (20) مشاركة، حيث شارك ديوان الموظفين العام في (5) مؤتمرات دولية. وقد حصل ديوان الموظفين العام على المركز الأول على مستوى دول العالم من ضمن المنافسين بجائزة القمة العالمية لمجتمع المعلومات WSIS عن مشروع التوظيف الإلكتروني.

وعلى صعيد تنمية الموارد البشرية لقطاع الاتصالات وإدارتها بفعالية لتعزيز كفاءتها في تقديم الخدمات، تم المصادقة على الهيكل التنظيمي الجديد لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وتدقيق بطاقات الوصف الوظيفي، وتنفيذ واستضافة 120 دورة تدريبية من قبل مركز الإبداع التكنولوجي لبناء القدرات في عدة مجالات لصالح مؤسسات حكومية ومدنية، استفاد منها 12,400 متدرباً ومشتركاً من الإناث والذكور، إضافة إلى تنفيذ العديد من الدورات التدريبية التي تناولت عدة مواضيع منها: جمع وإدخال ومعالجة البيانات، تطوير الحكومة الإلكترونية، الأمن السيبراني، .. إلخ. وتم إجراء عمليات الرقابة والتدقيق على مكاتب البريد في كافة محافظات الوطن، والتدقيق على مكاتب التراخيص التابعة للوزارة في المحافظات، ومتابعة البريد العالق لدى الجانب الإسرائيلي.

جدول(7): مؤشرات قياس الأداء المرتبطة بالسياسة الوطنية رقم (11)

المؤشر	مصادر المعلومات والتحقق	خط البيانات المرجعي 2019	الاستهداف 2022	القيمة المحققة 2022
تخفيض عدد المخالفات الإنضباطية لموظفي الخدمة المدنية	ديوان الموظفين العام	53 مخالفة	50	81
زيادة عدد الموظفين المدربين على مدونة السلوك الوظيفي	ديوان الموظفين العام	43,000	46,000	46,400
عدد الدراسات والأبحاث العلمية المعدة لتطوير الإدارة العامة والخدمة المدنية	ديوان الموظفين العام	_	1	1
عدد البرامج والمشاركات المنظمة محلياً، إقليمياً، دولياً	ديوان الموظفين العام	5	7	20 مشاركة
عدد مذكرات التفاهم الموقعة والفاعلة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي	ديوان الموظفين العام	15	1+	1+

[12] في العام 2020، لم تسجل أية مخالفات انضباطية نظراً لعدم انتظام الدوام بسبب جائحة كورونا.

3.6 السياسة الوطنية (12): كفاءة وفعالية إدارة الموارد المتاحة

تتمثل أهم التدخلات السياساتية التي تساهم في تحقيق هذه السياسة بتعزيز إدارة المال العام وضمان الاستدامة المالية، مع التركيز على تطوير السياسة المالية الكلية، وإدارة الدين العام وترشيد النفقات، وزيادة الإيرادات بالتركيز على توسيع القاعدة الضريبية، وتحسين آليات التحصيل وحشد الدعم الخارجي، وتعزيز نظام الشراء العام بما يضمن الشفافية والمساءلة، وإصلاح نظام التقاعد لموظفي القطاع العام، وإنشاء مؤسسات مزودي الخدمات العامة الأساسية لاسيما خدمات المياه والكهرباء.

التطور في تحقيق السياسة الوطنية

لتعزيز إدارة المال العام المبنية على إطار مالي متوسط الأمد ومتلائم مع المتغيرات التي تكتنف الواقع الفلسطيني، تم الإنتهاء من إعداد الإطار المالي والاقتصادي متوسط الأمد. ولتعزيز إدارة الدين والخصوم العامة بما يحقق الاستقرار والديمومة المالية للدولة الفلسطينية، تم إعداد مسودة قانون جديد للدين العام، وتركيب نظام إدارة الدين العام والتحليل المالي DEMFAS وتدريب الموظفين على العمل به.

ولمعالجة قضية التحويلات الطبية، تم إدراج قضية التحويلات الطبية ضمن ورقة خاصة باستراتيجية الموازنة. وللحد من ظاهرة التهرب الضريبي وتنمية الإيرادات الضريبية، تم تطوير العمل الضريبي مما أدى إلى زيادة نسبة الإيراد المتحقق وذلك في قطاعات تكنولوجيا المعلومات، قطاع التجارة الالكترونية، قطاع الأراضي والتطوير العقاري، قطاع المهن الطبية، قطاع الأدوية، قطاع المهن الحرة، والقطاع السياحي، وزيادة عدد المكلفين المسجلين على النظام بنسبة 3.2% خلال العام 2022.

- إعداد الإطار المالي والاقتصادي متوسط الأمد للفترة (2023 -2025).
- إدراج قضية التحويلات الطبية ضمن ورقة خاصة باستراتيجية الموازنة.

وتم الانتهاء من صياغة مسودة مشروع قانون ضريبة القيمة المضافة الفلسطيني، والانتهاء من صياغة مسودة مشروع قانون الجمارك الجديد. ولبناء القدرات المؤسسية وتطوير التكامل بين الادارات الجمركية والضريبية، تم عقد العديد من الدورات التدريبية الفنية المتخصصة لرفع قدرات الموظفين.

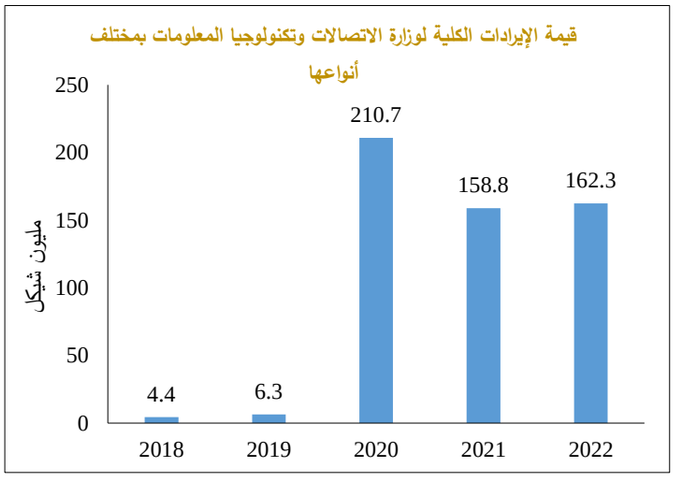

وعلى هذا الصعيد، عملت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على زيادة تحصيلات إيرادات حساب التراخيص، حيث تم تحصيل المبالغ المستحقة على حساب عوائد الرخص (7%)، وهذا بدوره أدى إلى حدوث تطور ملحوظ في إجمالي الإيرادات الكلية للوزارة بمختلف أنواعها منذ العام 2020 مقارنة بالأعوام السابقة. حيث بلغ مجموع الإيرادات الكلية لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بمختلف أنواعها (إيرادات التراخيص، ايرادات رسوم 7%، إيرادات الخدمات البريدية) خلال العام 2022 حوالي 162.3 مليون شيكل مقارنة بحوالي 6.3 مليون شيكل فقط في العام 2019. يوضح الرسم البياني المجاور مجموع الإيرادات الكلية لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بمختلف أنواعها خلال الأعوام 2018-2022.

وتبذل سلطة الطاقة الفلسطينية جهوداً لتنظيم عمل قطاع الطاقة وتحسين آليات التحصيل والجباية وخفض قيمة الفاقد في نظام التوزيع **لضمان الاستدامة المالية لمرافق ومقدمي خدمات الكهرباء**، وعلى هذا الصعيد تم إصدار عدد من الأنظمة والتعليمات الجديدة التي تنظم عمل القطاع، تمثلت بتعليمات التدقيق الطاقي، تعليمات محطات شحن السيارات الكهربائية، نظام رسوم مستخدمي النقل، القواعد العامة لتحديد رسوم الربط الكهربائي، تعرفة النقل والتوزيع الكهربائية، تعديل على قانون الكهرباء العام، تعديل على قانون الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة. وجارٍ العمل على التحضير لتأسيس شركة كهرباء فلسطين، وتم تنفيذ بعض مشاريع توريد عدادات مسبقة الدفع، حيث وصلت نسبة استخدامها في الضفة الغربية إلى 80%، إضافة إلى تزويد شركات توزيع الكهرباء في المحافظات الشمالية بنظام إدارة معلومات متكامل، واستكمال تحميل برنامج حماية الإيرادات (AMI) لدى جميع شركات التوزيع في الضفة الغربية وقطاع غزة (عدادات ذكية). وطرأ تحسناً على معدل تسديدات الموزعين النقدية بالنسبة لمشترياتها من المزود عن نفس السنة في الضفة الغربية من 64% في العام 2021 إلى

74% في العام 2022، ولم يتم إحراز أي تقدم على صعيد قطاع غزة التي تصل النسبة فيه إلى 0%، وارتفعت قيمة صافي الإقراض لقطاع الكهرباء من 616 مليون شيكل في العام 2019 لتصل إلى 650 مليون شيكل في العام 2022.

وبالرغم من خفض نسبة الفاقد الكهربائي على مستوى شركات التوزيع من 22% في العام 2019 إلى 19% في العام 2022، **إلا أن تكلفته المالية مرتفعة جداً، ووصلت إلى حوالي 502 مليون شيكل في العام 2022.** ولم يتم إحراز تقدم على صعيد قرار مجلس الوزراء الصادر في العام 2018 بإلزام الهيئات المحلية التي لم تنضم إلى شركات التوزيع بالانضمام حسب القانون، حيث يصل عدد الهيئات غير المنضمة إلى شركات التوزيع إلى 144 هيئة محلية ولم يتم تحقيق استهداف العام 2022 بتخفيضها إلى 90 هيئة محلية، وبذلك فإن نسبة قطاع الكهرباء المدار من خلال شركات التوزيع ثابتة منذ العام 2019 وتصل إلى 80%، علماً أن الاستهداف المخطط له 93% للعام 2022. يبين الرسم البياني المجاور التطور الحاصل على نسبة الفاقد الكهربائي على مستوى شركات التوزيع منذ العام 2017 وحتى نهاية العام 2022.

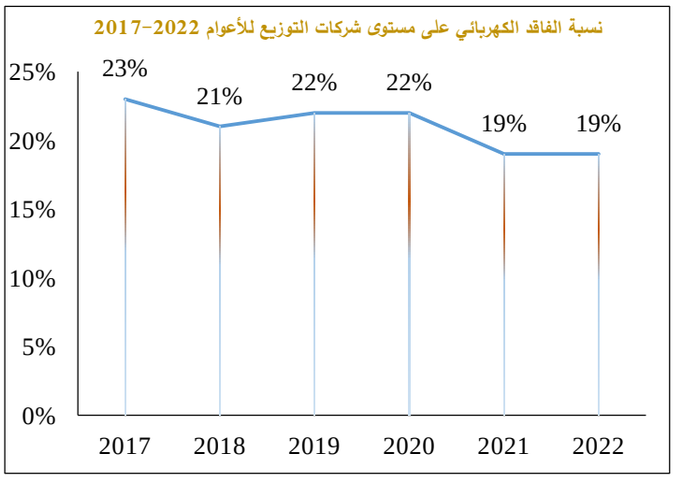

وتبذل سلطة المياه الفلسطينية جهوداً لاستكمال هيكلة وتطوير مؤسسات قطاع المياه المختلفة **وتعزيز الاستقلالية المالية لمرافق ومزودي المياه للمساعدة في رفع كفاءة التحصيل وخفض نسبة الدين العام، حيث** تم تنفيذ عدة خطوات تتعلق بالنظام الخاص بإعادة تأهيل دائرة المياه بما يشمل: إنشاء شركة المياه الوطنية، تسجيل شركة مياه فلسطين لدى مراقب الشركات في وزارة الاقتصاد، تعيين المدير التنفيذي للشركة، بدأ عقد تأهيل الدائرة بدعم من الإتحاد الأوروبي.

وعلى صعيد إنشاء وحدة توزيع مياه الجملة في غزة نحو إنشاء شركة المياه الوطنية، تم العمل على هيكلة وحدة توزيع المياه، وتعيين مدير الوحدة والطواقم الرئيسية، وتجري حالياً عملية التفاوض لنقل صلاحية تشغيل محطات التحلية للوحدة والتفاوض مع البلديات على سعر البيع بالجملة، وتم البدء في إنشاء مرافق المياه الإقليمية، حيث بلغت نسبة الإنجاز في إنشاء مرفق الخليل حوالي 10%. إضافة إلى ذلك تم العمل على رفع قدرات العاملين في قطاع المياه (موظفي سلطة المياه ومقدمي خدمات المياه)، ومتابعة بناء القدرات المؤسسية في محافظة سلفيت ومجلس خدمات شمال الخليل في مجالات نظم المعلومات الجغرافية ومعالجة موضوع الفاقد في المياه وتطوير مختبر عملية الفحوصات المخبرية للمياه والصرف الصحي.

وعملت سلطة المياه على زيادة نسبة الوصلات المربوطة بعدادات الدفع المسبق لتصل إلى 26% خلال العام 2022 مقارنة بـ 13% خلال العام 2019، و20.2% خلال العام 2021. وعلى هذا الصعيد تم إعداد وتقييم وثائق عطاء تركيب عدادات مسبقة الدفع لبلدية بيتونيا، واستلام نهائي لـ 5 هيئات محلية، ومتابعة مشاريع التركيب والتوريد القائمة في 5 هيئات أخرى، وعمل تقاص لـ 10 هيئات، وتوقيع اتفاقيات مع 10 هيئات محلية أخرى.

إضافة إلى ذلك قامت اللجنة الفنية المكلفة بناء على قرار مجلس الوزراء بمتابعة فاقد شبكات المياه الذي يزيد عن 30% في التجمعات السكانية بعمل تقاص مع دائرة المياه بقيمة 3.9 مليون شيكل لـ 3 هيئات المحلية شملت مجلس قروي دير عمار، مجلس قروي بيتللو، بلدية الشيوخ، حيث تم تنفيذ التأهيل اللازم لتقليل نسبة الفاقد على أن يتم خصم التكاليف من مديونية تلك الهيئات، وتم تنفيذ 16 زيارة ميدانية لتحديد نسبة الفاقد في المجالس المحلية والبلديات ومقدمي الخدمة، تمهيداً لاتخاذ إجراءات التأهيل اللازم لخفض الفاقد فيها. ويجري العمل حالياً على ربط نظام GIS بالنظام المالي لتسهيل عملية التحصيل وحصر الفاقد. وتجدر الإشارة إلى عودة نسبة التحصيل المالي لفواتير المياه إلى معدلها السابق وذلك بعد إنخفاضها خلال العام 2021، حيث وصلت إلى 75% في العام 2022، مقارنة بـ 64% في العام 2021. ومع ذلك ما زالت أنظمة توزيع المياه بحاجة إلى مزيدٍ من الجهود لرفع كفاءتها وتطويرها بما ينعكس إيجاباً

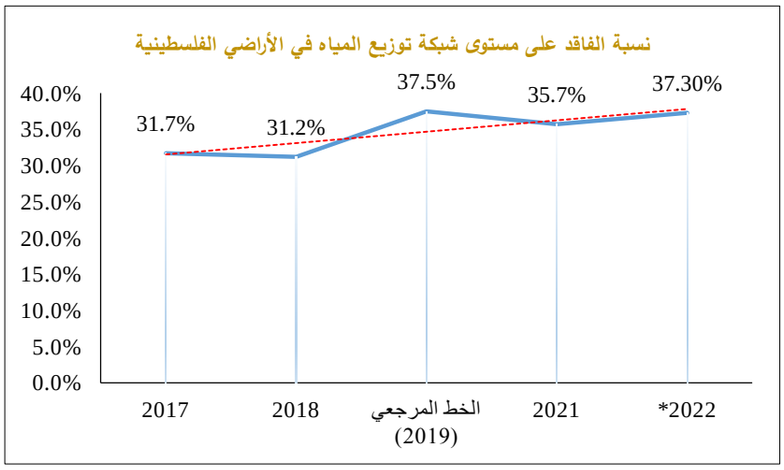

على توفير كميات مياه كافية للمواطنين وخصوصاً في ظل تدني حصة الفرد من المياه الموفرة. يوضح الرسم البياني أعلاه التطور الحاصل على نسبة الفاقد في نظام التوزيع المائي منذ العام 2017.

حيث ارتفعت نسبة الفاقد على مستوى شبكة توزيع المياه من 31.2% في العام 2018 لتصل إلى 37.3% خلال العام 2022. وتعادل نسبة الفاقد حوالي 93.7 مليون متر مكعب منها 44.9 مليون متر مكعب في الضفة الغربية و48.8 مليون متر مكعب في قطاع غزة، ويوضح الرسم البياني المجاور كمية فاقد المياه في نظام التوزيع المائي موزعاً على محافظات الوطن. وتعتبر هذه الكمية من الفاقد كبيرة جداً، وذات تكلفة مالية عالية، وتعادل ما يقارب 92% من كمية المياه التي يتم شراؤها من دولة الاحتلال سنوياً. ويعود السبب الرئيسي في ارتفاع نسبة الفاقد إلى عدم وجود أنظمة صيانة وتطوير كافية لشبكات المياه، إضافة إلى الفاقد الناتج عن السرقات من شبكة الماء والوصلات غير القانونية. وتجدر الإشارة أيضاً أن نسبة مرافق ومزودي المياه التي تعمل بصورة مستقلة ما زالت كما هي منذ العام 2019 والتي تصل إلى 57%.[13]

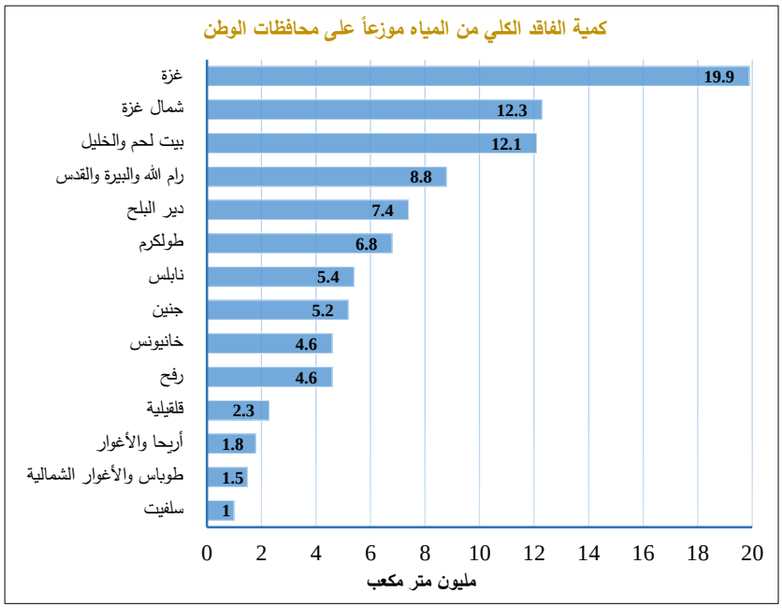

وعلى صعيد تحسين وترشيد إدارة المرافق العامة وتأهيلها، تم الإنتهاء من تطوير قاعدة بيانات للمباني والمرافق العامة، والإنتهاء من إعداد المواصفات العامة والخاصة للمباني والمرافق الحكومية، وإعداد إطار قانوني لمسودة نظام إدارة المباني الحكومية، والانتهاء من بناء مرفقين عامين، وصيانة وتطوير 5 مرافق أخرى. وعلى الرغم من إعداد التصاميم اللازمة لـ 63 من المباني والمرافق العامة، إلا أنه تم إيقاف العمل في إنشاء وصيانة عدة مشاريع لعدم صرف المخصصات المالية من قبل وزارة المالية، حيث بلغت قيمة الموازنة التطويرية المعتمدة في قانون الموازنة لتطوير المقرات الحكومية والمرافق العامة خلال العام 2022 حوالي 10.9 مليون شيكل، نُفذ منها مشاريع بقيمة 311.9 ألف شيكل، في حين بلغت قيمة الصرف الفعلي من موازنة العام 2022 حوالي 198.5 ألف شيكل.

جدول(8): مؤشرات قياس الأداء المرتبطة بالسياسة الوطنية رقم (12)

المؤشر	مصادر المعلومات والتحقق	خط البيانات المرجعي 2019	الاستهداف 2022	القيمة المحققة 2022
إطار مالي محدث بشكل سنوي ويغطي ثلاث سنوات (السنة الحالية وسنتين تاليتين)، بالإضافة إلى تقارير ربعية منشورة حول المالية العامة.	وزارة المالية	لا يوجد إطار مالي واقتصادي متوسط الأمد مبني على الافتراضات والسيناريوهات المحتملة للاعتماد عليه لتطوير السياسات الضريبية والجمركية، وبناء أطر الإنفاق المتوسط الأمد.	الاطار المالي والاقتصادي – متوسط الأمد للفترة 2023 – 2025 معد، وتكون مصداقية التنبؤات مرتبطة بنسبة انحراف لا تزيد عن 10% وأن يكون دعم دقة هذه التنبؤات من قبل مؤسسة مختصة خارجية مثل معهد ابحاث أو جامعة الفلسطينية	تم الإنتهاء من إعداد الإطار المالي والاقتصادي متوسط الأمد
خطة متوسطة الأمد للدين العام مرتبطة بالإطار المالي متوسط الامد، ومتأثرة بشكل متزامن بالتغيرات الطارئة عليه.	وزارة المالية	لا يوجد خطة متوسطة الأمد للدين العام	إدارة الدين العام قائمة على خطة للدين العام متوسطة الأمد تغطي الفترة 2022-2024	تم إعداد وتجهيز نظام إدارة الدين العام بنسبة 90%
خفض قيمة نفقات التحويلات الطبية الخارجية ورفع قيمة مخصصات الموازنة المتعلقة بالاستثمار التطويري في القطاع الصحي بنسبة.	وزارة المالية	في عام 2019 بلغت قيمة الانفاق على التحويلات الطبية المسجلة على النظام 825.5 مليون شيكل، فيما بلغت قيمة النفقات التطويرية لوزارة الصحة 68 مليون شيكل	خفض قيمة تكلفة التحويلات الطبية الخارجية بقيمة 5% ورفع قيمة الاستثمار التطويري في القطاع الصحي بنسبة 8%	تم استكمال العمل على الدراسة التحليلية حول التحويلات الطبية الصادرة، وإدراج قضية التحويلات الطبية ضمن ورقة خاصة بإستراتيجية الموازنة.

[13] بيانات العام 2022 الخاصة بنسبة وكمية الفاقد، هي بيانات أولية عرضة للتنقيح والتعديل.

المؤشر	مصادر المعلومات والتحقق	خط البيانات المرجعي 2019	الاستهداف 2022	القيمة المحققة 2022
أعداد المكلفين المسجلين على النظام	وزارة المالية	–	زيادة أعداد المكلفين المسجلين على النظام بنسبة 10% بواقع 3% خلال العام 2022	تم زيادة أعداد المكلفين المسجلين على النظام بنسبة 3.2% خلال العام 2022
- تطوير الإطار القانوني الناظم للعمل الجمركي والضريبي استنادا لافضل المعايير والممارسات الدوليه ذات العلاقه ويلبي الاحتياجات الوطنية. - اعداد و نشر ادله اجراءات مبسطة	وزارة المالية	القوانين المطبقة تتسم بالقدم وعدم مواكبة المستجدت الحديثة في أنماط التجارة الدولية ولا تلبي كافة المعاييرالدولية والاحتياجات الوطنية ذات العلاقه. دليل اجراءات متوفر ومنشور فقط للجمارك(غير محدث)، عدم توفر دليل اجراءات لضريبة القيمة المضافة وضريبة الدخل	اداره نقاش وطني لكافة الشركاء والمضي بالخطوات المطلوبة لتعديل القوانين	تم الإنجاز بنسبة 100%
اتمام عملية أتمته كافة الوظائف الضريبة على نظام (RMS) أتمتة كافة نشاطات ووظائف الايرادات من خلال بناء انظمة عمل مساندة.	وزارة المالية	نظام الايرادات الموحد قائم ويؤدي وظائفه الرئيسية و ما زال في طور التطوير. العديد من الوظائف عاليه الأهمية ما زالت تعتمد على النظام الورقي	تنفيذ برمجة المهام وفق ما تم اعداده في الخطه والانتهاء منها مع نهاية العام 2022. تدريب موظفي تكنلوجيا المعلومات وتطوير بعض الأنظمة المساندة. وتدريب موظفي المكاتب الإقليمية على نظام IFRS.	تم الإنجاز بنسبة 100%
عدد الهيئات المحلية غير المنضمة لشركات توزيع الكهرباء	سلطة الطاقة	114	90	114
نسبة قطاع الكهرباء المدار من خلال شركات التوزيع	سلطة الطاقة	%80	%93	%80
أنظمة وتعليمات جديدة مقرة في مجال قطاع الكهرباء	سلطة الطاقة	3	5	7
نسبة استخدام عدادات الكهرباء مسبقة الدفع – الضفة الغربية	مجلس تنظيم قطاع الكهرباء	%74	%82	%80
نسبة استخدام عدادات الكهرباء مسبقة الدفع – قطاع غزة	مجلس تنظيم قطاع الكهرباء	%60	%68	NA
صافي الإقراض (مليون شيكل) لقطاع الكهرباء	سلطة الطاقة	(616)[14]	531	650
معدل تسديدات الموزعين النقدية بالنسبة لمشترياتها من المزود عن نفس السنة – الضفة الغربية	سلطة الطاقة	%61	%80	%74
معدل تسديدات الموزعين النقدية بالنسبة لمشترياتها من المزود عن نفس السنة – قطاع غزة	سلطة الطاقة	%0	%50	%0
نسبة الفاقد في نظام توزيع الكهرباء	سلطة الطاقة	%20	%17	%19
معدل سعر "الكيلو واط ساعة" المباع للمستهلك النهائي/ شيكل (غير شامل الضريبة)	سلطة الطاقة	0.5144	0.499	0.5074
معدل سعر إنتاج الكهرباء من محطات توليد الكهرباء بالطاقة المتجددة (شيكل)	سلطة الطاقة	0.34	0.269	0.25
النسبة المئوية لمرافق ومزودي المياه التي تعمل بصورة مستقلة	مجلس تنظيم قطاع المياه	%57	%60	%57
نسبة التحصيل المالي لفواتير المياه	مجلس تنظيم قطاع المياه	%76	%77	%75
النسبة المئوية لوصلات المياه المربوطة بعدادات مسبقة الدفع	مجلس تنظيم قطاع المياه	%13	%25	%26
نسبه الفاقد على مستوى شبكه التوزيع[15]	سلطة المياه	%37.5	%36	%37.3

[14] هذه الاقتطاعات تشمل 200 مليون شيكل التي تم اقتطاعها بشهر 2019/8 بعد التهديدات الإسرائيلية بقطع التيار الكهربائي عن الهيئات والمجالس المحلية.

[15] بيانات العام 2022، أولية قابلة للتنقيح.

4.0 الإنجازات المرتبطة بالمحور الثالث: التنمية المستدامة

4.1 السياسة الوطنية (13): بناء مقومات الاقتصاد الفلسطيني المرتكزة على التنمية بالعناقيد

تشمل التدخلات السياساتية التي يساهم تنفيذها في بناء مقومات الاقتصاد الفلسطيني بإعادة بناء قاعدة الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني وتطويرها، بالتركيز على العناقيد الصناعية والزراعية والسياحية، وجذب الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر وتشجيعه، وتطوير الصادرات وتوسيع نطاق التجارة العالمية لا سيما مع المحيط العربي، وتصميم وتنفيذ مشاريع البنية التحتية الحيوية اللازمة للاقتصاد (لا سيما المطار والميناء، المناطق الصناعية، شبكات المواصلات والمياه والكهرباء والاتصالات)، وتعزيز دور القطاع المالي في إسناد التنمية الاقتصادية الشاملة، بالإضافة إلى جسر الفجوة التنموية بين المحافظات الشمالية والجنوبية.

التطور في تحقيق السياسة الوطنية[16]

نتيجة لاستمرارية تعافي الاقتصاد الفلسطيني من تأثيرات جائحة كورونا، سجّل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الأراضي الفلسطينية حوالي 15.61 مليار دولار في العام 2022، بنسبة ارتفاع قدرها 3.9% عن العام 2021، وبنسبة انخفاض قدرها 1.4% عن العام 2019 والذي سجّل حوالي 15.83 مليار دولار. وبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية بالأسعار الثابتة في العام 2022 حوالي (3,087) دولار أمريكي مرتفعاً بنسبة 1.4% عما كان عليه في العام 2021، وبنسبة إنخفاض وصلت إلى 8.6% مقارنة بالعام 2019. يوضح الرسم البياني قيمة الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية خلال الأعوام 2019-2022.

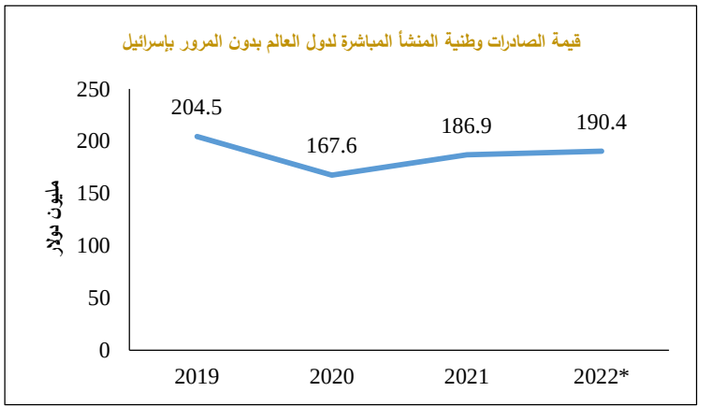

وخلال العام 2022 تمت المصادقة على 2,792 شهادة منشأ بقيمة 151.3 مليون دولار بنسبة إرتفاع وصلت إلى 27.6% مقارنة بقيمة شهادات المنشأ في العام 2021، وتم منح 37,281 رخصة استيراد لمواد وسلع مختلفة بقيمة إجمالية وصلت إلى حوالي 2.8 مليار دولار، وتسجيل 16 وكالة تجارية، وإصدار 1,093 بطاقة تعامل بالتجارة الخارجية.

وعلى صعيد إجمالي قيمة الصادرات والواردات السلعية والخدمية بالأسعار الجارية في فلسطين، فقد أشارت التقديرات الأولية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى إرتفاع قيمة الصادرات خلال العام 2022 إلى 3.54 مليار دولار مرتفعة بنسبة 12.7% مقارنة مع عام 2021، وبنسبة إرتفاع وصلت إلى 33.3% مقارنة بالعام 2019. ووصلت قيمة الواردات السلعية والخدمية في فلسطين في العام 2022 إلى حوالي 12.87 مليار دولار بنسبة ارتفاع وصلت إلى 27.5% مقارنة بالعام 2021، وبنسبة ارتفاع 40.5% مقارنة بالعام 2019. يُشار إلى أن قيمة الواردات تشكّل ما يزيد عن ثلاث أضعاف ونصف قيمة الصادرات في العام 2022.

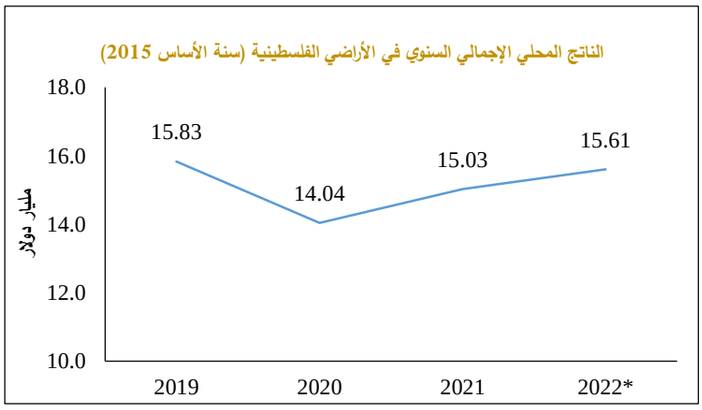

في حين ارتفعت قيمة الصادرات وطنية المنشأ المباشرة لدول العالم بدون المرور بإسرائيل من 186.9 مليون دولار في العام 2021 إلى 190.4 مليون دولار في العام 2022، بنسبة ارتفاع قدرها 1.9%. ويبين الرسم البياني المجاور قيمة الصادرات وطنية المنشأ المباشرة لدول العالم بدون المرور بإسرائيل خلال الأعوام (2019- 2022).

[16] بيانات العام 2022 المشار إليها بعلامة (*) في الرسوم البيانية، هي تقديرات أولية صادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وهي عرضة للتنقيح والتعديل.

وتعزيزاً لجودة خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية والاستخدام الأمثل للطيف الترددي وتوسعة شبكات الاتصالات اللازمة للاقتصاد، تم إعداد إتفاقية ترخيص لتنظيم عمل المحطات الإذاعية العاملة ضمن نطاق ترددات (FM) من الناحية الفنيّة، واعتماد ونشر إرشادات خاصة باستخدام الأجهزة قصيرة المدى(SRD)، وتنظيم العمل على ضبط استخدام خدمة Ptt (أجهزة النداء اللاسلكي push to talk) من قبل مكاتب التكسي بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة بالوزارة وبدء تنظيم إستخدام ترددات UHF، وإجراء الكشوفات الفنية على مشغلي خدمات الاتصالات العامة وقياس كثافة الاشعاع للخدمات المرخصة من خلال تنفيذ حوالي 60 جولة. وتم العمل على توسعة البنية التحتية لشبكة الاتصالات من خلال إنشاء شبكات خاصة بالمرخصين في المناطق الجغرافية الممنوحة لهم وفق الموافقات الصادرة من الوزارة، وعلى أساسها تم إطلاق خدمة الفايبر المنزلي تجارياً في كافة محافظات الوطن التي تمَّ إنشاء بنيّة تحتيّه فيها، وعلى هذا الصعيد قامت الشركات المرخصة بتمديد شبكات الفايبر بطول 7,185 كم، ليبلغ عدد مشتركي خطوط الألياف الضوئية في العام 2022 حوالي 53,724 مشترك.

- تم إطلاق خدمة الفايبر المنزلي تجارياً في المناطق التي تمَّ إنشـــاء بنيّة تحتيّه فيها، وعلى هذا الصعيد قامت الشركات المرخصة، بتمديد شبكات الفايبر بطول 7,185 كم، ليبلغ عدد مشـتركي خطوط الألياف الضـوئية في العام 2022 حوالي 53,724 مشترك.

واستمراراً لتطوير قطاع الاتصالات وخلق منافسة وفتح سوق الاتصالات، تم العمل على طلب ترددات رقمية من الجانب الإسرائيلي لترخيص وتشغيل مشغل ثالث جديد لخدمات الهاتف النقال، هذا بالإضافة إلى متابعة أعمال ملف اللجنة الفنية المشتركة (JTC) التي تعقد مع الجانب الإسرائيلي حول الترددات الخاصة بخدمات الجيل الرابع والخامس والوصلات الميكرويّة وتسهيل إدخال أجهزة الإتصالات ومناقشة ما تمَّ طرحه من قبلهم مع الشركات ذات العلاقة وآلية تطبيق الإتفاقيات حول تشغيل خدمات الجيل الرابع والخامس مع المشغلين الفلسطينيين.

ولدعم وتطوير قطاع الانشاءات الصناعية تم إعداد مسودة نظام مختبر وزارة الأشغال المعياري المركزي وإعداد ملف الجودة وتقديمه إلى وحدة اعتماد المختبرات في وزارة الاقتصاد الوطني، وتم إعداد نظام تصنيفات المقاولين، ودليل ضبط جودة المشاريع الإنشائية، وإنجاز كود السلامة العامة، وكود التمديدات الكهربائية، وكود الغاز المركزي، وكود المصاعد، ويتم العمل على كود أحمال البناء وكود الطرق. وتقوم الفرق المشتركة المشكلة من وزارة الاشغال العامة والاسكان ووزارة الاقتصاد الوطني بشكل مستمر بتنفيذ زيارات ميدانية لمتابعة تنفيذ التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالخرسانة الطرية والإسفلت وفق الآلية المتفق عليها.

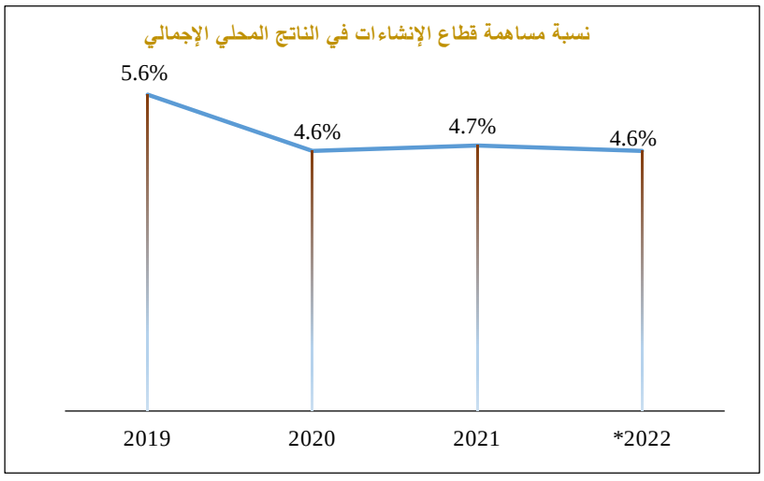

وبالرغم من تلك الجهود فإن نسبة مساهمة قطاع الإنشاءات في الناتج المحلي الإجمالي إنخفضت في العام 2022 إلى 4.6% مقارنة بالعام 2019 والتي وصلت فيه إلى 5.6%، ولم يتم تحقيق الاستهداف المخطط له برفع نسبة مساهمة قطاع الإنشاءات في الناتج المحلي الإجمالي إلى 6.5% في العام 2022، في حين طرأ تحسن على نسبة العمالة في قطاع الإنشاءات من مجموع العاملين، حيث إرتفعت النسبة من 16.8% في العام 2020 لتصل إلى 18.8% في العام 2022.

ولتحسين خدمات التسويق الزراعي بما يشمل توفير المعلومات والإرشاد التسويقي والنقل وإدارة أسواق الجملة عملت وزارة الزراعة على إصدار 54 ألف تصريح نقل داخلي للمنتجات الزراعية، وإصدار 13 ألف إذن استيراد من إسرائيل، و989 إذن استيراد من جهات خارجية أخرى، إضافة إلى إصدار 12 شهادة بال جاب للمنتجات الزراعية، وإجراء العديد من المحاضرات لتشجيع تأسيس مراكز تسويقية لصالح المنتجات الريفية. وبلغت قيمة الصادرات الزراعية في العام 2022 حوالي 89.3 مليون دولار، بزيادة قدرها 4.2% عن العام 2021.

- بلغت قيمة الصادرات الزراعية (89) مليون دولار، بنسبة زيادة قدرها 4.2% مقارنة بالعام 2021.
- إصدار (54 ألف) تصريح نقل داخلي للمنتجات الزراعية.

وفي ظل الجهود المبذولة **للإنفكاك التدريجي عن الاقتصاد الإسرائيلي**، تم انعقاد الحوار الفلسطيني الأمريكي، وانعقاد اللجنة الفلسطينية الأوروبية المشتركة واللجنة الفلسطينية الروسية المشتركة المنبثقتين عن الاتفاقيات التجارية الموقعة مع الشركاء التجاريين، وتم اختتام مشاركة فلسطين في اكسبو دبي 2020. إضافة إلى ذلك، تمت موافقة مجلس الوزراء على انضمام دولة فلسطين لإتفاقية تجارة الخدمات ما بين الدول العربية.

جدول(9): مؤشرات قياس الأداء المرتبطة بالسياسة الوطنية رقم (13) [17]

المؤشر	مصادر المعلومات والتحقق	خط البيانات المرجعي 2019	الاستهداف 2022	القيمة المحققة 2022
قيمة الصادرات وطنية المنشأ المباشرة لدول العالم من غير إسرائيل (مليون دولار)	الإحصاء	204.5	230	*190.4
مساهمة الصادرات وطنية المنشأ المباشرة لدول العالم من غير إسرائيل من إجمالي الصادرات وطنية المنشأ		25.5	%29.5	*%20.7
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (%) / (نمو سنوي)	الإحصاء	%1.4	%3	*%3.9
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 2015 (مليار دولار)		15.8	16.4	*15.61
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة سنة الأساس 2015 (دولار)		3,378.3	3,501	*3,086.8
نظام محوسب ومطور لإدارة وتوثيق الترددات الوطنية	وزارة الاتصالات	النظام موجود (2020)	السجل الوطني للترددات مطور ومحدث	لم يستكمل
مشغل هاتف متنقل افتراضي مرخص MVNO		لا يوجد	إتفاقية رخصة معتمدة للمشغل	مسودة أولى لرخصة مشغل إفتراضي
مشغل ثالث مرخص لخدمات الهاتف النقال		لا يوجد	كراسة عطاء وإتفاقية رخصة	لا يوجد
نسبة الإنجاز في إعداد واعتماد دليل ضبط جودة المشاريع الانشائية	وزارة الأشغال	%20	%100	%100
نسبة إنجاز مختبر للمواد الإنشائية (محكّم مركزي معياري ومعتمد)		%50	%50+	0
عدد المنشآت العاملة في الصناعات الإنشائية	وزارة الاقتصاد	700	766	na
نسبة العمالة في قطاع الإنشاءات من مجموع العاملين	الإحصاء	%17.4	%17.8	na
نسبة مساهمة قطاع الإنشاءات في الناتج المحلي الإجمالي	الإحصاء	%5.6	%6.5	*%4.6
قيمة الصادرات الزراعية (مليون شيكل)	وزارة الزراعة	393.4	420	*303.6

4.2 السياسة الوطنية (14): توفير فرص عمل لائقة للجميع

حددت وثيقة السياسات العامة مجموعة من التدخلات السياساتية التي تساهم في توفير فرص عمل لائقة للجميع تمثلت باعتماد إجراءات تُعنى بالتعجيل بخلق فرص عمل دائمة من خلال شراكات استثمارية بين القطاعين العام والخاص، وإجراءات تُعنى بالإسراع في تمكين الخريجين من كلا الجنسين من إطلاق مشاريعهم الخاصة والريادية، وإنفاذ قوانين ذات العلاقة لضمان بيئة عمل آمنة ومراعية للمعايير الصحية والسلامة المهنية.

التطور في تحقيق السياسة الوطنية

اعتمدت وزارة العمل خلال العام 2022 **إجراءات تُعنى بالتعجيل بخلق فرص** عمل من خلال التعاون المستمر مع الشركاء المحليين من أصحاب العمل والعمال والمنظمات الدولية والأهلية، حيث وصل عدد مشاريع التشغيل الذاتي المنفذة 1,583 مشروعاً في مختلف محافظات الوطن، وبلغ عدد المستفيدين من

[17] بيانات القيمة المحققة للعام 2022 المشار إليها بعلمة (*) هي بيانات أولية تقديرية صادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وهي عرضة للتنقيح والتعديل

هذه المشاريع 1,583 مواطن منهم 673 من الذكور و710 من الإناث و200 من ذوي الإحتياجات الخاصة. في حين بلغ عدد فرص العمل المؤقتة التي تم توفيرها من خلال برامج التشغيل 10,302 فرصة عمل، وتم تشغيل حوالي 1,225 شخص من المتعطلين عن العمل من خلال التشبيك مع القطاع الخاص.

واستجابة للآثار الناجمة عن جائحة كورونا تم تقديم مساعدات نقدية لحوالي 23,000 ألف عامل متضرر بدل التعطل بسبب الجائحة بقيمة 16.1 مليون شيكل، وتقديم قروض مالية من صندوق التشغيل لحوالي 97 منشأة متضررة.

وبالرغم من الجهود المبذولة في توفير فرص العمل، إلا أن التفاوت ما زال كبيراً في معدل البطالة ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث سجّل المعدل في قطاع غزة في العام 2022 حوالي 45.3%، بانخفاض قدره 1.6 نقطة مئوية عن العام 2021، وبانخفاض قدره 6.7 نقطة مئوية عن العام 2018، وسجّل معدل البطالة بين الأفراد (15 سنة فأكثر) المشاركين في القوى العاملة في الضفة الغربية حوالي 13.1% في العام 2022، مقارنة بـ 15.5% في العام 2021، و17.6% في العام 2018.

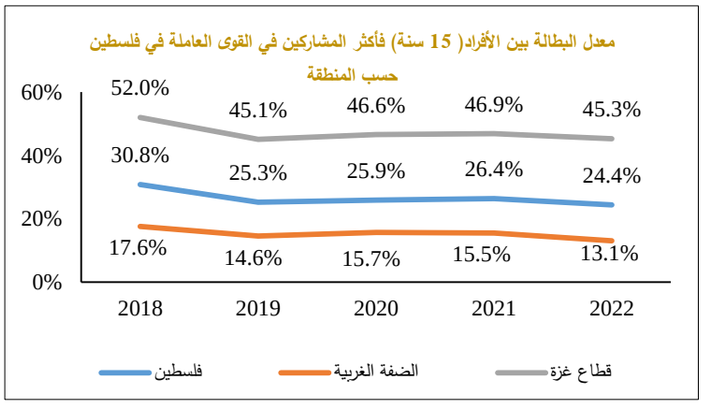

واستمرت الوزارة في توفير خدمات التوعية والإرشاد المهني والقانوني لفئات متعددة من القوى العاملة، وتسجيل العاملين والمنشآت على نظام سوق العمل من خلال الزيارات الميدانية، ومتابعة السماسرة العاملين في إسرائيل وفحص مدى التزامهم بالقوانين الناظمة والإجراءات الرسمية لترخيص وعمل مكاتب التشغيل الخاصة، وتم توفير 102.7 ألف تصريح عمل في العام 2022 وإرسالها إلكترونياً إلى عمال الخط الاخضر، وتم رصد 44 حالة وفاة في صفوف العمال الفلسطينيين داخل الخط الاخضر وتوجيه الإرشاد لذويهم لتحصيل كافة حقوقهم الاجتماعية المستحقة، ورصد 258 سمسار من السماسرة العاملين في اسرائيل والذين تتم متابعتهم من قبل الوزارة.

تجدر الإشارة إلى أن عدد العمال الفلسطينيين الذين يعملون في إسرائيل والمستوطنات بلغ حوالي 193 ألف عامل مع نهاية العام 2022، منهم 113 ألف عامل يعملون بتصاريح عمل، و 40 ألف عامل يعملون بدون تصاريح عمل، و 40 ألف عامل من حملة الهوية الإسرائيلية أو جواز سفر أجنبي.

وعلى صعيد إنفاذ القوانين ذات العلاقة لضمان بيئة عمل آمنة ومراعية للمعايير الصحية والسلامة المهنية وتعزيز تطبيق مبادئ العمل اللائق، تم العمل على تنفيذ زيارات ميدانية للتفتيش على تطبيق المنشآت للقانون واستيفائها لشروط السلامة والصحة المهنية، حيث بلغ عدد الزيارات الرقابية للمنشآت حوالي 18,555 زيارة بنسبة زيادة قدرها 22% عن العام السابق، ووصل عدد العمالة المستفيدة من خدمات التفتيش في الضفة الغربية حوالي 42.6 ألف عامل، وتم متابعة 571 شكوى عمالية، والتحقيق في جميع إصابات العمل القاتلة و95% من الإصابات الأخرى. كما تم إخراج 42 طفل من سوق العمل، في حين تم تنظيم عمل 186 من الأحداث.

- تنفيذ (18,555) زيارة رقابية للمنشآت.
- تنظيم عمل (186) من الأحداث.
- متابعة (571) شكوى عمالية.

وتعزيزاً لعلاقات العمل الثنائية وتنظيمها، تم تشكيل 26 لجنة حوار جماعي، وتنفيذ العديد من الزيارات الميدانية لمتابعة النزاعات الجماعية تخللها توعية وارشاد وجلسات حوار، وبلغ عدد الاتفاقيات الجماعية الموقعة 14 اتفاقية.

وفيما يتعلق بتشغيل الأيدي العاملة بالمشاريع المنفذة من خلال الجمعيات والاتحادات التعاونية، تم متابعة 200 مشروعاً تعاونياً ميدانياً، وصل فيها عدد المشتغلين بأجر خلال العام 2022 إلى 512 شخص، ووصل عدد التعاونيات العاملة التي حققت فائض 95 تعاونية، وبلغت قيمة الفائض السنوي المتحقق من التعاونيات خلال العام 2022 حوالي 9.14 مليون دينار أردني بنسبة ارتفاع وصلت إلى 8.5 % مقارنة بالعام 2021.

جدول(10): مؤشرات قياس الأداء المرتبطة بالسياسة الوطنية رقم (14)

المؤشر		مصادر المعلومات والتحقق	خط البيانات المرجعي 2019	الاستهداف 2022	القيمة المحققة 2022
عدد مشاريع التشغيل الذاتي المدعومة والمنفذة سنوياً		وزارة العمل	600	1,000	1,583
عدد المستفيدين من برامج التشغيل الذاتي سنوياً	ذكور		400	900	673
	إناث		300	700	710
	ذوي إحتياجات خاصة		150	400	200
نسبة العاملين/ات في مستوطنات الأغوار اللذين يتم تشغيلهن في السوق المحلي سنوياً		وزارة العمل	-	%20	0
عدد فرص العمل المؤقتة التي يتم توفيرها سنوياً من خلال برنامج التشغيل			1,500	4,500	10,302
عدد المتعطلين عن العمل الذين يتم تشغيلهم سنوياً من خلال التشبيك مع القطاع الخاص			700	900	1,225
نسبة الخريجين الذين تم توفير فرص عمل دائمة لهم في الأغوار			0	%15	%5
عدد العمال الذين تلقوا مساعدات نقدية بدل التعطل بسبب جائحة كورونا		وزارة العمل	(2020) 40,000	-	23,000
عدد المشاريع والمنشآت المتضررة من كورونا التي حصلت على قروض (صندوق التشغيل)			--	200 منشأة	97
عدد العاملين الذين تم تسجيلهم على نظام سوق العمل من خلال الزيارات الميدانية سنوياً		وزارة العمل	2,000	3,000	3,879
عدد المستفيدين من نظام معلومات سوق العمل			15,000 عامل	25,000 عامل	62,913 عامل
عدد السماسرة العاملين في إسرائيل الذين يتم رصدهم والذين يتم متابعتهم من قبل الوزارة سنوياً			70	90	258
عدد حالات الوفاة من إصابات العمل في صفوف العاملين في داخل الخط الأخضر			30	-	44
عدد تصاريح العمل للعاملين في إسرائيل التي يتم توزيعها من خلال مكاتب العمل			92,000	90,000	102,706
عدد العمالة المستفيدة من خدمات التفتيش في الضفة الغربية سنوياً		وزارة العمل	59,961	70,000	84,278
عدد الشكاوى العمالية التي تم متابعتها سنوياً			607	400	571
نسبة المستخدمين بأجر في القطاع الخاص الذين يتقاضون أجراً شهرياً أقل من الحد الأدنى للأجور	الضفة الغربية		%9		%16
	قطاع غزة		%80		%89
عدد المنشآت الجديدة المرخصة المستوفية لأمور السلامة والصحة المهنية			129	100	213
نسبة إصابات العمل التي تم التحقيق بها	الإصابات القاتلة		جميع الإصابات القاتلة	جميع الإصابات القاتلة	%100
	الإصابات الأخرى		%66	%50	%95
عدد الأطفال الذي تم إخراجهم من سوق العمل سنويا			41	جميع الأطفال	42
عدد الأحداث الذين تم تنظيم عملهم سنوياً			367	400	186
معدل العضوية النقابية/ الكثافة النقابية		وزارة العمل	15%	15.75%	%16.2
عدد العاملين المشتركين في دورات التوعية سنوياً		وزارة العمل	5,000	6,000	7,278
عدد العاملين/ أصحاب العمل المستفيدين من الاستشارات الفردية سنوياً			10,000	10,000	6,350
عدد المشاركين في الحوارات الجماعية (عمال وأصحاب عمل)		وزارة العمل	100 منظمة نقابية	100 منظمة نقابية	26
عدد الاتفاقيات الجماعية الموقعة			2	17	14
عدد التعاونيات العاملة التي حققت فائض		هيئة العمل التعاوني	120	130	95
قيمة الفائض السنوي (بالمليون دينار أردني) المتحقق من التعاونيات			8.15	8.8	9.14
عدد المشاريع التعاونية التي تمت متابعتها ميدانياً خلال العام			98	110	200
عدد المشتغلين بأجر في المشاريع التعاونية			536	580	512

4.3 السياسة الوطنية (15): توفير بيئة استثمارية ملائمة

تمثلت أهم التدخلات الخاصة بتنفيذ هذه السياسة بتقديم الدعم للشركات الناشئة وتنمية المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ودعم وتشجيع الاقتصاد والصناعات الرقمية وتعزيز المحتوى الرقمي، وتعزيز مبادئ الحكم الرشيد للجمعيات التعاونية ودعمها وتوسيع قاعدتها وتطويرها، وتوفير بيئة تشريعية وإجراءات إدارية مساندة لقطاع الأعمال والتنمية الاقتصادية الشاملة، بالإضافة إلى توفير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اللازمة لتطوير قطاع الأعمال، وتحريرها من الهيمنة والقرصنة، وتعزيز الأمن السيبراني.

التطور في تحقيق السياسة الوطنية

عملت وزارة الاقتصاد الوطني على استكمال **تطوير البنية التحتية الداعمة للاستثمار المحلي والأجنبي**، حيث تم إقرار نظام عقد لحوافز قطاع تكنولوجيا المعلومات، وإعداد وإصدار 261 مواصفة جديدة، وبلغ إجمالي التسهيلات الإئتمانية للقطاع الخاص حوالي 8.8 مليار دولار بزيادة قدرها 6% عن العام 2021.

- تشغيل محطة الطاقة الشمسية في مدينة أريحا الصناعية الزراعية.
- المصادقة على قانون الشركات الجديد والبدء بتطبيقه.

وعلى صعيد تطوير المناطق الصناعية تم تشغيل محطة الطاقة الشمسية في مدينة أريحا الصناعية الزراعية، وإنجاز ما يقارب 82% من أعمال البنية التحتية الداخلية والخارجية لمدينة جنين الصناعية الحرة، وإستكمال أعمال المرحلة الثالثة لمدينة بيت لحم الصناعية بنسبة 70%. ووصل عدد المصانع في المدن الصناعية إلى 98 مصنع في العام 2022.

ولتطوير الإطار القانوني والتنظيمي الذي يضمن التنافسية وجذب الاستثمار، تمت المصادقة على قانون الشركات الجديد والبدء بتطبيقه، وإقرار مشروع قانون المواصفات والمقاييس وتنسيبه إلى مجلس الوزراء، وتقديم مسودة مشروع قانون تشجيع الاستثمار والمدن الصناعية إلى مجلس الوزراء للمصادقة عليه، والعمل على مسودة قانون الملكية الصناعية.

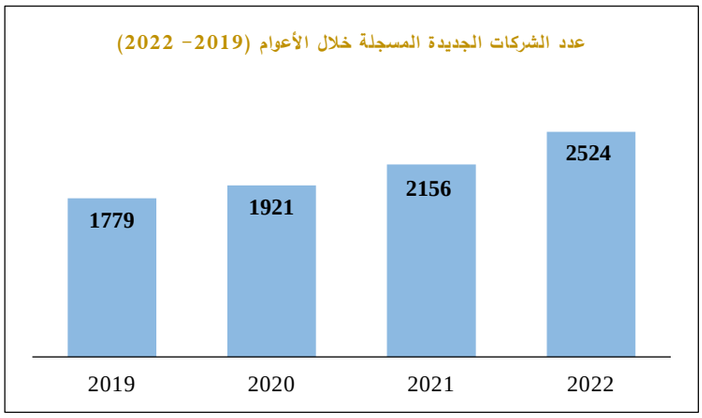

وزاد عدد الشركات الجديدة المسجلة في العام 2022 بنسبة 17% مقارنة بالعام 2021، حيث وصل عدد الشركات الجديدة المسجلة في العام 2022 إلى 2,524 شركة، وبنسبة زيادة وصلت إلى 31.4% عما كانت عليه في العام 2020، وبنسبة زيادة قدرها 41.9% عن العام 2019 والذي بلغ فيه عدد الشركات الجديدة المسجلة حوالي 1,779 شركة. ويبين الشكل المجاور عدد الشركات الجديدة المسجلة خلال الأعوام (2019-2022).

وعلى صعيد تحديث القوانين والأنظمة والتعليمات لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد، تم اعتماد قانون الخدمات البريدية من قبل مجلس الوزراء ورفعه لسيادة الرئيس للمصادقة عليه، رفع قانون حماية البيانات الشخصية لمجلس الوزراء للقراءة الثالثة، إعداد المسودة الأولى لقانون التجارة الإلكترونية، اعتماد تعليمات استخدام الرمز البريدي، اعتماد تعليمات تعرفة وتخصيص الرقم المجاني (1800) والرقم الخاص (1700). إضافة إلى ذلك العمل جارٍ على إعداد مجموعة من مسودات السياسات تمهيداً لإقرارها، منها: مسودة السياسة الوطنية للذكاء الاصطناعي، مسودة ارشادات إنشاء أبراج خدمات الاتصالات وتشغيل محطات البث، مسودة تعليمات التشارك في مواقع أبراج الاتصالات للهاتف المتنقل.

ولتوفير بيئة إلكترونية آمنة ومطورة وتعزيز الأمن السيبراني، تم تجهيز عطاء مركز الاستعادة من الكوارث (cloud) خاص بمركز البيانات الوطني، والعمل على تركيب أجهزة حماية جديدة لرفع مستوى حماية وأمن المعلومات على كافة الخدمات المستضافة في مركز البيانات الوطني ومركز الاستعادة من الكوارث، وإتمام تجهيز وتركيب وتشغيل مركز التعافي الخاص بمنظومة الدفع الكتروني. وتم تدريب الكادر الوظيفي في مركز الإستجابة للطوارئ الحاسوبيّة بال سيرت بدورتين متخصصتين بأمن المعلومات، بهدف المساهمة في تحقيق الأمن المعلوماتي في بيئة العمل الإلكتروني الحكومي والتصدي للهجمات الإلكترونية ونشر التوعية بالأمن السيبراني، وتقديم المساعدة في حال وقوع الهجمات الالكترونية. إضافة إلى ذلك تم توقيع اتفاقية مع شركة استشارية لإعداد البيئة التشريعية والتنظمية للمصادقة والتوقيع الإلكتروني بما يشمل هيكلية الوحدة والأدوار الوظيفية والأنظمة والتعليمات الخاصة بها.

ولحماية وترخيص سوق الاتصالات وتوفير أسعار عادلة لخدمات القطاع، تم تنفيذ ما يزيد عن 1000 حملة رقابة وتفتيش على مهن الاتصالات، تم من خلالها ضبط 10,122 شريحة إسرائيلية ممنوعة من التداول و 451 طرد بريدي مخالف، و 3,191 جهاز إتصالات غير حاصل على الموافقات اللازمة، وتم الموافقة على 367 رخصة إضافية للشركات/ المحلات العاملة في قطاع الاتصالات، واعتماد 3 اتفاقيات لرخص إضافية، تمثلت برخصة البريد المحلي السريع، رخصة البريد المحلي والدولي السريع، رخصة إنشاء وتشغيل شبكات الألياف الضوئية. وعلى صعيد تنظيم إدخال أجهزة الاتصالات السلكية واللاسلكية إلى أراضي دولة فلسطين، بما يساهم في خفض التهرب الجمركي ومكافحة إدخال الأجهزة غير القانونية وضبط السوق، تم منح 438 موافقة نوعية (موافقة الوزارة على إدخال نوع أو أنواع/ موديلات محددة من أجهزة الاتصالات والسماح باستعمالها أو تسويقها داخل أراضي الدولة) وتسجيل769,459 جهاز على النظام الخاص بالموافقات النوعية بفارق ضريبي بلغ حوالي 58.4 مليون شيكل عن العام 2021 لخزينة الدولة، وبلغ الايراد المالي المتحقق من الموافقات النوعيّة خلال العام 2022 حوالي 224 ألف شيكل. إضافة إلى ذلك تم تطوير البدالة الفلسطينية (psix) لتضم مزودي الإنترنت وبعض الجامعات والكليات الفلسطينية، بهدف تسهيل عمليّة الإتصال بين الشبكات المختلفة وزيادة في سرعة تبادل البيانات بما يساهم في التقليل من التكاليف (بسبب عبور المعلومات بشكل مباشر بين الشبكات المرتبطة بمقسم الانترنت وعدم حاجة المعلومات للعبور خلال طرف آخر)، وعمل إتفاقية ربط مع البدالة الأردنية، والتمهيد لعمل إتفاقيات ثنائية مع البدالة السعودية، الكويتية، المصرية، القطرية.

- اعتماد إنشاء هيئة تنظيم قطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات (TITRA)، واعتماد (3) اتفاقيات لرخص إضافية، تمثلت برخصة البريد المحلي السريع، ورخصة البريد المحلي والدولي السريع، ورخصة إنشاء وتشغيل شبكات الألياف الضوئية.

ولتعزيز الابتكار والابداع ودعم المبادرات الريادية بما يساهم في تشجيع الصناعات الرقمية والتقنية وتعزيز المحتوى الرقمي، تم إعداد سياسة واستراتيجية الذكاء الاصطناعي تمهيداً لإقرارهما، وتطوير منصة للذكاء الإصطناعي والعمل جارٍ على تغذيتها بالمحتوى تمهيداً لإطلاقها، وإعداد معايير الحدائق التكنولوجية، وتوقيع مذكرات تفاهم بهدف التعاون لدعم الإبداع والمبادرات الرياديّة والتكنولوجيّة، تمثلت بمذكرة تفاهم ما بين مركز الإبداع التكنولوجي والابتكار (وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات) وكل من: شركة ستاليون للذكاء الاصطناعي، جامعة النجاح الوطنية، المجلس العربي للإبداع والابتكار.

وعلى صعيد توفير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اللازمة لتطوير قطاع الأعمال، تم إعداد خطة للأجهزة والمعدات اللازمة لمركز الاستجابة للطوارئ ضمن إطار مركز الاستجابة للطوارئ (ERC). **ولتطوير المجتمع المعرفي**، تم تنفيذ مشروع إيصال خدمات الإنترنت للمدارس المهمشة والنائية، حيث تم تغطية 70 مدرسة في المناطق النائية بخدمات الإنترنت من أصل 76 مدرسة، علماً أنّه لم يتم تغطيّة الستة مدارس المتبقيّة بسبب إجراءات الاحتلال، ووصل عدد المدارس المربوطة بالإنترنت إلى 2,106 مدرسة، وتم تطبيق التعليم الذكي في 100 مدرسة ليصل العدد الإجمالي للمدارس المطبقة للتعليم الذكي إلى 250 مدرسة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ولمأسسة لجان العمل الثلاثية المركزية والفرعية وتحديث القوانين والسياسات التي تنظم عملها، تم الانتهاء من إعداد وثيقة قانون تنظيم العمل النقابي وسيتم الشروع بإجازتها من الجهات القضائية حسب الأصول، وتم التوافق على 90% من مسودة تعديلات قانون العمل، والتوافق الكامل على المسودة الأولية الخاصة بقانون الضمان الاجتماعي. كما تم تطبيق سياسة الأجور الجديدة، ويُشار في هذا الصدد إلى أن حوالي 187 ألف عامل فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة كانوا يتقاضوا راتباً شهرياً دون الحد الأدنى للأجور والبالغ 1,880 شيكل حتى نهاية شهر أيلول من عام 2022، بواقع 57 ألف عامل في الضفة الغربية بمعدل أجر شهري حوالي 1,433 شيكل، و130 ألف عامل في قطاع غزة بمعدل أجر شهري حوالي 699 شيكل.

- الإنتهاء من إعداد وثيقة قانون تنظيم العمل النقابي.
- تطبيق سياسة الأجور الجديدة.
- الموافقة على (36) منحة مخصصة لمشاريع تعاونيات واتحادات تعاونية.

ولتعزيز القدرات المالية للتعاونيات، تم تسجيل 15 جمعية تعاونية في كافة التخصصات خلال العام 2022 حيث بلغ عدد الأعضاء فيها 265 عضواً منهم 26% من النساء، وتصويب أوضاع 3 تعاونيات غير عاملة وتنشيطها، وتدقيق 198 ميزانية لاتحادات وتعاونيات، وتم المصادقة على 282 اجتماع هيئة عامة.

وتجدر الإشارة أن قيمة رأس المال المكتتب للتعاونيات المصنفة عاملة في العام 2022 بلغت 127 مليون دينار بنسبة انخفاض وصلت إلى 4.5% عما كانت عليه في العام 2021، كما أن قيمة الاحتياطيات النقدية انخفضت بشكل طفيف من 9 مليون دينار في العام 2021 إلى 8.9 مليون دينار في العام 2022، وبلغت قيمة الإيرادات من المبيعات لمجمل المشاريع التعاونية العاملة في العام 2022 حوالي 9.14 مليون دينار بنسبة انخفاض وصلت إلى 29.7% عما كانت عليه في العام 2021.

جدول(11): مؤشرات قياس الأداء المرتبطة بالسياسة الوطنية رقم (15) [18]

المؤشر		مصادر المعلومات والتحقق	خط البيانات المرجعي 2019	الاستهداف 2022	القيمة المحققة 2022
القوانين ومقترحات أنظمة عمل الجديدة أو المحدثة		وزارة الاقتصاد الوطني	-	قانون تشجيع الاستثمار والمدن الصناعية، قانون الوكالات التجارية، قانون المنافسة. نظام تجار المعادن الثمينة، نظام اتحاد الصناعات الفلسطينية.	إصدار قانون الشركات الجديد وإعداد نظامين فيما يتعلق بتنفيذ قانون الشركات الجديد
عدد أنظمة عقود الحوافز الجديدة		هيئة تشجيع الاستثمار	-	1 نظام عقد حوافز	1 نظام عقد حوافز
عدد الشركات الجديدة المسجلة		وزارة الاقتصاد الوطني	1,779	1,869	2,524
عدد الإناث المسجلات في السجل التجاري			207	228	254
إجمالي التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص (مليار دولار)		سلطة النقد	7.5	8.4	8.8
عدد المشاريع المستفيدة من حوافز قانون تشجيع الاستثمار		هيئة تشجيع الاستثمار والمدن الصناعية	51	60	21
عدد المصانع في المدن الصناعية			95	126	98
عدد المواصفات الجديدة الصادرة		المواصفات والمقاييس	232	250	261
مركز فعال للاستعادة من الكوارث		وزارة الاتصالات	لا يوجد	مركز خارجي جاهز	تم تجهيز العطاء الخاص بالمركز
وحدة مصادقة إلكترونية فاعلة			لا يوجد	الوحدة فعالة	قيد التنفيذ
مجلس مشكل للذكاء الاصطناعي		وزارة الاتصالات	لا يوجد	تشكيل فريق للذكاء الاصطناعي	فريق وطني للذكاء الاصطناعي مشكل بقرار من مجلس الوزراء
عدد اتفاقيات التعاون الموقعة لدعم الابداع والمبادرات الريادية			5 اتفاقيات	8 اتفاقيات معتمدة	3
عدد الشركات أو المحلات العاملة المرخصة في قطاع الاتصالات		وزارة الاتصالات	528	700	1,067
عدد المهن الجديدة المؤتمتة والمرخصة			-	2	3
اتفاقيات معدلة لتزويد خدمات (BSA, VAS, Broadband)، رخصة نقل البريد		وزارة الاتصالات	اتفاقيات قديمة	4 اتفاقيات جاهزة للاعتماد	8
معدل تكلفة اشتراك الإنترنت الشهري غير شامل الضريبة (شيكل)			108	90	79
معدل سعر المكالمة الخلوية المحلية للدقيقة غير شامل الضريبة (شيكل)			0.35	0.25	0.4
عدد مشتركي النطاق العريض (ألف مشترك)	الهاتف المحمول	وزارة الاتصالات	960.4	990	1,039
	الهاتف الثابت		363	363	405 (2021)

[18] بيانات القيمة المحققة للعام 2022 الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، هي بيانات أولية تقديرية عرضة للتنقيح والتعديل

المؤشر	مصادر المعلومات والتحقق	خط البيانات المرجعي 2019	الاستهداف 2022	القيمة المحققة 2022
نسبة الأسر التي يتوفر لديها خدمة الإنترنت في المنزل	الإحصاء	%79.6	%87	%91.9
عدد المدارس المطبقة للتعليم الذكي	وزارة التربية	131	500	250
عدد المدارس المربوطة بالإنترنت		1,862	2,050	2,106
إجمالي قيمة صادرات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (ICT) المسجلة (ألف دولار)/ سلع معاد تصديرها	الإحصاء	5,114	5,700	10,340
نسبة مساهمة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الناتج المحلي الإجمالي/ بالأسعار الجارية		%3.1	%3.2	%3.1
قيمة رأس المال المكتتب للتعاونيات المصنفة عاملة (مليون دينار)	هيئة العمل التعاوني	124	130	127
قيمة الاحتياطيات النقدية للتعاونيات المصنفة عاملة (مليون دينار)		13.96	16	8.9
قيمة الإيرادات من المبيعات لمجمل المشاريع التعاونية العاملة (مليون دينار)		20.16	23	9.14

4.4 السياسة الوطنية (16): تعزيز الصناعة الفلسطينية

حددت وثيقة السياسات العامة مجموعة من التدخلات التي تساهم في تعزيز الصناعة الفلسطينية، شملت دعم المنتج الوطني وحمايته وزيادة قدرته التنافسية، زيادة حصة المنتج الفلسطيني في السوق المحلي، إعادة بناء القطاعات الإنتاجية في المحافظات الجنوبية، تطوير وتنفيذ العناقيد الصناعية في سبيل الاعتماد على الذات والانفكاك عن الاحتلال.

التطور في تحقيق السياسة الوطنية

واصلت وزارة الاقتصاد الوطني جهودها لتطوير **القدرة التنافسية للمنشآت الصناعية**، حيث تم إنشاء صندوق التمكين الاقتصادي وتقديم منح عينية لـ 90 مشروع نسوي، وتطوير نافذة الكترونية خاصة بمنتجات المشاريع النسوية، وتدريب العديد من الخبراء والتقنيين في مجال الطاقة ضمن برنامج تطوير الصناعة الفلسطينية المعتمدة على الطاقة المستدامة، وإعداد الإطار الوطني للسياسة الصناعية (2023– 2027). كما تم ترخيص 81 مصنعاً جديداً في العام 2022 برأسمال 180 مليون دولار. ووصلت قيمة الإنتاج الصناعي للمؤسسات الصناعية إلى حوالي 5.31 مليار دولار في العام 2022 بنسبة زيادة 3.9% عن العام 2021، كما ارتفع عدد العاملين في القطاع الصناعي خلال العام 2022 إلى حوالي 140.4 ألف عامل بنسبة 13.4% مقارنة بالعام 2021، وبنسبة زيادة قدرها 16.7% عن عام 2019. ووصلت مساهمة الأنشطة الصناعية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في العام 2022 إلى حوالي 12.0% مقارنة بـ 11.9% في العام 2021.

- ترخيص (81) مصنعاً جديداً في العام 2022.
- (5.31 مليار) دولار قيمة الإنتاج الصناعي للعام 2022.
- (13.4)% نسبة الزيادة في عدد العاملين في القطاع الصناعي مقارنة بالعام 2021.

وتعمل وزارة الاقتصاد الوطني بشكل مستمر على **دعم المنتج الوطني وحمايته وزيادة قدرته التنافسية**، حيث تم تنفيذ فعاليات يوم المنتج الوطني والتي شملت على إفتتاح معارض للمنتجات الوطنية وحملات اعلامية وارشادية للترويج للمنتج الوطني، وتم إصدار 88 تعليمة فنية إلزامية، ومنح 139 شهادة جودة.

وعلى صعيد تنظيم السوق الداخلي ومراقبته بما يضمن توفير سلع وخدمات آمنة وذات مواصفات وجودة عالية، تم تنفيذ زيارات ميدانية للمحلات التجارية في محافظات الوطن لتعزيز منظومة حماية المستهلك، وتم وضع سقف سعري لأسعار بعض السلع الاستهلاكية، وتابعت طواقم حماية المستهلك في وزارة الاقتصاد الوطني حوالي 2000 شكوى خلال عام 2022، وتم إحالة 279 مخالف للقضاء، واتلاف حوالي 1,163 طن من السلع والمنتجات غير المطابقة للمواصفات الفلسطينية.

جدول(12): مؤشرات قياس الأداء المرتبطة بالسياسة الوطنية رقم (16)

المؤشر		مصادر المعلومات والتحقق	خط البيانات المرجعي 2019	الاستهداف 2022	القيمة المحققة[19] 2022
قيمة الإنتاج الصناعي للمؤسسات الصناعية (مليون دولار)[20]		وزارة الاقتصاد الوطني	5,145	5,300	5,315
عدد العاملين في القطاع الصناعي		الإحصاء	121,763	125,440	140,435
نسبة مساهمة القطاع الصناعي في تشغيل الأيدي العاملة	في محافظة نابلس	الإحصاء	%17.7	%19.7	*%16.1
	في محافظة الخليل		%15.5	%17.5	*%15.7
قيمة شهادات المنشأ (مليون دولار)	في محافظة نابلس	وزارة الاقتصاد الوطني	11.3	16.3	17.3
	في محافظة الخليل		13.4	19.3	13.1
عدد المنشآت الصناعية المرخصة الجديدة	الضفة الغربية	وزارة الاقتصاد الوطني	138	152+	81
	محافظة نابلس		14	20+	10+
	محافظة الخليل		41	59+	22+
مساهمة الأنشطة الصناعية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة		الإحصاء	%13.0	%14	(%12.0)[21]
عدد التعليمات الفنية الإلزامية		مؤسسة المواصفات والمقاييس	85	103	88
عدد شهادات الجودة التي تمنح سنوياً			161	195	139
عدد المحلات المزارة خلال الجولات التفتيشية لحماية المستهلك		وزارة الاقتصاد الوطني	32,312	33,617	38,682
عدد العينات المخبرية التي يتم فحصها سنوياً			885	939	368

4.5 السياسة الوطنية (17): الحد من الفقر متعدد الأبعاد

تمثلت التدخلات السياساتية التي تساهم في تحقيق هذه السياسة بضمان حد أدنى من الدخل للفقراء عن طريق المساعدات الاجتماعية، وتطوير برامج التمكين الاقتصادي والاجتماعي للفئات الفقيرة والمهمشة، ومراعاة السياسات الاقتصادية والاجتماعية لاحتياجات الفئات الفقيرة والمهمشة، والادماج الاجتماعي وتوفير فرص عمل للفئات المهمشة، وتوفير الخدمات الأساسية بما يحقق الحياة الكريمة للأسر الفقيرة.

التطور في تحقيق السياسة الوطنية

من أجل صمود الفقراء والفئات الضعيفة والحد من تأثرهم بالهزات الاقتصادية والاجتماعية، تم صرف مساعدات نقدية للفئات الفقيرة من خلال برنامج التحويلات النقدية، الدفعة الأولى 107,000 أسرة بمبلغ وقدره 35,287 شيكل، والدفعة الثانية 111,119 أسرة وباجمالي مبلغ 132,917,151 شيكل، علماً أنه يوجد عدد كبير من الأسر الفقيرة على قوائم الإنتظار.

✠ صرف دفعتين من المساعدات النقدية للأسر الفقيرة من خلال برنامج التحويلات النقدية، بقيمة 133 مليون شيقل.

كما تم تقديم مساعدات طارئة للفقراء والمهمشين في الضفة الغربية وقطاع غزة لـ 928 مستفيد بمبلغ 2,888,000 شيكل، وتم صرف 7 دفعات نقدية للأسر المتضررة من الحرب في غزة (1160 أسرة) بواقع مليون ومئتي ألف شيكل لكل دفعة. كما تم تقديم مساعدات نقدية للأسر التي لديها معاقين في يطا 2429 أسرة بمبلغ 1,461,480 شيكل.

[19] القيم المحققة للعام 2022 المشار إليها بـ (*) في الجدول هي بيانات أولية صادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وهي عرضة للتنقيح والتعديل.

[20] القيمة المحققة للعام 2022 صادرة عن وزارة الاقتصاد الوطني وهي بيانات أولية.

[21] القيمة المحققة للعام 2022، مصدرها وزارة الإقتصاد الوطني، حيث تم احتسابها بناء على الحسابات القومية الربعية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

وعلى صعيد آخر تم تقديم كفالات للأيتام لـ 5844 يتيم، وتقديم 100 منحة جامعية للأيتام، بالإضافة إلى توزيع العديد من المساعدات العينية لأعداد مختلفة من الأيتام في كافة المحافظات. وتم منح 88 ألف تأمين صحي للأسر الفقيرة، وتم توزيع مواد عينية من خلال بطاقات فاتشر لـ 182 ألف فرد، وتقديم مساعدات غذائية موسمية (شهر رمضان) 4150 أسرة، كما بلغ عدد الأطفال أبناء الأسر الفقيرة الذين حصلوا على إعفاء من الرسوم المدرسية 27 ألف طالب في الضفة. ويوضح الرسم البياني التطور الحاصل على مؤشر نسبة الأسر تحت خط الفقر الوطني المشمولين ببرنامج المساعدات النقدية مقارنة بين الأعوام (2019-2022).

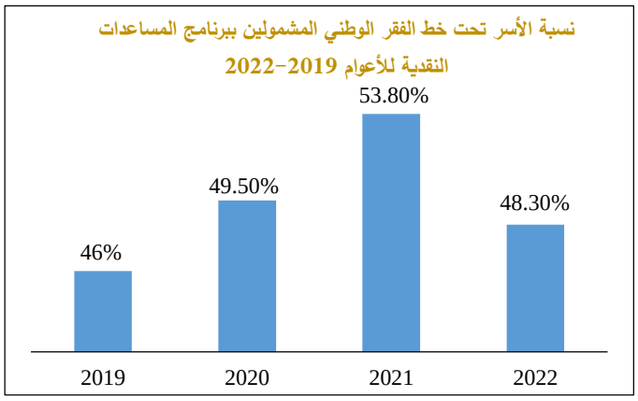

جدول(13): مؤشرات قياس الأداء المرتبطة بالسياسة الوطنية رقم (17)

المؤشر	مصادر المعلومات والتحقق	خط البيانات المرجعي 2019	الاستهداف 2022	القيمة المحققة 2022
نسبة الأسر تحت خط الفقر الوطني المشمولين ببرنامج المساعدات النقدية	التنمية الاجتماعية	%46	%50	%48.3
عدد الأسر الفقيرة التي تستفيد من المساعدات النقدية التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية		106,181	114,000	111,119
عدد الدفعات النقدية التي تم صرفها من خلال برنامج التحويلات النقدية		3	4	2
نسبة الفقراء المشمولين بالتامين الصحي من مجمل المؤمنين صحياً[22]		%16.4	%16.5	%13
عدد مشاريع التمكين الاقتصادي	التنمية الاجتماعية	418	1,225	580
نسبة الفقراء الممكنين اقتصادياً		%0.3	%1.0	%0.5

4.6 السياسة الوطنية (18): توفير الحماية الاجتماعية للفقراء والمهمشين

تمثلت التدخلات السياساتية لتحقيق هذه السياسة بتطوير نظم وأرضية حماية اجتماعية ملائمة وتدريجية واعطاء الأولوية للأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، إنفاذ قانون عادل للضمان الاجتماعي، تطوير المسؤولية الاجتماعية ومأسستها، تعزيز ومأسسة وتوسيع قاعدة الحوار الاجتماعي.

التطور في تحقيق السياسة الوطنية

في إطار تطوير نظم حماية اجتماعية ملائمة ومتكاملة، قامت وزارة التنمية الاجتماعية بتوقيع عدد من مذكرات تفاهم مع الجمعيات الخيرية ومؤسسات المجتمع المدني، حيث تم توقيع 43 اتفاقية شراء الخدمة من الجمعيات والمجتمع المحلي للفئات المهمشة والأسر الفقيرة، وتم تقديم مساعدات مالية لـ 20 جمعية خيرية ومؤسسات المجتمع المدني، وتم منح ثلاث جمعيات إعفاءات جمركية. كما بلغ عدد الأشخاص من ذوي الإعاقة الحركية الذين حصلوا على إعفاء جمركي 1068 ما بين شخصي وإنابة. وبلغ عدد الخريجين في مراكز التدريب المهني للأشخاص ذوي الاعاقة (الشيخ خليفة والشيخة فاطمة) 73 خريج، كما تم إقامة 60 فعالية في مديريات التنمية الاجتماعية بمناسبات وطنية (يوم المرأة، ويوم الطفل، ويوم المعاق ويوم المسن).

قامت وزارة التنمية الاجتماعية بتقديم الحماية لـ 150 من الأطفال ضحايا العنف في مراكز حماية الطفولة، كما بلغ عدد الأطفال الذين تم وقف الاعتداءات عليهم بعد تلقيهم خدمات الحماية 1000 طفل، وعملت الوزارة على تطوير خطة إستراتيجية لحماية الأطفال من العنف عبر الانترنت، وتقديم التدخلات لكافة الأطفال المعنفيين، وتوقيع مذكرات تفاهم مع المؤسسات الشريكة لحماية الأطفال، وتفعيل عمل المجلس الوطني للأطفال، وعقد ثلاث مخيمات صيفية للأطفال. وبلغ عدد الأحداث

- توقيع 43 اتفاقية شـــراء الخدمة من الجمعيات والمجتمع المحلي للفئات المهمشة.
- حصـــول 1068 شـــخص من ذوي الإعاقة الحركية على إعفاء جمركي ما بين شخصي وإنابة.

[22] يعزى إنخفاض القيمة المحققة للمؤشر، إلى إنخفاض عدد القضايا الاجتماعية التي تتبناها وزارة التنمية الاجتماعية، وذلك نتيجة قلة الدعم المالي، وبالتالي انخفضت نسبة القضايا الاجتماعية التي لديها تأمين صحي

الذين تم الدفاع عنهم أمام الهيئات القضائية 1642 حدث، وبلغ عدد الأحداث الذين تم رعايتهم وتأهيلهم اجتماعياً في مؤسسة دار الأمل لرعاية الأحداث 212 حدث.

وبلغ عدد النساء ضحايا العنف اللواتي تم الدفاع عنهن أمام الهيئات القضائية 142 إمراة، وتم تقديم خدمات الحماية لـ 872 من ضحايا العنف والاستغلال، كما تم تنفيذ لقاءات توعوية تستهدف النساء في المناطق المهمشة بهدف توعيتهن بالحقوق الخاصة بهن وآلية تقديم الشكاوى ضد العنف الممارس عليهن. كما تم صيانة مركز الحماية (بيتوينا) ليصبح جاهزاً لاستقبال النساء المعنفات في منطقة الوسط، وتم تنفيذ لقاءات توعوية تستهدف النساء في المناطق المهمشة بهدف توعيتهن بالحقوق الخاصة بهن وآلية تقديم الشكاوى ضد العنف الممارس عليهن.

وفي مجال حماية كبار السن قدمت الوزارة خدمات الإيواء للمسنين في مركز بيت الأجداد في أريحا لحوالي 80 مسن، وتقديم التوعية والتثقيف في مراكز كبار السن والنوادي النهارية، بالإضافة إلى حصول حوالي 1000 من كبار السن على النشاطات اللامنهجية، وتقديم خدمات الرعاية المنزلية لـ 150 من كبار السن. وفيما يتعلق بنزلاء مراكز الإصلاح، تم تقديم احتياجات عينية لـ 200 من نزلاء مراكز الإصلاح، وتقديم مساعدة نقدية لـ 80 من النزلاء، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي لهم.

وعلى صعيد آخر، تم إنجاز 90 % من السجل الوطني وإطلاق النظام في غزة وجاري العمل على تحديث البيانات، بالإضافة إلى تحديث بيانات حوالي 132 ألف أسرة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وجاري العمل أيضاً على فحص بيانات الأسر والتأكد من جودتها. وتم منح صلاحيات لـ 33 مستخدم من المؤسسات الشريكة على البوابة الموحدة للمساعدات، كما تم إنجاز ومعالجة 235 شكوى.

وبخصوص القوانين والتشريعات، تم رفع قانون حماية الأسرة من العنف لمجلس الوزراء من بداية العام 2022 لإقراره، وقانون الأشخاص ذوي الإعاقة تم تحويله إلى وزارة العدل لدراسة استقلالية المجلس الأعلى للإعاقة، وتم رفع مسودة قانون حماية المسنين إلى مجلس الوزراء للإقرار، وتم عرض قانون وزارة التنمية الاجتماعية بالقراءة الأولى وأجريت التعديلات بناء على ملاحظات المؤسسات الشريكة وهو بصدد العرض بالقراءة الثانية.

جدول(14): مؤشرات قياس الأداء المرتبطة بالسياسة الوطنية رقم (18)

المؤشر	مصادر المعلومات والتحقق	خط البيانات المرجعي 2019	الاستهداف 2022	القيمة المحققة 2022
عدد تدابير الحماية الاجتماعية الوطنية التي تم وضعها لحماية الفئات الضعيفة والمهمشة.	التنمية الاجتماعية	0	1	1
نسبة السكان الذين تشملهم أرضيات/ نظم الحماية الاجتماعية، حسب الجنس والأطفال المميزين والعاطلين عن العمل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقات والنساء الحوامل والأطفال حديثي الولادة، وضحايا الإصابات في العمل والفقراء والضعفاء.		%12.0	%13.0	%11.6
عدد النساء / ضحايا العنف اللواتي تم الدفاع عنهن أمام الهيئات القضائية.	التنمية الاجتماعية	50	150	142
عدد الأحداث الذين تم الدفاع عنهم أمام الهيئات القضائية.		1914	2200	1642
عدد الأطفال الذين تم وقف الاعتداءات عليهم بعد تلقيهم خدمات الحماية		1202	1100	1000
عدد الأطفال الذين تم حمايتهم في مراكز حماية الطفولة	التنمية الاجتماعية	166	170	150
عدد المستفيدين من خدمات التأهيل والتدريب في مراكز تأهيل الشبيبة		239	300	114
عدد خريجي تأهيل الشبيبة الذين تم تشغيلهم		100	150	88
عدد الأفراد ذوي الإعاقة الذين تم توفير أدوات مساندة لهم		651	600	279

4.7 السياسة الوطنية (19): تعزيز وصول المواطنين للعدالة

تمثلت التدخلات التي تساهم في تنفيذ هذه السياسة، بتعزيز التشريعات الناظمة لحقوق الإنسان وإنفاذها، والوصول العادل إلى خدمات العدالة وتعزيز التكاملية في تقديمها لا سيما للنساء والأحداث، وضمان نزاهة وفعالية النظام القضائي واستقلاليته، وتعزيز البناء المؤسسي والتنظيمي لقطاع العدالة، وضمان تنفيذ الأحكام القضائية بكفاءة وفعالية.

التطور في تحقيق السياسة الوطنية

في سياق العمل على تعزيز وصول المواطنين للعدالة، وتعزيز التشريعات الناظمة لحقوق الإنسان والنوع الاجتماعي وإنفاذها، قامت وزارة العدل بإبداء الرأي القانوني في (98) استشارة قانونية و(95) اتفاقية ومذكرة تفاهم ثنائية دولية، ووضع الملاحظات القانونية على (123) تشريعاً رئيسياً وثانوياً و(5) قوانين عربية استرشادية. كما وقام ديوان الجريدة الرسمية بإبداء الرأي القانوني في (118) مشروع تشريع، وصياغة ومواءمة (31) مشروع تشريع رئيسي وثانوي مع الاتفاقيات الدولية من منظور حقوق الإنسان والنوع الاجتماعي.

ولتسهيل وصول المواطنين إلى الخدمات القضائية والقانونية، عمل مجلس القضاء الأعلى على تطوير خدمات الكترونية لتمكين المواطنين من متابعة قضاياهم المنظورة أمام المحاكم، وإمكانية تقديم طلبات من قبل محاميهم على الملفات المنظورة في دوائر التنفيذ، إضافةً إلى تمكين المواطنين من استقبال دفعاتهم المالية بشكل الكتروني من خلال حساباتهم البنكية، واعتماد آليات الدفع الالكتروني لتسديد مخالفات السير من خلال البوابة الرقمية للمعاملات الحكومية.

- استلام وتشغيل مجمع محاكم الخليل الجديد.
- استحداث محكمة استئناف نابلس ومحكمة استئناف الخليل.
- بدء العمل في مقر محكمة طوباس الشرعية.
- افتتاح مقر محكمة عرابة الشـــرعية، وبدء العمل في دائرة تنفيذ جنين الشرعية.

ولضمان فعالية النظام القضائي، وتنفيذ الأحكام القضائية بكفاءة وفعالية، تم استحداث محكمة استئناف نابلس ومحكمة استئناف الخليل، واستلام وتشغيل مجمع محاكم الخليل الجديد، والذي يخدم ما يقارب (359 ألف) مواطن ويضم مجمع المحاكم نيابة الخليل، محكمة بداية وصلح الخليل، محكمة استئناف الخليل، وخدمات الشرطة القضائية، وبدء العمل في مقر محكمة طوباس الشرعية، وافتتاح مقر محكمة عرابة الشرعية، وبدء العمل في دائرة تنفيذ جنين الشرعية، كما وتم الفصل في كافة طلبات التفسير والدعاوى المحالة للمحكمة الدستورية العليا.

ولرفع الوعي بقضايا النوع الاجتماعي وإدماجها في أعمال المحاكم، تم تأهيل واستحداث قسم متخصص بالنظر في قضايا العنف ضد المرأة في محكمة بداية نابلس، إضافة إلى زيادة أعداد القضاة المتخصصين بالنظر في قضايا النوع الاجتماعي وقضايا الأحداث.

وقد بلغ عدد القضايا الواردة والمدورة خلال العام 2022 (193,526) قضية، وعدد القضايا المفصولة (87,602)، حيث شكلت القضايا المفصولة ما نسبته (45.2%) من القضايا الواردة والمدورة، مما يرفع عدد القضايا المدورة للعام التالي إلى (105,924) قضية، وذلك نظراً لإضرابات المحامين في العام 2022 والتي شكلت ما نسبته (20%–30%) من أيام العمل الرسمي، بالإضافة إلى مشكلة النقص في أعداد القضاة والموظفين الإداريين القائمة منذ سنوات، حيث بلغ معدل عدد القضاة لكل 100 ألف مواطن (6.1) خلال العام 2022، ويعتبر هذا الرقم منخفض جداً إذا ما تم الأخذ بعين الاعتبار حجم القضايا الواردة والمدورة وحجم السكان، وإذا ما قورن مع المؤشر الدولي الذي يحدد بأنه يتعين وجود 13 قاضي لكل 100 ألف نسمة، مما يظهر جلياً الحاجة الملحة إلى زيادة عدد القضاة في المحاكم للوصول إلى نظام عدالة قادر على توفير محاكمة عادلة، وتقديم خدمات التقاضي بكفاءة وفاعلية، عن طريق زيادة نسبة القضايا المفصولة، وتسهيل الوصول إلى العدالة الناجزة في وقت زمني معقول.

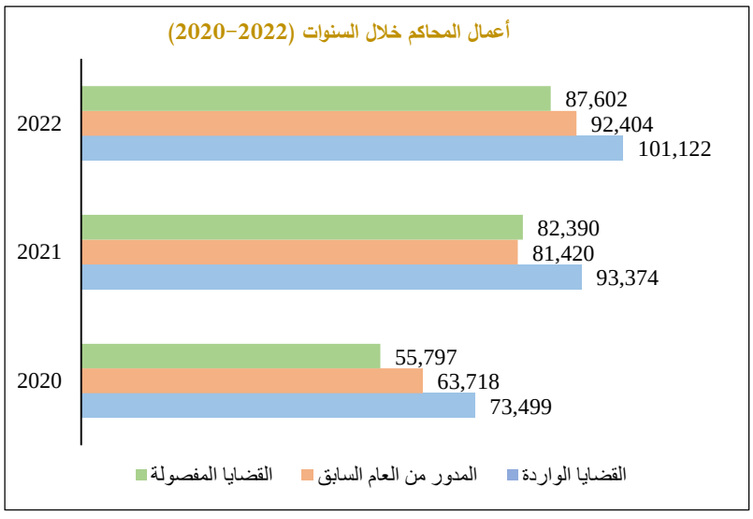

في حين بلغ عدد أعضاء النيابة العامة لكل مئة ألف مواطن (5) أعضاء، حيث لا يزال هنالك حاجة ملحة لزيادة عدد أعضاء النيابة العامة، ويعتبر هذا الرقم منخفض جداً إذا ما تم الأخذ بعين الاعتبار حجم وارد القضايا التحقيقية والتنفيذات الجزائية بالإضافة إلى المدور من السنوات السابقة.

وفي السياق ذاته، تم بدء العمل على توحيد وأتمتة جميع النماذج المستخدمة لدى دوائر التنفيذ الشرعي والنماذج المستخدمة مع الجهات الشريكة ذات الاختصاص على نظام ميزان، وربط دوائر التنفيذ الشرعي مع كل من وزارة الداخلية والشرطة القضائية، حيث بلغت نسبة القضايا المنفذة لدى دوائر التنفيذ الشرعي للعام 2022 (65%).

ولجعل التشريعات الفلسطينية معممة ومتاحة للجميع، تم اعتماد المرجع الإلكتروني كقاعدة بيانات رسمية لدولة فلسطين، بموجب قرار صادر عن مجلس الوزراء ابتداءً من تاريخ 2022/3/20، وقد بلغ عدد مستخدمي المرجع سنة 2022 (82,253) مستخدم، بنسبة زيادة وصلت إلى (13%)؛ حيث وفر المرجع الإلكتروني بحلته الجديدة القوانين والقرارات بقانون بصيغتها المدمجة، وكافة التشريعات في الجريدة الرسمية وقرارات المحكمة الدستورية والأحكام الغيابية والإعلانات وقوائم التجميد، ونسخة منقحة من القوانين السارية في فلسطين بصورتها النهائية، ودمج كافة الأنظمة واللوائح مع تعديلاتها، وتم عقد (5) لقاءات للتوعوية بالتشريعات المنشورة وبكيفية الاستفادة من المرجع الالكتروني للجريدة الرسمية استهدفت عدداً من القضاة الجدد والوزارات والجامعات، كما وبلغ عدد الأعداد الصادرة بجودة عالية من الجريدة الرسمية ورقياً والكترونياً (13)؛ منها (11) عدد عادي و(2) عدد ممتاز، وقد بلغ عدد التشريعات المنشورة في الجريدة الرسمية (217) تشريع.

- اعتماد المرجع الإلكتروني كقاعدة بيانات رسمية لدولة فلسطين.
- بلغ عدد المحاكم المتخصصة بالأحداث (32) محكمة.
- (1,645) قضية إصلاح تم التعامل معها.

وفي السياق ذاته، قامت المحكمة الدستورية العليا بإصدار التقرير الأول للمحكمة، وإصدار تقرير استنباط المبادئ من الأحكام الدستورية، وكما عقدت المحكمة الدستورية (6) ورشات تدريبية لنشر الثقافة الدستورية لموظفي المؤسسات الحكومية استفاد منها (120) موظفاً.

وتعزيزاً للحق في الوصول العادل إلى خدمات العدالة لكافة الفئات، بلغ عدد المحاكم المتخصصة بالأحداث (32) محكمة، وعدد الاستشارات الشرعية والقانونية والاجتماعية المقدمة من قبل القضاء الشرعي/ دوائر الإرشاد والإصلاح الأسري (608) استشارة، و(1,645) قضية إصلاح تم التعامل معها، كما وبلغ عدد الاتفاقيات التي نُظمت من قبل دوائر الإرشاد والإصلاح الأسري (829) اتفاقية، كما وقامت النيابة العامة بتوفير خدمة نظام شكاوى الأطفال حول أية انتهاكات لحقوق الأطفال والأحداث من خلال نيابة حماية الأحداث، وتقديم خدمات تعليمية وإرشادية للنزلاء الأطفال داخل دور الرعاية الاجتماعية ونظارات الأحداث في كافة المحافظات.

واستكمالاً للعمل على تعزيز البناء المؤسسي والتنظيمي لقطاع العدالة، تم إقرار الهيكل التنظيمي والوصوف الوظيفية لكافة الوظائف في مجلس القضاء الأعلى والمحاكم، والانتهاء من إعداد واعتماد بطاقات الوصف الوظيفي لجميع المراكز القانونية لهيكلية ديوان قاضي القضاة والمحاكم الشرعية والوحدات والدوائر الملحقة بديوان قاضي القضاة، والعمل في المراحل النهائية على أتمتة نماذج الزواج والطلاق وربطها بالبرامج الالكترونية بين ديوان قاضي القضاة وجهاز الإحصاء المركزي.

وفي السياق ذاته، تم نفاذ قرار بقانون (2022/44) بشأن إجراءات التقاضي أمام المحكمة العليا الشرعية، وتوقيع مذكرة تفاهم بين ديوان قاضي القضاة والمحكمة الدستورية العليا بشأن إعداد الأنظمة والقوانين، وجاري استكمال العمل على إنشاء نظام موحد يجمع بين القضاء الشرعي والقضاء النظامي والنيابة العامة، إضافةً للعمل على الصياغة النهائية لنظام المحكمين الشرعيين بالتعاون مع المحكمة الدستورية العليا.

ولبناء بيئة تقاضي وبنية تحتية ملائمة ومتوافقة مع المعايير الدولية، تم إعادة تأهيل محكمتي سلفيت وسلواد الشرعية، وتوسعة وتأهيل محكمة صلح حلحول، والانتهاء من تأثيث كل من محاكم جنين وقلقيلية ودورا وسلفيت، وتأهيل المرافق الرئيسية في مبنى نيابة رام الله ونيابة نابلس وفق المعايير الدولية، وتجهيز وتركيب الأنظمة الإكترونية والكهربائية والأجهزة الحاسوبية وملحقاتها في مبنى نيابة الخليل الجديد، وطرح عطاء لتأهيل مرافق (4) نيابات أخرى. كما وقامت النيابة العامة بأتمتة النظام الرقابي الالكتروني على السجون من خلال نماذج لتقارير الزيارة تم إعدادها وفق المعايير الدولية، وتطوير السجل الخاص بنيابة الأحداث وإجراء بعض التحديثات على السجل الإلكتروني الخاص بنيابة حماية الأسرة من العنف على برنامج ميزان (2)، وإنشاء سجل متخصص لقضايا نيابة دعاوي الحكومة، وتطوير نظام متابعة المضبوطات.

وتعزيزاً للدور المحوري للمعهد القضائي الفلسطيني في بناء وتطوير الكوادر القضائية وأعضاء النيابة العامة والموظفين الإداريين العاملين في قطاع العدالة، تم اعتماد وتفعيل برنامج الدبلوم القضائي من قبل مجلس الإدارة ووزارة التعليم العالي، بالإضافة إلى رفع قدرات العاملين في الجهاز القضائي، من خلال تنفيذ برامج تدريبية متخصصة على مدار العام بالتعاون مع المعهد القضائي الفلسطيني.

وسعياً لتبادل الخبرات محلياً ودولياً، حصلت المحكمة الدستورية العليا على عضوية اتحاد المحاكم الدستورية الآسيوية، كما وشارك عدد من قضاة المحكمة الدستورية العليا في عدد من المؤتمرات، وقامت المحكمة بتوقيع (4) مذكرات تفاهم مع عدد من المؤسسات، بالإضافة إلى توقيع مذكرة تفاهم بين مجلس القضاء الأعلى في دولة فلسطين ووزارة العدل في جمهورية جيبوتي تعزيزاً لتبادل الخبرات.

جدول(15): مؤشرات قياس الأداء المرتبطة بالسياسة الوطنية رقم (19)

المؤشر	مصادر المعلومات والتحقق	خط البيانات المرجعي 2019	الاستهداف 2022	القيمة المحققة 2022
عدد التشـــريعات التي تم صـــياغتها وإقرارها ومواءمتها مع الاتفاقيات الدولية وفق الدليل الاســترشــادي لمواءمة التشــريعات في فلســطين مع الاتفاقيات الدولية، ومن منظور حقوق الانسان والنوع الاجتماعي	ديوان الجريدة الرسمية	5	20	31
نسبة الفصل في القضايا الواردة والمتراكمة للأحداث من اجمالي القضايا الكلية سنويا	ميزان، مجلس القضاء الأعلى	%52	%54	%42
عدد القضاة المتخصصين للأحداث والنوع الاجتماعي		38	38	65
نسبة إجراءات الوساطة من الوارد السنوي لقضايا الأحداث	ميزان، النيابة العامة	%50	%80	%62
عدد القضايا التي تختص بالأحداث والنساء في المحاكم	ميزان، مجلس القضاء الأعلى	14780	18780	15089
عدد القضايا السنوية المتخصصة (قضايا الاحداث) لكل عضو نيابة متخصص	ميزان، النيابة العامة	57	53	67
عدد القضايا الواردة والمتراكمة المفصولة سنوياً	ميزان، مجلس القضاء الأعلى	97,981	104,939	87,602
نسبة الفصل في الدعاوى الدستورية الواردة والمتراكمة سنويا	المحكمة الدستورية العليا	%81	%90	%80
نسبة الملفات التنفيذية المسددة من الواردة إلى دوائر التنفيذ في المحاكم	ميزان، مجلس القضاء الأعلى	%52	%56	%65
نسبة القرارات والاحكام المنفذة من المفصول فيها من المحكمة الدستورية	المحكمة الدستورية العليا	0	%40	%100
عدد القضاة لكل مئة ألف مواطن [23]	الإحصاء	5.7	6.3	6.1
عدد أدلة الإجراءات للدوائر والنيابات المتخصصة	النيابة العامة	2	12	5
عدد اعضاء النيابة العامة لكل مئة ألف مواطن	النيابة العامة	7.5	9	5
عدد دورات تدريب مستمر واساسي متخصصة (للقضاة نظاميين وشرعيين واعضاء النيابة العامة)(تدريب صفي – تدريب عن بعد)	المعهد القضائي	25	36	45
عدد المدربين المؤهلين المعتمدين في المعهد	المعهد القضائي	78	120	122
عدد برامج تدريب المدربين المعتمدة والمعمول بها الخاصة بالقضاة	المعهد القضائي	2	4	3
عدد برامج التدريب المتخصصة للكادر القانوني والإداري	المحكمة الدستورية العليا	10	45	20
عدد المشارح التي تتوافق مع المعايير الدولية	وزارة العدل	1	–	2
مختبر طب شرعي مستجيب ومتوافق مع المعايير الدولية	وزارة العدل	%50	%90	%95
عدد المرافق في المباني المســـتجيبة لمعايير الامن الســـلامة ومراعاة احتياجات النســـاء والاحداث وذوي الاحتياجات الخاصة	مجلس القضاء الأعلى	–	6 مباني	7
نسبة الانجاز في تجهيز المحكمة بالأنظمة الالكترونية	المحكمة الدستورية العليا	%10	%75	%65

[23] البينات المرتبطة بهذا المؤشر تمثل الضفة الغربية فقط

4.8 السياسة الوطنية (20): تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

تشمل التدخلات السياساتية لتحقيق هذه السياسة الوطنية بإزالة كافة أشكال التمييز ضد النساء والفتيات، والقضاء على كافة أشكال العنف ضدهن، وإزالة كافة العوائق التي تحول دون المشاركة الكاملة للنساء في التنمية المجتمعية والاقتصادية والحياة العامة.

التطور في تحقيق السياسة الوطنية

تواصلت الجهود لإزالة كافة أشكال التمييز ضد النساء والفتيات، من خلال إقرار نظام التحويل الوطني للنساء المعنفات، وإجراء تعديلات هامة على قانون الخدمة المدنية، تمثلت برفع إجازة الموظفة الحامل العاملة في القطاع الحكومي براتب كامل من (70) إلى (90) يوماً متصلة قبل وبعد الوضع، وللموظفة المرضعة الحق في الإنصراف من العمل قبل موعد انتهائه بساعة واحدة لمدة سنة من تاريخ مولد الطفل، ولها الحق في إجازة دون راتب لمدة عام لرعايته، واحتساب فترات الغياب بسبب رعاية الطفل في إستحقاقات التقاعد، كما يمنح الموظف إجازة أبوه براتب كامل لمدة ثلاثة أيام متصلة لمرافقة زوجته عند الوضع لا تحسم من إجازته السنوية. وتم منح جائزة سنوية للمرأة الأكثر تميزاً في القطاع السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والحقوقي والاعلامي.

تم إصدار حوالي 30 تقرير ودراسة تشخيصية وتقارير التقييم الصادرة عن المراكز البحثية ووحدات النوع الاجتماعي، وتوطين وتبني 29 من مفاهيم العنف ضد المرأة في الخطة الاستراتيجية الوطنية للعنف ضد المرأة ومواءمتها وفق القوانين الفلسطينية الناظمة، كما تم توطين وتبني 14 مفهوم ومصطلح من مفاهيم المشاركة السياسية في استراتيجية المشاركة السياسية.

وعلى صعيد تضمين قضايا النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج القطاعية، تم تشكيل لجنة وطنية لإنصاف الأجور برئاسة وزارة شؤون المرأة. وتم بناء مقر خاص للنساء العاملات في الأجهزة الأمنية بخصوص المبيت عند المشاركة في الدورات التدريبية.

- إصدار حوالي (30) تقرير ودراسة تشخيصية وتقارير التقييم الصادرة عن المراكز البحثية ووحدات النوع الاجتماعي.
- بناء مقر خاص للنساء العاملات في الأجهزة الأمنية بخصوص المبيت عند المشاركة في الدورات التدريبية.

كما تم رفع نسبة النساء إلى 25% في المجلس المركزي لمنظمة التحرير، وتم إنشاء مجالس ظل للنساء في الهيئات المحلية، و إنشاء مجموعات من القيادات الشابة في المنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني. وتم تبني وتفعيل برامج وسياسات، مثل برامج قيادات شابة، وبرامج المؤسسات في المنظمات الدولية، وبرامج القيادات النسوية، وبرامج صنع القرار في الإتحاد العام للمرأة.

جدول(16): مؤشرات قياس الأداء المرتبطة بالسياسة الوطنية رقم (20)

المؤشر	مصادر المعلومات والتحقق	خط البيانات المرجعي 2019	الاستهداف 2022	القيمة المحققة 2022
عدد التشريعات، أو المواد القانونية، أو الاجرائية الفلسطينية التي تم إقرارها في انهاء التمييز بين الجنسين او الحد من العنف ضد المرأة	وزارة المرأة	3	6	8
عدد المؤسسات التي تتبنى وتنفذ برامج رئيسية في عملها لمناهضة العنف المجتمعي	وزارة المرأة	10	15	20
عدد القرارات التي تم تبنيها من الامم المتحدة أو احد مؤسساتها لمسائلة الاحتلال الإسرائيلي عن جرائمة بحق المرأة الفلسطينية	وزارة المرأة	0	1	2
عدد النساء اللواتي تم تأهيلهن لمناصب عليا	وزارة المرأة	0	100	400
عدد المؤسسات الحكومية التي نفذت التدقيق التشاركي من منظور النوع الاجتماعي	وزارة المرأة	0	6	3
عدد المؤسسات التي تلتزم في تنسيق خططها وبرامجها مع الأولويات الوطنية وترفع تقاريرها الدورية حول إنجازاتها	وزارة المرأة	0	3	10

4.9 السياسة الوطنية (21): تمكين الشباب

تمثلت التدخلات السياساتية لتحقيق هذه السياسة بتعزيز مشاركة الشباب في الحياة العامة واتخاذ القرار، وتوفير فرص عمل، ودعم مبادرات الشباب الريادية.

التطور في تحقيق السياسة الوطنية

في ظل السعي المتواصل والإهتمام بفئة الشباب والقطاع الرياضي، تم صيانة 22 مقر للمجلس الأعلى للشباب والرياضة (المديريات، والفروع، والمكاتب الفرعية للمجلس، واكاديمية جوزيف بلاتر)، وإنجاز منامات مدينة الأمل الرياضية في أريحا، وصيانة مدرج مسبح وكفتيريا مركز الشهيد صلاح خلف. وعلى صعيد تجهيز العطاءات للمشاريع التطويرية، تم تجهيز عطاءات، استكمال بنية تحتية وتعشيب 20 ملعب في الضفة الغربية، وأعمال إنارة 11 ملعب، وأعمال تشطيب لثلاثة مدرجات، وتعشيب 13 ملعب في الضفة الغربية بالإضافة إلى إستاد الخضر الدولي.

- صيانة (22) مقر للمجلس الأعلى للشباب والرياضة.
- مشاركة (45) اتحاد رياضي في المنافسات السنوية.

وفي إطار نظام المنافسات الرياضية للإتحادات وتوافقه مع أجندة الاتحادات الرياضية الدولية، تم مشاركة 45 اتحاد رياضي في المنافسات السنوية، وتنظيم دورات تدريبية تأهيلية للكوادر الرياضية لـ 35 اتحاد رياضي. وإقامة وتنفيذ المعسكر الشبابي لإتحاد الشباب، والمعسكر التدريبي للتوجيه السياسي، والمعسكر التدريبي حول السياسة والإنتخابات.

كما تم إنخراط 1600 شاب في النشاط الاقتصادي بعد تلقيهم تدريبات لتقديم ذاتهم لسوق العمل، وتنفيذ 600 مخيم صيفي في الضفة وغزة، وتبادل خبرات 51 شاب وشابة (تدريبات، وندوات مع شباب خارج البلد عربياً ودولياً)، وتم تنظيم 3 حملات تطوعية مثل حملة قطف الزيتون، واطلاق 5 مبادرات اسناد على كافة مناطق الوطن بمشاركة 3500 مشارك، وتمكين 20 مؤسسة شبابية مالياً وإدارياً وفنياً، وتصويب أوضاعها، كما تم الإشراف على انتخابات 20 مؤسسة شبابية و 5 اتحادات رياضية، وترخيص 8 أندية تم تصويب وضعها القانوني، وترخيص 5 صالات رياضية ومراكز وأكاديميات. ويتم العمل على تحديث المنصة الإلكترونية للتطوع بميزات جديدة سيتم إطلاقها قريباً.

- انخراط (1600) شاب في النشاط الاقتصادي بعد تلقيهم تدريبات.
- ترخيص 8 أندية.
- ترخيص 5 صالات رياضية ومراكز وأكاديميات.

جدول(17): مؤشرات قياس الأداء المرتبطة بالسياسة الوطنية رقم (21)

المؤشر	مصادر المعلومات والتحقق	خط البيانات المرجعي 2019	الاستهداف 2022	القيمة المحققة 2022
عدد المنشآت الرياضية التي تم تطويرها	المجلس الأعلى للشباب والرياضة	25 ملعب قيد التنفيذ	30 ملعب	16 ملعب
عدد المشاركين في الأنشطة الرياضية غير التنافسية (ألف مشارك)	المجلس الأعلى للشباب والرياضة	33	40	20
نسبة مشاركة الطلبة في انتخابات مجالس الطلبة	الجامعات الفلسطينية	%75	%78	%78.1
عدد المسجلين في المنصة الإلكترونية للتطوع	المجلس الأعلى للشباب والرياضة	2500 متطوع مسجل 250 مؤسسة مسجلة	3000 متطوع مسجل 300 مؤسسة مسجلة	3150 متطوع مسجل 310 مؤسسة مسجلة
نسبة الأندية والمؤسسات الشبابية الملتزمة بالمعايير الوطنية	المجلس الأعلى للشباب والرياضة	%60	%65	%65

4.10 السياسة الوطنية (22): تحسين التعليم المبكر لأطفالنا

تمثلت أبرز التدخلات السياساتية لتنفيذ هذه السياسة في تطوير برامج رعاية الطفولة المبكرة والمتاحة للجميع، وتوسيع نطاق التعليم قبل المدرسي المتاح للجميع وخصوصاً للفئات الأقل حظاً، إضافةً إلى تطوير منظومة التعلم قبل المدرسي (رياض الأطفال) والارتقاء بمستواها استناداً إلى المعايير العالمية والوطنية.

التطور في تحقيق السياسة الوطنية

في إطار العمل على تحسين التعليم المبكر للأطفال، وتطوير برامج رعاية الطفولة المبكرة، تم استلام 74 غرفة صفية تمهيدي في المحافظات الجنوبية كتوسعة على المباني المدرسية القائمة بتمويل من البنك الدولي، وتم البدء بتنفيذ أعمال توسعة لـ 7 روضات في يطا وشمال الخليل، وتجهيز عطاء إنشاء لروضتين في أريحا وجنوب نابلس. كما تم صيانة 4 غرف صفية، وإنجاز أعمال صيانة في 4 روضات أخرى بنسبة 80%، وتم طرح عطاءات لتأهيل 33 صف

تمهيدي وإحالتها للبدء بتنفيذها عام 2023. وعلى صعيد أخر تم تقييم 600 فصل دراسي للصف الثاني للروضة باستخدام نظام ضمان الجودة، وإعداد وتنفيذ دراسة العاملات في رياض الأطفال الخاصة، وتوعية 600 ولي أمر رياض أطفال بأهمية التعليم في رياض الأطفال، وتزويد 42 روضة بوسائل تعليمية مساندة. وسعياً لتوسيع نطاق التعليم قبل المدرسي وزيادة معدلات الإلتحاق، تم استكمال برنامج التأهيل التربوي لـ 43 مربية أطفال ضمن برنامج التهيئة للعام الدراسي 2022/2021 بنسبة 100%، وتأهيل 330 معلمة رياض أطفال ضمن برنامج الدبلوم المهني المتخصص لرياض الأطفال، كما تم تدريب 35 مشرف على قضايا الإشراف في كل من رياض الأطفال الحكومية والخاصة.

جدول(18): مؤشرات قياس الأداء المرتبطة بالسياسة الوطنية رقم (22)

المؤشر	مصادر المعلومات والتحقق	خط البيانات المرجعي (2020-2019)	الاستهداف 2022	القيمة المحققة 2022
معدل الإلتحاق الاجمالي للطلبة في رياض الاطفال تمهيدي فقط	وزارة التربية والتعليم	76.5	79.78	82.9
معدل المشـــاركة في التعلم المنظم قبل ســـنة واحدة من عمر الالتحاق الرســـمي بالتعليم الابتدائي		72.3	74.3	72.9
نسبة مربيات رياض الأطفال المؤهلات وفق استراتيجية إعداد المعلمين وتأهيلهم	وزارة التربية والتعليم	%34.2	%47.4	%34.5

4.11 السياسة الوطنية (23): تحسين الالتحاق والبقاء في التعليم

لتحقيق السياسة الوطنية تم وضع مجموعة من التدخلات السياساتية المتعلقة بتشجيع الالتحاق بالتعليم غير النظامي وبرامج التعلم مدى الحياة للشباب والكبار، وتطوير المرافق المدرسية بكل مكوناتها طبقا للمعايير المعتمدة، والاهتمام الخاص بتطوير وتحديث الأبنية والمرافق المدرسية في القدس، هذا بالإضافة إلى تبني منهجيات وأساليب تعليم أكثر إدماجاً ومراعاةً للفروق الفردية، وجعل البيئة المدرسية أكثر أمناً ودعماً وتحفيزاً وتوفير الدعم النفسي والاجتماعي اللائق للطلبة، وضمان العدالة في الوصول لفرص التعليم خاصة للمناطق والفئات المهمشة.

التطور في تحقيق السياسة الوطنية

وفي سياق العمل على تطوير وتحديث الأبنية والمرافق المدرسية الأساسية والثانوية، تم إنشاء واستلام 73 غرفة صفية، وتم استكمال أعمال صيانة 518 مدرسة، وتأثيث 139 غرفة صفية في المدارس، حيث استفاد 12,692 طالب ومعلم من توفير الأثاث المدرسي بدل التالف والقديم، وتم توفير القطع التبديلية لصيانة 5% من الأثاث المدرسي، وتزويد المختبرات والغرف الإدارية في المدارس الجديدة بالتجهيزات والعدد والأدوات بنسبة 100%. وتم افتتاح 15 غرفة مصادر في المحافظات الشمالية، وإعداد دليل تدريبي للتعامل مع اطفال التوحد، وتحديث دليل اجراءات معلم غرف المصادر، وتطوير 491 أداة تشخيصية تربوية لفئة الطلبة ذوي صعوبات التعلم.

- إنشاء واستلام 73 غرفة صفية، واستكمال أعمال صيانة 518 مدرسة، وتأثيث 139 غرفة صفية في المدارس.
- إنشاء مدرسة الخليل الصناعية بنسبة 90%.
- استئجار 18 حافلة لـ 11 مدرسة في المناطق الساخنة في القدس لنقل الطلبة من مناطق سكنهم إلى المدرسة لحماية الطلبة من اعتداءات المستوطنين وجيش الاحتلال.

وعلى صعيد التعليم المهني، تم إنشاء مدرسة الخليل الصناعية بنسبة 90%، ومدرسة قلقيلية المهنية بنسبة 50%، ومدرسة بديا المهنية في سلفيت بنسبة 20%، ومدرسة يطا المهنية في مرحلة تجهيز العطاء وتوقيع الاتفاقية لإنشائها، ومدرسة عرابة الزراعية قيد الإنشاء، ومدرسة سبسطية المهنية في مرحلة تجهيز عطاء الإنشاء، وتم انجاز أعمال التصميم لمدارس بيت لحم وطوباس بنسبة 95%. كما تم استكمال صيانة 12 مدرسة ووحدة مهنية (7 وحدات مهنية، و5 مدارس مهنية)، وتم تجهيز وثائق عطاء صيانة وتأهيل وتوسعة مدرسة دير دبوان المهنية، كما تم طرح العديد من العطاءات للوحدات المهنية والمشاغل والأثاث في عدة مناطق.

وعلى صعيد آخر تم تنفيذ مذكرات تفاهم في 10 محافظات لتدريب طلبة المدارس المهنية، وتم تدريب 500 طالب وطالبة على الريادة التي تدعمهم في الإنتقال بين التعليم وسوق العمل في مدارس دير دبوان وبنات فضل عابدين ونابلس الصناعية، وتطوير نظام الإشراف المهني في 22 مدرسة إستناداً إلى التدريب والتعليم المرتبط بالعمل.

وسعياً لجعل البيئة المدرسية أكثر أمناً ودعماً، ومن أجل الوصول الآمن للطلبة، تم إعداد خطة الحماية الخاصة بأهم احتياجات الوزارة لدعم مدارس المناطق المهمشة وتم ترجمتها وعرضها على المانحين، وتم تدريب 30 معلم ومدير على استراتيجية وخطة الطوارئ الشاملة في القدس ومناطق (ج)، وتم اعداد منصة الكترونية للمرشد التربوي لتقديم الدعم النفسي للمعلمين والأهالي والطلبة. كما تم طرح عطاء تأمين طلاب المدارس الحكومية في القدس، و إستئجار 18 حافلة لـ 11 مدرسة في المناطق الساخنة في القدس لنقل الطلبة من مناطق سكنهم إلى المدرسة لحماية الطلبة من اعتداءات المستوطنين وجيش الاحتلال، وتأمين وصول الطلبة لعشر مديريات تربية وتعليم في مناطق (ج) و h2 في الخليل وقرب الجدار من خلال شراء سيارات واستئجار حافلات. ويوضح الرسم البياني التطور الحاصل على معدلات الالتحاق الصافي للمرحلة الأساسية للأعوام 2021-2022 مقارنة بخط البيانات المرجعي للعام 2019.

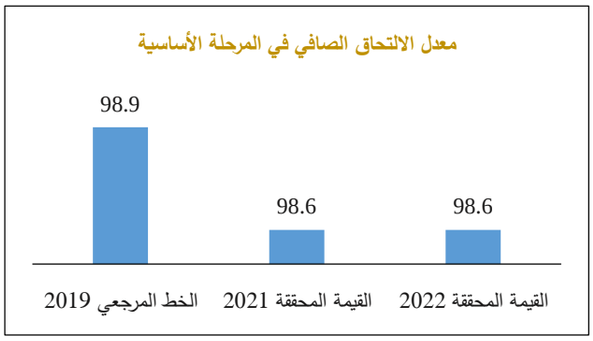

جدول(19): مؤشرات قياس الأداء المرتبطة بالسياسة الوطنية رقم (23)

المؤشر	مصادر المعلومات والتحقق	خط البيانات المرجعي (2019-2020)	الاستهداف 2022	القيمة المحققة 2022
معدل الإلتحاق الصافي في المرحلة الأساسية	وزارة التربية والتعليم	98.9	99.16	98.6
معدل الإلتحاق الإجمالي في المرحلة الأساسية		99.8	100	99.4
معدلات تسرب الطلبة في المرحلة الأساسية		0.43	0.30	0.40
معدل الإلتحاق الصافي في المرحلة الثانوية	وزارة التربية والتعليم	80	80.6	82.5
معدل الإلتحاق الاجمالي في المرحلة الثانوية		81.9	83.5	83
معدل تسرب الطلبة في المرحلة الثانوية		2.28	1.48	2.2
نسبة طلبة الفروع المهنية من مجمل طلبة المرحلة الثانوية (10-12)	وزارة التربية والتعليم	%3.9	%6.7	%3.9
نسبة القرائية لدى الكبار في فلسطين (15 سنة فأعلى)	الاحصاء	%97.4	%97.6	%97.7

4.12 السياسة الوطنية (24): تعزيز النشأة السوية للطلبة

لتحقيق السياسة الوطنية تم وضع مجموعة من التدخلات السياساتية تمثلت بتعزيز مشاركة الطلبة الفاعلة في الحياة المدرسية والمجتمعية وتعلمهم للمهارات الحياتية، وتركيزاً على الأبعاد الاجتماعية والثقافية والأخلاقية، وتجذير الإنتماء والوعي بالرواية الفلسطينية.

التطور في تحقيق السياسة الوطنية

- إقامة معرض فلسطين للتكنولوجيا والعلوم بمشاركة (89) مشروع طلابي.
- تشغيل فضائية تعليمية تابعة للوزارة.
- مشاركة (150 ألف) طالب في مسابقة تحدي القراءة العربي.
- الإعلان عن 77 مدرسة خالية من التدخين.

ففي إطار الإبداع والتميز للطلبة، تم اقامة 71 نادي للموهوبين في الألعاب الرياضية، والأنشطة الثقافية والفنية، والموسيقية، والتعبيرية، والعلمية، وتم اقامة معرض فلسطين للتكنولوجيا والعلوم بمشاركة 89 مشروع طلابي ابداعي تم انتاجه، وتعزيز وتعميم المبادرات الإيجابية والريادة والإبداع العلمي لمعلمي المرحلة الثانوية والطواقم المساندة لهم في المدارس الثانوية، وتم عقد مسابقة الطالب المبرمج، وتم تدريب 1300 طالب ومعلم على الذكاء الاصطناعي والمشاركة في نوادي البرمجة، وتم انتاج مشاريع تكنولوجية تعتمد على الذكاء الاصطناعي على شكل مجموعات عمل، وتم تشغيل فضائية تعليمية تابعة للوزارة. وفي مجال الأنشطة الطلابية، تم عقد تدريبات حول طلائع الفرق الكشفية الارشادية على عرافة طلائع الفرق الكشفية الارشادية، وتنفيذ 30 فعالية رياضية للمرحلة الأساسية والثانوية، وإقامة 87 نادي صيفي في جميع المديريات، ومشاركة 150 ألف طالب في مسابقة تحدي القراءة العربي.

كما قامت وزارة التربية والتعليم بمراجعة المناهج المحرفة في مديرية القدس وحصر التزوير فيها للمرحلتين الأساسية والثانوية بما يتناسب مع تجذير الوعي والانتماء بالرواية الفلسطينية، واستكمال تطوير (إثراء) مناهج الصفوف11 و 12 تتناسب مع المسارات الجديدة في اللغة العربية والرياضيات واللغة الانجليزية.

وتم تقديم فحوصات التقصي والطعومات لكافة الطلبة المستهدفين، وتنفيذ أنشطة توعية وتثقيف حول النظافة الشخصية والنظافة العامة وتزويد الطلبة بحقيبة نظافة شخصية، والإستفادة من حزم الصحة السنية، والاعتناء بالصحة الشمولية للطلبة. كما تم الإعلان عن 77 مدرسة خالية من التدخين، وتدريب المرشدين التربويين على الكشف المبكر للإضطرابات النفسية لدى الطلبة، ومهارات التفريغ النفسي، وسياسة وبدائل الحد من العنف.

4.13 السياسة الوطنية (25): تحسين جودة التعليم العام

تمثلت التدخلات السياساتية لتحقيق هذه السياسة في تطوير المناهج بشكل مستمر وحماية المناهج الفلسطينية في القدس، والارتقاء بوضعية المعلمين ومدراء المدارس بمختلف مناحيها، وتطوير أسس ونظام التقويم التربوي، بالإضافة إلى تطوير تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، والعمل على تنمية مهارات التفكير العليا على أنواعها، وتوظيف التكنولوجيا في تفريد التعليم، وتطوير الكوادر البشرية للنظام التربوي.

التطور في تحقيق السياسة الوطنية

سعياً للارتقاء بوضعية المعلمين ومدراء المدارس والكوادر البشرية للنظام التربوي في المرحلة الأساسية، تم إنهاء متطلبات برنامج الدبلوم المهني المتخصص في التعليم لـ 380 معلم، وإنهاء 50% من المجمعات التدريبية ضمن الدبلوم المهني المتخصص في التعليم لـ 467 معلم، وتم تهيئة 828 معلم مدرسة أساسية جديد وفق الكفايات المهنية للمعلمين من متطلبات اجتياز البرنامج، وتم تدريب 10,000 معلم على الاحتياجات والمستجدات التربوية بما يتفق وسياسة الوزارة وتطويرها. إنهاء الدبلوم المهني المتخصص في القيادة لـ 75 مدير مدرسة، وإنهاء 50% من المجمعات التدريبية ضمن الدبلوم المهني المتخصص في القيادة لـ 100 مدير مدرسة، وتدريب 450 مدير مدرسة على مهارات مشرف مقيم والدور الفني لمدير المدرسة وفق احتياجاتهم التربوية، وتم تأهيل 75 مدير مدرسة أساسية جديد على مهارات اساسية في القيادة لتمكينهم من ادارة مدارسهم (دورة التهيئة). كما تم تدريب 350 مشرف تربوي حول مفهوم الإشراف التربوي وآلياته وتقييم التدريب ومتابعة أثره ميدانياً.

- في المرحلة الأساسية، تم إنهاء متطلبات برنامج الدبلوم المهني المتخصص في التعليم لـ 380 معلم.
- في المرحلة الثانوية، تم إنهاء برنامج التهيئة وفق الكفايات المهنية لـ 150 من المعلمين الجدد.

على صعيد الارتقاء بوضعية المعلمين ومدراء المدارس والكوادر البشرية للنظام التربوي في المرحلة الثانوية، تم تأهيل 100 معلم مرحلة ثانوية حسب معايير تأهيل وتدريب المعلمين والمجمعات التدريبية المعتمدة للصفوف (10-12)، وتم إنهاء برنامج التهيئة وفق الكفايات المهنية لـ 150 من المعلمين الجدد، وتدريب 3000 معلم على المستجدات التربوية بما يتفق واستراتيجية إعداد وتأهيل المعلمين. كما تم انهاء برنامج الدبلوم المهني المتخصص في القيادة المدرسية لـ 25 مدير مدرسة، وتدريب 200 مدير مدرسة وفق احتياجاتهم التربوية. كما تم تدريب 100 مشرف تربوي على مفهوم الإشراف التربوي وآلياته ومتابعة التدريب وأثره في الميدان.

لتطوير وتفعيل أطر صناعة السياسة وإتخاذ القرار والمتابعة والمساءلة على كافة المستويات، ولممارسة الوزارة لأبعاد الحوكمة والمساءلة، تم إعداد وإصدار الخطة السنوية للعام 2023، وإجراء تعاقد مع شركة خارجية لإعداد تقييم الخطة الاستراتيجية للفترة 2017-2022، وإصدار تقرير الإنجاز السنوي للعام 2021 والنصف سنوي للعام 2022، وإعداد تقرير المتابعة والتقييم السنوي على مستوى الوزارة والمديريات. تم إعداد دراسة ذات علاقة ببرنامج الدبلوم المهني المتخصص في التعليم وتحقيق الكفايات العلمية. وعلى صعيد آخر تم عقد عدة مؤتمرات ذات علاقة وهي، المؤتمر السنوي لمركز البحث والتطوير التربوي للمساهمة في وضع السياسات واتخاذ القرارات، ومؤتمر تربوي إقليمي مدمج يخدم السياسات والقرارات التي تصب في أهداف الخطة الاستراتيجية والتوجهات التربوية الحديثة، وعقد منتدى الإعلام المدرسي الأول، وعقد ملتقى لعرض التجارب الناجحة ومشاريع تخرج المعلمين والمديرين والطاقم المساند من برامج الدبلوم المهني المتخصص.

جدول(20): مؤشرات قياس الأداء المرتبطة بالسياسة الوطنية رقم (25)

المؤشر	مصادر المعلومات والتحقق	خط البيانات المرجعي (2019-2018)	الاستهداف 2022	القيمة المحققة 2022
نسبة معلمي المرحلة الأساسية المؤهلين وفق استراتيجية اعداد المعلمين وتأهيلهم	وزارة التربية والتعليم	%70	%78.1	%74.5
نسبة معلمي المرحلة الثانوية المؤهلين وفق استراتيجية إعداد المعلمين وتأهيلهم	وزارة التربية والتعليم	%39.6	%43.5	%43.5

4.14 السياسة الوطنية (26): تحسين فرص الإنتقال من التعليم إلى العمل

تمثلت التدخلات السياساتية لتحقيق هذه السياسة الوطنية بمحاولة مواءمة مخرجات التعليم والتدريب التقني والمهني والتعليم العالي مع احتياجات التنمية وسوق العمل، وضمان تكافؤ فرص الجميع للحصول عليها، وتعزيز التوجه نحو التعليم التقني، وتطوير منظومة التعليم والتدريب التقني والمهني وتوسيع قاعدتها بما ينسجم مع توجه الحكومة للتنمية بالعناقيد، والارتقاء بمستوى البحث العلمي.

التطور في تحقيق السياسة الوطنية

- تسليم مشروع مبنى جامعة القدس المفتوحة فرع رام الله.
- تقييم (94) برنامج أكاديمي واعتماد (84) برنامج أكاديمي في مؤسسات التعليم العالي.
- بلغ عدد الطلبة المستفيدين من القروض 19158 طالب، بقيمة 3,984,272 دينار أردني، وتم صرف منحة الرئيس لـ 211 طالب وطالبة من طلبة الثانوية العامة.

في ظل السعي الدؤوب لتطوير منظومة التعليم العالي ولتحسين جودة ونوعية مخرجات التعليم العالي، تم تسليم مشروع مبنى جامعة القدس المفتوحة فرع رام الله، كما تم تقييم 94 برنامج أكاديمي واعتماد 84 برنامج أكاديمي في مؤسسات التعليم العالي، وإصدار دليل إرشادي سنوي لطلبة التعليم العالي في فلسطين، وتم تشكيل لجنة من الوزارة وديوان الموظفين لإصدار تصنيف وطني للمؤهلات العلمية في مؤسسات التعليم العالي. وعلى صعيد القروض والمنح المتوفرة للطلبة من ذوي الدخل المحدود في مؤسسات التعليم العالي الداخلية، بلغ عدد الطلبة المستفيدين من القروض 19158 طالب، بقيمة 3,984,272 دينار أردني، وتم صرف منحة الرئيس لـ 211 طالب وطالبة من طلبة الثانوية العامة.

وسعياً للارتقاء بمستوى البحث العلمي، تم تأسيس صندوق تطوير الجودة والبحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي، وتم تنفيذ ورشة وطنية لتطوير وتعزيز منظومة البحث العلمي بمشاركة 200 باحث، واعداد وثيقة الأولويات البحثية لسبع قطاعات، كما تم حضور العديد من المؤتمرات الدولية الخاصة بتطوير شبكات البحث والتعليم، وعقد لقاءات واجتماعات دورية لتقييم مشاريع محلية خاصة بالشبكات البحثية لاعتمادها كجزء من الشبكة البحثية الوطنية، وتنفيذ الجائزة الوطنية للبحث العلمي للعام 2022، واطلاق مسابقة البنك الإسلامي الفلسطيني للبحث العلمي.

وفي إطار تعزيز التوجه نحو التعليم التقني، وتطوير منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني، تم تطوير البنية التحتية الخاصة بالكليات التقنية الحكومية (العروب، والأمة، ورام الله، ودير البلح)، وتم تنفيذ عدة برامج لبناء قدرات العاملين في الكليات التقنية في مجالات مختلفة، وتم توقيع مذكرة تفاهم بين وزارة التعليم العالي واليونسكو للعمل على محاور خاصة بالتعليم التقني، وتنفيذ دراسة حول جاذبية التعليم التقني، كما تم تطوير 10 خطط دراسية استناداً للطريقة المعيارية لتطوير المناهج. وتم عقد الامتحان التطبيقي الشامل (دورتين)، وإصدار مصدقات الشامل للطلبة الناجحين وبدل فاقد بواقع 4500 شهادة.

في إطار إصلاح وتطوير إدارة وحوكمة التعليم العالي وضمان إستدامته، تم إصدار وتعميم الدليل الإحصائي للعام 2022/2021، وتم إجراء تقييم دراسة تربوية وبرنامج تربوي (برنامج التعريض المهني: دمج التعليم العام بالتعليم المهني)، واعتماد 45 مؤشر ضمن نظام المتابعة والتقييم وجاري العمل على قياسها. كما تم استكمال تطوير وحوسبة بوابة التعليم العالي للخدمات الالكترونية، ومعادلة 1605 شهادة للطلبة من الجامعات غير الفلسطينية وطلبة أنظمة الثانوية الأجنبية، واعتماد ومصادقة 110793 شهادة لطلبة مؤسسات التعليم الفلسطينية والعربية.

وعلى صعيد التوسع الكمي في مخرجات برامج التعليم والتدريب، بلغ عدد مؤسسات التعليم والتدريب المهني (العامة والخاصة) حوالي 147 مؤسسة في نهاية العام 2022، بزيادة 17 مؤسسة عما كان مستهدف، ووصل عدد الخريجين من مراكز التدريب المهني (العامة والخاصة) حوالي 9,388 خريج. وفي سبيل ازدياد فعالية وارتباط التعليم والتدريب المهني باحتياجات سوق العمل، تم إعداد معايير مهنية لعدد من القطاعات المهنية وتطوير نظام موحد لتقييم المتدربين بالشراكة مع سوق العمل، ورفع كفاءة المدربين المهنيين في مجال الكهرباء والطاقة الشمسية والسيارات الهجينة، وعقد امتحانات وزارية لتقييم المتدربين في مراكز التدريب المهني الحكومية والخاصة.

جدول(21): مؤشرات قياس الأداء المرتبطة بالسياسة الوطنية رقم (26)

المؤشر		مصادر المعلومات والتحقق	خط البيانات المرجعي 2019	الاستهداف 2022	القيمة المحققة 2022
نسبة أعضاء الهيئة التدريسية إلى الطلاب		وزارة التعليم العالي	1:36	1:35	1:34
عدد مؤسسات التعليم العالي الأكاديمية التي يتم تقييمها بشكل دوري سنوياً		وزارة التعليم العالي	3	7	6
معدل الالتحاق الإجمالي للطلبة في مؤسسات التعليم العالي الداخلية		وزارة التعليم العالي	%45	%46	%45.6
نسبة الطلبة المستفيدين من صندوق الإقراض		وزارة التعليم العالي	%47.6	-	%60
عدد الأبحاث النوعية المنشورة في أوعية عالمية مرموقة (موقع Scopus).		www.scimagojr.com	www.scimagojr.com	1019	1562
الإنتاجية العلمية للباحثين (H-index) في قاعدة بيانات Scopus		www.scimagojr.com	www.scimagojr.com	104	131
عدد البرامج التي تم اعتمادها وفق نظام التعليم التكاملي سنوياً		وزارة التعليم العالي	7	9	10
عدد مراكز التميز التقنية في المؤسسات التعليمية سنوياً			3	4	4
عدد الكادر الأكاديمي والفني الذي تم تأهليه على تطوير المناهج باستخدام الطريقة المعيارية لتطوير المناهج سنوياً		وزارة التعليم العالي	60	80	90
أعداد مؤسسات التعليم والتدريب المهني (عامة وخاصة)		وزارة العمل	110	130	152
أعداد الخريجين السنوي من مراكز التدريب المهني العامة والخاصة	المجموع		9,353	10,600	9,388
	عامة		2,206	2,850	2,225
	خاصة		7,147	7,750	7,163
نسبة برامج التدريب التي تشمل على تدريب في موقع العمل لا يقل عن 30% من مدة التدريب		وزارة العمل	30%	%30	%25
قانون مقر ومطبق للتعليم والتدريب المهني والتقني		وزارة العمل	لا وجود لقانون ينظم العمل المهني	مسودة القانون جاهزة ويتم نقاشها للاعتماد	لم يتم البدء لارتباط القانون بهيئة التعليم والتدريب المهني
هيئة وطنية مشكلة وعاملة للتعليم والتدريب المهني			المجلس الأعلى للتعليم والتدريب المهني مجمد	جميع مؤسسات المزودة لخدمات التدريب المهني والتقني تم نقلها للهيئة	انتقال جزئي محدود لبعض الموظفين فقط

4.15 السياسة الوطنية (27): توفير خدمات رعاية صحية شاملة ذات جودة عالية

لتحقيق السياسة الوطنية تم وضع مجموعة من التدخلات السياساتية تمثلت بزيادة المساواة في الوصول والحصول على خدمات الرعاية الصحية، وإصلاح وتطوير نظام التأمين الصحي العام، وتعزيز الاستدامة المالية لنظام الرعاية الصحية، توطين الخدمات الصحية والارتقاء بجودتها، تطوير خدمات الطوارئ والاسعاف وتعزيز الجاهزية للطوارئ.

التطور في تحقيق السياسة الوطنية

في إطار السعي لتوفير خدمات رعاية صحية شاملة ذات جودة عالية للمواطن، وتحقيق المساواة في الوصول إليها، حيث أن الخدمات الصحية التشخيصية والعلاجية متوفرة في مراكز الرعاية الصحية الأولية ضمن الإمكانات المتاحة، على صعيد البنية التحتية الجهود مستمرة في تحسين

- افتتاح وتشغيل (7) عيادات صحية.
- بناء وتشغيل (4) مراكز صحية.

مرافق الرعاية الصحية الأولية، حيث تم افتتاح وتشغيل عيادة بيتونيا بعد إعادة تأهيلها، وافتتاح وتشغيل كل من عيادة بيت الروش وعيادة رافات في جنوب الخليل، وتشغيل عيادة جبارة و كفر اللبد و كفر صور و كفر عبوش في طولكرم، وتم بناء طابق ثاني في عيادة العوجا والانتهاء من تجهيز عيادة عرب الكعابنة في مديرية صحة أريحا. كما تم بناء وتشطيب مبنى مركز صحي دير الغصون، وتشغيل مركز صحي الجلمة ومركز كفر قود ومركز يعبد في محافظة جنين.

وفي إطار العمل على توطين الخدمات الصحية والارتقاء بجودتها، حرصت وزارة الصحة على استمرار جهودها في توطين الخدمات الصحية في فلسطين من خلال العمل على تطوير الخدمات الصحية التخصصية وإدخال خدمات صحية جديدة تساهم في سد الاحتياجات الصحية المجتمعية، كما أن العمل مستمر على تطوير البنية التحتية في المستشفيات بحسب الإمكانيات المتوفرة، حيث تم تشغيل كل من مستشفى الرئيس محمود عباس (حلحول) ومستشفى دورا الحكومي في محافظة الخليل ومستشفى هوغو شافيز بكامل طاقته التشغيلية، وتشغيل مستشفى عتيل بالمرحلة الأولى.

- ✠ تشـــغيل كل من مســـتشـــفى الرئيس محمود عباس (حلحول) ومستشفى دورا الحكومي في محافظة الخليل.
- ✠ تشغيل مستشفى هوغو شافيز بكامل طاقته التشغيلية، وتشغيل مستشفى عتيل بالمرحلة الأولى.

كما تم إفتتاح وتشغيل قسم جراحة العيون في مستشفى المحتسب بالخليل، وتشغيل قسم القسطرة وافتتاح قسم الطوارئ الجديد في مستشفى عالية الحكومي في الخليل، وبناء وتوسعة جديدة تشمل بناء طابقين وتشطيب قسم العيادات الخارجية والصيدلية والعلاج الطبيعي في مستشفى سلفيت، واعادة تأهيل قسم الطوارئ في مستشفى طولكرم وتوسعته، وتم بناء طابقين اضافيين فوق المستشفى البحريني (قسم قلب للأطفال ووحدة عناية حثيثة للأطفال) في مجمع فلسطين الطبي، وتشغيل قسم جراحة وقسطرة قلب الأطفال في مجمع فلسطين الطبي، وتزويد كل من مستشفيات عالية وجنين ويطا وطوباس بأجهزة تصوير طبقي حديثة، والعمل على توسعة أقسام الحضانة وزياده أعداد الحاضنات في المستشفيات الحكومية.

كما أن خدمات وبرامج الصحة العامة المختلفة متوفرة لكافة المواطنين والشرائح المجتمعية، حيث تم توفير عيادة أسنان متنقلة، وتم استحداث خدمة علاجات العصب لذوي الإحتياجات الخاصة تحت تأثير التخدير في المستشفيات الحكومية، وتم تركيب 3 وحدات مركزية لمعالجة النفايات الطبية، ومتابعة البرنامج الوطني لتدعيم الطحين وأيدنه ملح الطعام، وإطلاق الأسبوع الوطني لدعم وتشجيع وحماية الرضاعة الطبيعة، والمتابعة مع اليونيسف بخصوص تحسين ومحاربة نقص فيتامين (أ) عند الاطفال الأقل من 5 سنوات وتزويد فلسطين بكمية من كبسولات فيتامين (أ) واعطاءه للفئة المستهدفة، وتم تحديث البروتوكول الوطني لمرضى سكري الحمل، وتحديث كتيب صحة الأم والطفل.

القطاع الدوائي يوفر كافة الأدوية والمستهلكات الطبية والصيدلانية بجودة عالية وحسب الإحتياجات المحلية ضمن الامكانيات المتاحة، حيث تم تعديل نظام مزاولة مهنة الصيدلة، وتعديل تعليمات تسعير الأدوية وتعديل نظام التسجيل الدوائي بما يساهم في زيادة الرقابة وتخفيض أسعار الأدوية في السوق الدوائي الفلسطيني، وتم مراجعة وتحديث قائمة الأدوية الأساسية بما يساهم في زيادة عدد الأدوية التي توفرها الوزارة وخفض نسبة تحويلات شراء الخدمة، ومراجعة وتحديث تعليمات صرف الأدوية ورسوم المساهمة، وتحديث قائمة العقاقير الخطرة والأدوية والمراقبة من قبل الوزارة وتعميمها، وتعديل سجلات العقاقير الخطرة الخاصة بالصيدليات والمستشفيات والمراكز الطبية، ووضع قوائم بأسعار الأدوية التي يتم التحويل عليها.

- ✠ تعديل نظام مزاولة مهنة الصـــيدلة، وتعديل تعليمات تســـعير الأدوية وتعديل نظام التسجيل الدوائي.

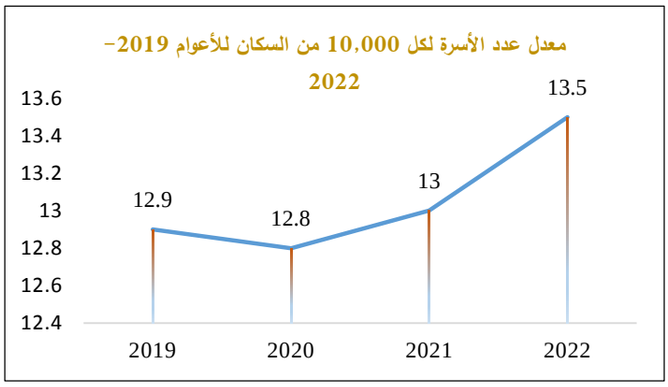

استمرار العمل على مأسسة نظم الجودة في كافة نواحي تقديم الخدمة الصحية ومتابعة تطبيق المعايير الوطنية الخاصة بمبادرة سلامة المريض، ومتابعة آليات تقديم الخدمات للمرضى والإلتزام بحزم الإجراءات الوقائية، وتوافر بيانات المؤشرات الصحية المعتمدة لمتابعة الوضع والأداء الصحي، كما تم إنجاز التقرير الاحصائي السنوي للعام 2022، وتحضير الخطط الصحية بكافة انواعها وتقارير

المتابعة والتقييم، وانجاز برنامج متابعات الكتروني محوسب للتوثيق، وربط برنامج التأمين الصحي الحكومي مع المستشفيات الحكومية ومديريات الصحة العاملة على النظام المحوسب في المحافظات المختلفة.

كما تم الربط ما بين برنامج بيسان (المعمول به في وزارة المالية) وبرنامج التحويلات الطبية من أجل التدقيق المالي، وتنفيذ نظام المعلومات الصحية المحوسب (HIS) في مستشفى دورا – الخليل، وعيادة ام الدالية – الخليل. والسعي لتوفير كوادر بشرية صحية بنسب تتلائم مع الاحتياجات الصحية والنمو السكاني، حيث تم تثبيت 33 موظف، وتعيين 487 موظف من مختلف التخصصات، وإعداد وتجهيز كافة بطاقات الوصف الوظيفي لموظفي وزارة الصحة وعددها 1400 بطاقة حسب الهيكلية المعتمدة لوزارة الصحة.

أما بخصوص جائحة كوفيد 19، حيث أن السياسات والإجراءات اللازمة لمواجهة جائحة كوفيد مستمرة بفاعلية وتتماشى مع توصيات منظمة الصحة العالمية ومستجدات الوضع الوبائي، حيث تم صرف التطعيمات الخاصة، ومتابعة المنحنى الوبائي لمرض كوفيد واستمرار عملية الرصد. ويوضح الرسم البياني التطور الحاصل على مؤشر عدد الأسرة لكل 10 الآف من السكان مقارنة للأعوام (2019–2022).

جدول(22): مؤشرات قياس الأداء المرتبطة بالسياسة الوطنية رقم (27)

المؤشر	مصادر المعلومات والتحقق	خط البيانات المرجعي 2019	الاستهداف 2022	القيمة المحققة 2022
معدل عدد السكان لكل مركز رعاية صحية أولية	وزارة الصحة	6,255	الحفاظ على المعدل	6,435
معدل توفر الأدوية في المستودعات المركزية لوزارة الصحة	وزارة الصحة	%97.0	الحفاظ على المعدل	%83
نسبة تنفيذ مشاريع تطوير وتوسعة البنية التحتية في المرافق الصحية الحكومية حسب الخطط الموضوعة	وزارة الصحة	%80	%85	%80
نسبة تغطية رعاية الحوامل في مراكز وزارة الصحة	وزارة الصحة	%46	%50	(%36.5) [24]
معدلات وفيات الرضع الذين تقل أعمارهم عن سنة لكل 1,000 من المواليد الأحياء.	وزارة الصحة	10.8	10.3	9.5
معدلات وفيات الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 5 سنوات لكل 1,000 مولود حي	وزارة الصحة	12.1	11.7	11.2
معدلات وفيات الأمومة المرصودة الناجمة عن مضاعفات الحمل والولادة والنفاس (إمرأة لكل 100,000 ولادة حية)	وزارة الصحة	19.5	19	21.4
توقع البقاء على قيد الحياة عند الولادة (سنة).[25]	الإحصاء	74	74.2	74.3
نسبة الاشغال في المستشفيات الحكومية	وزارة الصحة	%103.4	%98	%88.5
معدل عدد الأسرة لكل 10,000 من السكان	وزارة الصحة	12.9	13.4	13.5
المختبرات الحاصلة على لقب الآيزو	وزارة الصحة	2	3	5
معدل عدد الاطباء لكل 10,000 نسمة	وزارة الصحة	22.6	23.4	25.5
معدل عدد أطباء الاسنان لكل 10,000 نسمة	وزارة الصحة	7.6	7.9	الضفة الغربية: 13.8 قطاع غزة: NA
عدد التعيينات الجديدة في وزارة الصحة سنويا	وزارة الصحة	–	400	487

[24] بيانات العام 2022، أولية عرضة للتنقيح والتعديل.

[25] مؤشر يدلل على الرفاهية الصحية ونجاح النظام الصحي وجودة الخدمات الصحية وانخفاض المراضة، وكذلك يتأثر بعدة عوامل اجتماعية واقتصادية، لذلك من الصعب ربطه بنتيجة معينة أو هدف محدد، فهو يقيس الأثر الناتج عن تحقق الأهداف متكاملة ومجتمعة وخصوصاً الأهداف الثلاثة الأولى(توفير الخدمات، إدارة الأمراض السارية وغير السارية، نظم الجودة).[25]

4.16 السياسة الوطنية (28): الإرتقاء بصحة المواطن ورفاهيته

لتحقيق هذه السياسة الوطنية لابد من تعزيز برامج إدارة الأمراض المزمنة، وتعزيز الرعاية الصحية الوقائية وتعزيز الوعي والسلوك الصحي للمواطنين، وتبني نهج صحة العائلة.

التطور في تحقيق السياسة الوطنية

وفي مجال العمل على تعزيز برامج إدارة الأمراض السارية وغير السارية والرعاية الصحية الوقائية والوعي الصحي المجتمعي، تم تأسيس مركز سكري تخصصي عدد (2) في كل من مديرية صحة نابلس و بيت لحم، والإنتهاء من المرحلة الثانية من المشروع الوطني للسكري، وتحديث البروتوكول الفلسطيني للأمراض المزمنة (Palestinian PEN Approach)، استحداث الدليل الإرشادي للأمراض المزمنة، والإنتهاء من حوسبة تقارير الأمراض المزمنة والسكري على البرنامج المحوسب DHIS2. كما تم افتتاح 13 عيادة الإقلاع عن التدخين (واقع عيادة واحدة في كل محافظة)، وانجاز البروتوكول الوطني للمساعدة على الإقلاع عن التدخين، وإنجاز ملف المريض الطبي لعيادات الإقلاع عن التدخين.

السيطرة على الأمراض المعدية والأمراض الحيوانية والمشتركة والمنقولة بواسطة المياه أو الغذاء والأمراض الناشئة والأوبئة العالمية يتم بشكل فعال، من خلال البرامج الوقائية والعلاجية المختلفة بما فيها برنامج الطعومات الوطني، كما تم شراء التطعيمات الروتينية وغير الروتينية، وشراء أدوية الإيدز والسل، ورصد الأمراض السارية والمعدية ومتابعة المنحنى الوبائي لها، والحفاظ على تغطية التطعيمات كافة للأطفال لتبقى فوق المستوى المطلوب للحفاظ على مستوى فلسطين المتقدم في هذا المجال، وتم تنفيذ حملة تطعيم ضد شلل الأطفال في محافظة بيت لحم والقدس وذلك بعد عزل الفايروس في مجاري وادي النار.

- تأسيس مركز سكري تخصصي عدد (2) في كل من مديرية صحة نابلس و بيت لحم.
- افتتاح (13) عيادة خاصة بالإقلاع عن التدخين.
- إنجاز البروتوكول الوطني للمساعدة على الإقلاع عن التدخين.

وفي إطار تعزيز وتفعيل الخدمات المقدمة في مراكز علاج الإدمان وإعادة التأهيل، العمل مستمر على توفير الخدمات العلاجية والتأهيلية في المركز الوطني والمراكز المخصصة لذلك مجاناً، كما تم تنظيم المارثون الوطني الأول لعام 2022 والذي يحمل شعار "لا للمخدرات" والذي نظمته وحدة العمل التطوعي.
استمرار تطبيق برنامج التطوير المهني المستمر وبرامج التعليم الصحي المختلفة، حيث تم حوكمة برنامج اطباء الامتياز والبدء باقرار المنهاج الوطني الجديد الموحد لاطباء الامتياز، وتم تنفيذ 3495 دوره تدريبية على منصة التدريب الالكتروني في تخصصات مختلفة، وتم تدريب (650) طبيب امتياز، وعقد دورات تدريبية (BLS) لمجموعة من الكوادر الطبية والصحية في عدة مستشفيات، وبناء قدرات الكوادر الطبية العاملة في أقسام الطوارئ في المستشفيات ومراكز الطوارئ.

جدول 23: مؤشرات قياس الأداء المرتبطة بالسياسة الوطنية رقم (28)

المؤشر	مصادر المعلومات والتحقق	خط البيانات المرجعي 2019	الاستهداف 2022	القيمة المحققة 2022
نسبة العيادات التي تطبق برنامج منظمة الصحة العالمية للأمراض المزمنة في الرعاية الصحية الأولية	وزارة الصحة	إعداد البروتوكولات الوطنية	تطبيق البرنامج في 50% من العيادات	تطبيق البرنامج في 65% من العيادات
نسبة الوفيات (الفئة العمرية 30–60 سنة) التي سببتها أمراض القلب الوعائية من مجموع الوفيات	وزارة الصحة	%5.3	%5.1	%6.1
نسبة الوفيات (الفئة العمرية 30–60 سنة) التي سببتها أمراض السرطان من مجموع الوفيات	وزارة الصحة	%5	%4.8	%4.8
معدل حدوث الإصابات الجديدة بمرض السرطان لكل 100,000 من السكان	وزارة الصحة	(2018) 117.7	الحفاظ على المعدل	(116)[26]
عدد حالات فحص التصوير الشعاعي للثدي في مراكز الرعاية الصحية الأولية	وزارة الصحة	10.339	12,000	7,255
عدد الإصابات الجديدة بأمراض التهاب الكبد الوبائي (باء) لكل 100,000 من السكان (cases & carriers).	وزارة الصحة	13.7	الحفاظ على المعدل	6.9
نسبة تغطية الطعومات للأطفال حسب البرنامج الوطني المعتمد	وزارة الصحة	%100	الحفاظ على المعدل	%100
عدد المحافظات التي تطبق منهج صحة الأسرة	وزارة الصحة	5	9	5

[26] بيانات العام 2022، أولية عرضة للتنقيح والتعديل.

4.17 السياسة الوطنية (29): توفير الأمن والأمان للوطن والمواطن وتعزيز سيادة القانون

تضمنت وثيقة السياسات العامة مجموعة من التدخلات التي تساهم في توفير الأمن والأمان للوطن والمواطن وتعزيز سيادة القانون، تمثلت بضمان السلم الأهلي والأمن العام، وتعزيز القدرة على الاستجابة للكوارث وإدارة الأزمات، وحوكمة قطاع الأمن، وتعزيز القدرات وضمان الاستخدام الأمثل للموارد.

التطور في تحقيق السياسة الوطنية

في إطار الجهود المبذولة لضمان السلم الأهلي وتعزيز الأمن العام، فقد تعاملت الشرطة خلال العام 2022 مع (33,044) جريمة، وقامت بضبط (1,718) قضية مخدرات، وذلك إضافةً إلى عقد عدد من التفاهمات مع العديد من المؤسسات والوزرات فيما يتعلق بتعزيز السلم الأهلي والمجتمعي، إلا أن مؤشر عدد الجرائم لكل (100 ألف) من السكان قد ارتفع إلى (1095) جريمة في العام 2022، الأمر الذي يُعزى لعدة أسباب منها؛ الاحتلال وضعف السيادة على المناطق الفلسطينية، وضعف منظومة العدالة المتمثلة في طول أمد التقاضي والركون للقانون العشائري، إضافة إلى تفشي البطالة وتردي الأوضاع الاقتصادية.

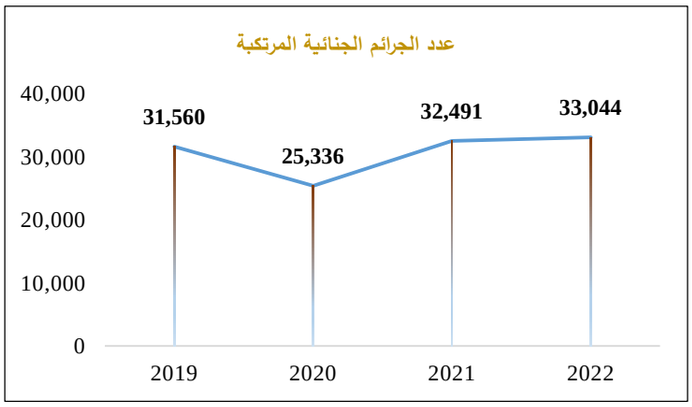

أما في إطار حماية الاقتصاد الوطني والسوق المحلي، فقد تعامل جهاز الضابطة الجمركية مع (5,004) قضية موزعة ما بين ضريبية وجمركية، منها (964) قضية لمنتجات فاسدة ومنتهية الصلاحية، و(256) قضية زراعية لمنتجات ومبيدات زراعية وحيوانية مخالفة، و(525) قضية حول بضائع وأدوية غير حاصلة على تراخيص وممنوعة من التداول.

وتعزيزاً للقدرة على الاستجابة للكوارث وإدارة الأزمات وتحقيق السلامة العامة، تم افتتاح وتشغيل مركزين إطفاء جديدين؛ وهما مركز الجفتلك في أريحا، ومركز بردلة في طوباس، والاستجابة والتعامل مع (15,828) حادث إطفاء وإنقاذ. وفي سياق العمل على متابعة تطبيق إجراءات الوقاية والسلامة العامة في مختلف المنشآت؛ تم منح (26,755) تصريح للمنشآت التجارية والصناعية شملت (10,570) تصريح للمصاعد والأدراج الكهربائية وذلك بعد التأكد من استيفائها لشروط السلامة العامة. وعلى صعيد الجهود المبذولة لرفع الوعي المجتمعي بأمور الوقاية والسلامة العامة، تم تنفيذ مجموعة من البرامج والأنشطة استفاد منها (319,155) مستفيد، شملت عدة قطاعات منها المدارس والجامعات والمؤسسات المدنية والأجهزة الأمنية والمخيمات الصيفية. ورفعاً لمستوى أداء طواقم الدفاع المدني، تمت المشاركة في (187) دورة محلية وخارجية استفاد منها (1,228) ضابطاً، كذلك شارك (51) ضابطاً في (15) مؤتمر وورشة عمل ومهمات خارجية.

- افتتاح وتشغيل مركز إطفاء الجفتلك في أريحا، ومركز بردلة في طوباس.
- منح (26,755) تصريح للمنشآت التجارية والصناعية بعد التأكد من استيفائها لشروط السلامة العامة.

وتأكيداً على أهمية تنمية الموارد البشرية وبناء قدرات قوى الأمن، عملت هيئة التدريب العسكري على تطوير وتنفيذ البرامج التدريبية التأسيسية لمنتسبي قوى الأمن، حيث تم تنفيذ (310) دورة تدريبية داخلية وخارجية، وبلغ عدد المستفيدين (8,649) مستفيد. كما تم عقد (4) ورش عمل حول نشر الثقافة الدستورية ودورات تدريبية أخرى بالشراكة مع المعهد القضائي الفلسطيني استفاد منها (155) قاضياً وعضو نيابة من مرتب هيئة القضاء العسكري.

وفي إطار تحقيق الكفاءة والفعالية في إدارة الموارد المتاحة وضمان الاستخدام الأمثل لها، تم استكمال العمل على تطوير الهياكل التنظيمية لدى الأجهزة الأمنية، واستكمال العمل على مشروع الضمان الصحي، إضافةً إلى متابعة مشروع تعديل قانون الخدمة في قوى الأمن الفلسطينية. وفي السياق ذاته، تم تشغيل ورشة الصيانة الروتينية في المقر الرئيسي لهيئة الإمداد والتجهيز في محافظة رام الله، واستكمال تأثيث مقر هيئة القضاء العسكري في محافظة بيت لحم، وشراء وتجهيز

- تنفيذ (310) دورة تدريبية داخلية وخارجية استفاد منها (8,649) منتسب.
- استحداث مركزين طبيين، ومركزية إسعاف وطوارئ رام الله.

ثلاثة مركبات بثلاجات متنقلة لنقل التموين، وتوزيع قائمة من المعدات الرئيسية على الأجهزة الأمنية وفقاً لاحتياجاتهم، وإنشاء وتشغيل نظام إدارة المستودعات في دائرة التجهيز، وتطوير نظام محوسب لربط فروع هيئة الإمداد والتجهيز بالمقر الرئيسي.

وفي سبيل تحسين جودة الخدمات الطبية المقدمة لمنتسبي قوى الأمن وعائلاتهم، فقد بلغ عدد المراكز الطبية المستحدثة (2)، كما تم استحداث مركز إسعاف وطوارئ رام الله، واستبدال وتجهيز الوحدة الطبية في سلفيت، حيث بلغ عدد الوحدات الطبية المجهزة (15) وحدة، بالإضافة إلى عقد (5) دورات متخصصة استهدفت عدداً من الممرضين والأطباء.

- ✠ إطلاق العمل على إصدار الجواز البيومتري.
- ✠ إنجاز مشروع التدقيق التشاركي بالإضافة إلى مشروع المنهاج التدريبي داخل المؤسسة الأمنية.

وتعزيزاً للنوع الاجتماعي، تم إنجاز مشروع التدقيق التشاركي بالإضافة إلى مشروع المنهاج التدريبي داخل المؤسسة الأمنية؛ حيث بلغ عدد المستفيدين (620) مستفيداً، إضافةً إلى استكمال العمل على مشروع تمكين النساء حيث استفاد منه (45) مستفيداً، وتم إصدار قرار لتعديل إجازة الأمومة للنساء في قوى الأمن لـ (90) يوم بدل (70) يوم.

وسعياً للارتقاء بمستوى الخدمات العامة المقدمة للمواطن، حققت وزارة الداخلية تقدماً ملحوظاً على مستوى تقديم الخدمات للمواطنين؛ حيث تم إطلاق العمل على إصدار الجواز البيومتري، في حين بلغ عدد المعاملات المنجزة للأحوال المدنية (666,309) معاملة، وعدد معاملات الخدمات والجوازات (401,856) معاملة، وعدد معاملات خدمات الشؤون العامة (18,798) معاملة، وعدد معاملات خدمات الجمعيات (247) معاملة. كما تم إنجاز تعديل قانون الجمعيات، وإنجاز مشروع قانون كتبة العرائض.

جدول(24): مؤشرات قياس الأداء المرتبطة بالسياسة الوطنية رقم (29)

المؤشر	مصادر المعلومات والتحقق	خط البيانات المرجعي 2019	الاستهداف 2022	القيمة المحققة 2022
عدد الجرائم لكل 100 ألف من السكان	الشرطة	1052 جريمة	تخفيض عدد الجرائم بمعدل 50	1095
نسبة السكان الذين تصلهم الخدمة من مراكز الدفاع المدني	الدفاع المدني	%67.2	%72.2	%64.5
معدل وقت الاستجابة للحوادث في الدفاع المدني	الدفاع المدني	12 دقيقة	12	12
عدد الخطط التطويرية المحدثة لقوى الامن	وزارة الداخلية	0	18	18
عدد الشكاوى بحق منتسبي المؤسسة الامنية	الاستخبارات العسكرية	1746	1706	1794
عدد التجاوزات لدى منتسبي المؤسسة الأمنية	الاستخبارات العسكرية	1034	994	787
عدد القضايا الواردة للنيابة العسكرية	القضاء العسكري	2667	2627	2684
عدد القضايا المحولة للمحاكم العسكرية	القضاء العسكري	1435	1395	1457
نسبة الضباط إلى الافراد	هيئة الادارة والتنظيم	%44	%40	%56.4

4.18 السياسة الوطنية (30): توفير الاحتياجات الأساسية للتجمعات السكانية

تضمنت وثيقة السياسات العامة مجموعة من التدخلات التي تساهم في توفير الاحتياجات الأساسية للتجمعات السكانية، تمثلت بربط التجمعات السكانية بشبكات المياه النظيفة وشبكات الصرف الصحي، وبمصادر الطاقة التي يمكن الاعتماد عليها، وتطوير أنماط النقل المتعدد وتحقيق التكامل بينها وانتهاج النقل الذكي ومتعدد الوسائط، وتحسين جودة خدمات النقل المقدمة للمواطنين وتعزيز السلامة المرورية، وتوفير الإسكان ميسور التكلفة، وضمان الأمن الغذائي للسكان.

التطور في تحقيق السياسة الوطنية

تواصل الوزارات والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة جهودها في توفير الاحتياجات والخدمات الأساسية للتجمعات السكانية في مختلف القطاعات وذلك انسجاماً مع الأولوية الوطنية المتمثلة بمجتمع متماسك قادر على الصمود والتنمية.

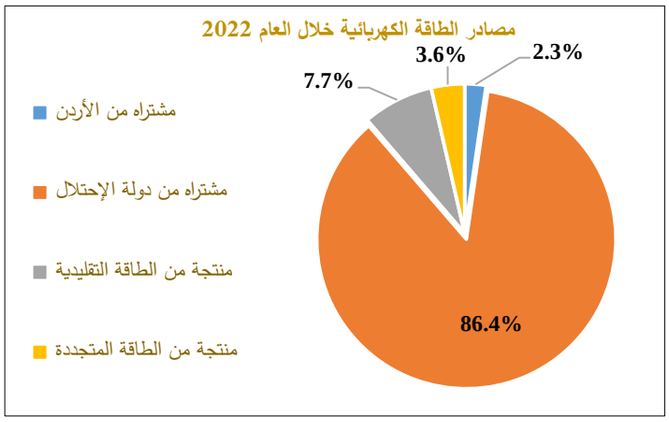

وعلى هذا الصعيد تبذل سلطة الطاقة جهوداً لتنويع مصادر الطاقة الكهربائية وتخفيف الاعتماد على مصدر واحد (دولة الاحتلال) من خلال مشاريع الربط مع الدول المجاورة، حيث تم الإنتهاء من بناء محطة تحويل الرامة على الحدود الفلسطينية الأردنية وتشغيلها بتاريخ 24 آب، 2022 مما ساهم في زيادة كمية الكهرباء الموردة من الأردن لتصل إلى 80 ميغا واط بزيادة قدرها 40 ميغا واط عن القدرة قبل إنشاء المحطة، لترتفع بذلك نسبة الطاقة المستوردة من الأردن من 1.3% في العام 2019 إلى 2.3% في العام 2022، وهذا بدورة أدى إلى معالجة مشكلة نقص الكهرباء في محافظة أريحا والأغوار.

في حين ما زال الاعتماد الأكبر في شراء الطاقة الكهربائية على دولة الاحتلال، حيث وصلت كمية الطاقة الكهربائية المشتراه من دولة الاحتلال في العام 2022 إلى 7,784,715 (ميغا واط ساعة)، ولم يتم إتخاذ أي إجراء من قبل الجانب المصري بخصوص إعادة تشغيل الخطوط القائمة أو توسعتها. ويوضح الرسم أعلاه نسب الطاقة الكهربائية المشتراه والمنتجة محلياً خلال العام 2022.

- بناء محطة تحويل الرامة على الحدود الفلسطينية الأردنية وتشغيلها بتاريخ 24 آب، 2022 مما ساهم في معالجة مشكلة نقص الكهرباء في محافظة أريحا والأغوار.
- بناء حوالي 127 كيلومتر من شبكات التوزيع لتغذية مراكز الأحمال من خلال محطات التحويل الرئيسية.
- تأهيل 174 كم من خطوط الضغط المتوسط في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وواصلت سلطة الطاقة جهودها في **ترشيد استهلاك الطاقة في القطاعات المختلفة**، لتصل كمية الطاقة الكهربائية التي تم توفيرها في مختلف القطاعات خلال العام 2022 حوالي 50 غيغا واط ساعة، حيث تم توفير 35 غيغا واط ساعة من خلال تنفيذ مجموعة من أنشطة الخطة الوطنية لكفاءة الطاقة، و8 غيغا واط ساعة من خلال تنفيذ 3 مشاريع ضمن برنامج (Sunref Palestine)، و7غيغا واط ساعة من خلال استبدال 6,350 وحدة إنارة طرق عادية بأخرى موفرة للطاقة (LED).

وعلى صعيد بناء **محطات تحويل الطاقة الكهربائية وتطوير مغذيات مراكز الأحمال** والتي ستساهم في رفع القدرة الكهربائية، تم بناء حوالي 127 كيلومتر من شبكات التوزيع لتغذية مراكز الأحمال من خلال محطات التحويل الرئيسية، وإنجاز المرحلة الأولى والثانية من مشروع بناء خطوط التغذية لمدينة طولكرم لتغطية العجز في القدرات الكهربائية الواصلة بين منطقة دير شرف وعنبتا، وتزويد بلدية طولكرم بأربعة مولدات بقدرة (500 ك.ف.أ) للمولد الواحد، وبإنتظار تراخيص المرحلة الثالثة من الجانب الإسرائيلي. وجارٍ العمل لتأمين مخصص مالي جديد لإعادة طرح العطاء الخاص ببناء خط مغذي للشعراوية، حيث لم يتقدم أي من المقاولين للعطاء الأول.

إضافة إلى ذلك تم الحصول على الموافقات الأولية من الجانب الإسرائيلي لبناء محطة تحويل أريحا على الجهد (132 ك.ف.أ) مزودة بالكهرباء من الأردن، والإنتهاء من تحديد الشروط المرجعية تمهيداً لإعداد دراسات الجدوى. يبين الرسم البياني المجاور قيم مؤشر الحمل الأقصى في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغ الحمل الأقصى للنظام الكهربائي في الضفة الغربية خلال العام 2022 حوالي 1,230 ميغا واط مقابل 1,204 ميغا واط في العام 2019 (خط البيانات المرجعي) بنسبة نمو بلغت 2.16%، في حين بلغت قيمته في العام 2021 حوالي 1,284 ميغا واط. وفي قطاع غزة بلغ الحمل الأقصى 669 ميغا واط في العام 2022 بنسبة نمو 12.4% مقارنة بالعام 2019.

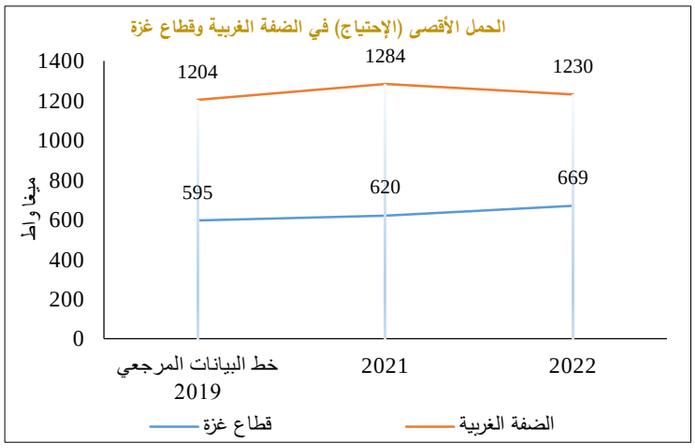

ولضمان توافق نظام التوزيع على الضغط المتوسط مع محطات التحويل تم تأهيل 174 كم من خطوط الضغط المتوسط في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتوريد المواد اللازمة لتأهيل وتوسيع شبكات توزيع الكهرباء في الضفة الغربية بطول 15 كم وجارٍ العمل على استلام وصرف المواد لموزعي الكهرباء، وتم توريد المواد اللازمة لتجميع بعض نقاط الربط الكهربائية المبعثرة في مناطق الضفة الغربية، علماً أن عدد نقاط الربط مع الجانب الإسرائيلي يصل إلى 214 نقطة. إضافة إلى ذلك تم تزويد مواد كهربائية لقرية خلة المي كمساعدات طارئة. يوضح الرسم البياني المجاور حجم استهلاك القطاعات المختلفة من الكهرباء خلال العام 2022.

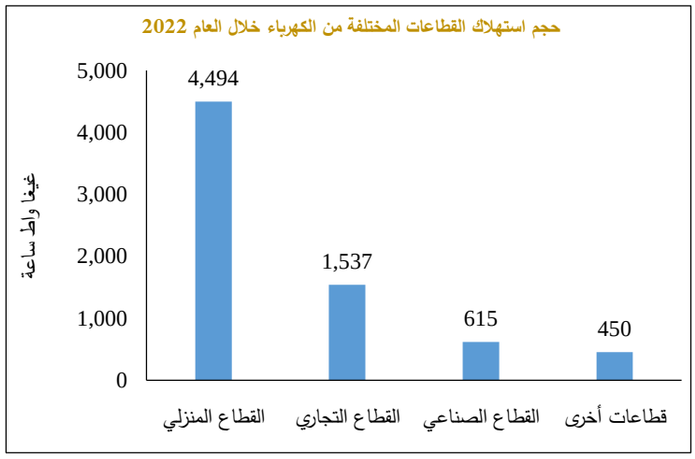

وفي سبيل تزويد جميع المواطنين بالمياه بطريقة مستدامة ومن مصادر موثوقة من خلال **زيادة كمية المياه المتاحة وربط التجمعات السكانية بشبكات المياه النظيفة**، عملت سلطة المياه الفلسطينية على تنفيذ عدة مشاريع خلال العام 2022، حيث تم الانتهاء من تنفيذ ثلاثة مشاريع إنشاء وتأهيل شبكات مياه داخلية بما يشمل إنشاء خطوط ناقلة رئيسية وخطوط توزيع ووصلات منزلية وتركيب عدادات مياه لعدة قرى في الأغوار الشمالية (قرية بردلة، قرية مرج الغزال، قرية مرج نعجة)، والإنتهاء من إنشاء خزان مياه معلق بسعة 500 متر مكعب وإنشاء خط ناقل بطول 120 متر في قرية بيت إيبا، والإنتهاء من إنشاء خزان مياه بسعة 500 متر مكعب وخط ناقل بطول 855 متر في بلدية كفل حارس/محافظة سلفيت، وإنجاز المرحلة الأولى من مشروع تأهيل شبكة المياه الداخلية في قرية عينابوس، حيث تم إنشاء خط ناقل بطول 700 متر، وخطوط توزيع بطول 400 متر ووصلات منزلية بطول 2600 متر، والإنتهاء من التأهيل الجزئي لشبكة المياه الداخلية في قرية حارس، حيث تم تمديد خطوط شبكة مياه بأقطار مختلفة بطول حوالي 5 كم. كما تم الإنتهاء من تأهيل شبكة المياه في دوما ومجدل بني فاضل من خلال مجلس الخدمات المشترك لقرى جنوب نابلس، حيث تم توريد وتركيب خطوط مياه بأقطار مختلفة بطول 7.7 كم، وتم إنشاء خزان بسعة 300 متر مكعب وتأهيل شبكة المياه وإنشاء خط ناقل بطول 410 متر في عين البيضا، والإنتهاء من تأهيل شبكة مياه كفيرت بطول 1,276 متر، والإنتهاء من إعاده تأهيل خزان وشبكة مياه داخلية لمجلس قروي قيرة/ سلفيت.

- إنجاز 95% من عقد إنشـــاء المرحلة الثانية والثالثة من مشـــروع توسعة محطة تحلية مياه البحر للمحافظات الجنوبية محدودة الكمية في قطاع غزة STLV بقدرة 14000 كوب/اليوم.
- استكمال العمل في مشروع محطة التحلية في المحافظات الوسطى والجنوبية "المرحلة الأولى"، حيث تم إنجاز 45% من تشـــكيل/ هيكلة نظام توزيع المياه للوســـطى، وتطوير وتأهيل 7 خزانات قائمة، وتنفيذ أعمال تطوير الآبار القائمة وانجاز 95% من أعمال تمديد خطوط الأنابيب.
- الإنتهاء من تنفيذ مشروع الحصاد المائي في قطاع غزة.

إضافة إلى المشاريع المنتهية فإن العمل مستمر على إنجاز عدة مشاريع أخرى، حيث تم إنجاز 95% من إنشاء خط ناقل مدينة الظاهرية/الخليل الذي يبلغ طوله 3000 متر، وإنجاز 85% من بناء خزان وخط ناقل ومحطة ضخ في صانور/ جنين، وإنجاز ما نسبته 84% من مشروع إنشاء شبكة مياه داخلية لحي الرشيد/ طولكرم، و70% من إنشاء خزان مياه وخطوط ناقلة وتأهيل أجزاء من شبكة المياه الداخليه قرية جبع/ جنين، وإنجاز حوالي 60% من مشروع إنشاء خطوط وخزان معلق لقرية كفر صور/ طولكرم، وحوالي 20% من حفر بئر جنزور. تجدر الإشارة أن نسبة الأسر المربوطة بالشبكة العامة للمياه وصلت إلى 94.5% في العام 2022.

وصلت كمية المياه المنتجة خلال العام 2022 من المصادر التقليدية حوالي 150 مليون متر مكعب في الضفة الغربية بنسبة إرتفاع وصلت إلى 3.6% عما كانت عليه في العام 2019، في حين انخفضت بنسبة 7.4 مقارنة بالعام 2021. وتم إمداد المحافظات الجنوبية بالمياه المشتراه من شركة ميكروت، والتي وصلت إلى حوالي 18.5 مليون متر مكعب خلال العام 2022، في حين وصلت كمية المياه المشتراة من شركة ميكوروت في الضفة الغربية حوالي 83.8 مليون متر مكعب. يوضح الرسم البياني المجاور كمية المياه المشتراة من دولة الاحتلال لعدة سنوات مختارة منذ العام 2016، ويلاحظ الإزدياد المستمر في كمية المياه المشتراة من دولة الاحتلال، إذ بلغت 60.3 مليون متر مكعب في العام 2010 ووصلت إلى حوالي 102.2 مليون متر مكعب في العام 2022.

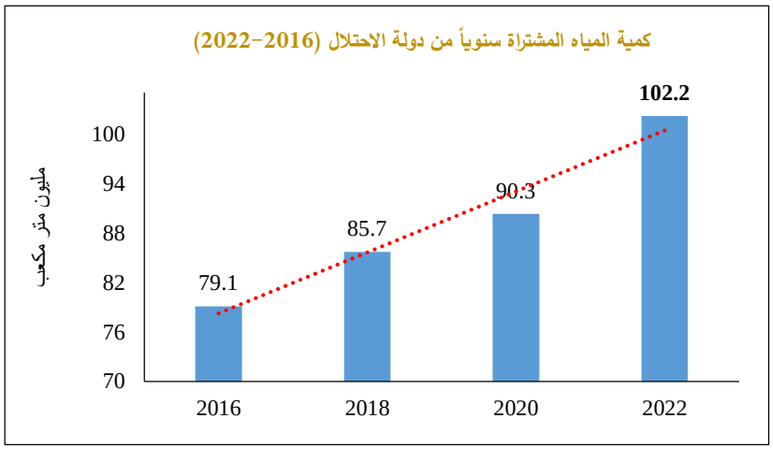

ومع ذلك، ما زال معدل استهلاك الفرد الفلسطيني للمياه **أقل من الحد الأدنى الموصى به عالمياً** حسب معايير منظمة الصحة العالمية وهو 100 لتر في اليوم، وذلك نتيجة السيطرة الإسرائيلية على أكثر من 85% من المصادر المائية الفلسطينية، واستمرار العمل ضمن البند 40 من اتفاقية أوسلو وكافة ملحقاتها بما في ذلك آليه عمل لجنة المياه المشتركة وإعاقات ما يسمى بالإدارة المدنية، حيث بلغ معدل استهلاك الفرد الفلسطيني للمياه خلال العام 2022 حوالي 86.3 لتر في اليوم، وتعاني العديد من محافظات الوطن من نقص حاد في احتياجها من المياه وتزداد الفجوة بشكل ملحوظ ما بين حجم الطلب والعرض على المياه، إذ تصل حصة الفرد من مياه الشرب إلى 55.3 لتر لكل فرد في اليوم في محافظتي بيت لحم والخليل وتصل إلى حوالي 70.4 لتر في اليوم لكل فرد في محافظة جنين، وفي المحافظات الجنوبية تعد محافظة رفح الأقل نصيباً في حصة الفرد من مياه الشرب، حيث تصل إلى 72.6 لتر لكل فرد في اليوم. ويوضح الرسم البياني المجاور "المعدل اليومي للاستهلاك المنزلي للفرد من المياه" في مختلف محافظات الوطن الشمالية والجنوبية.[27]

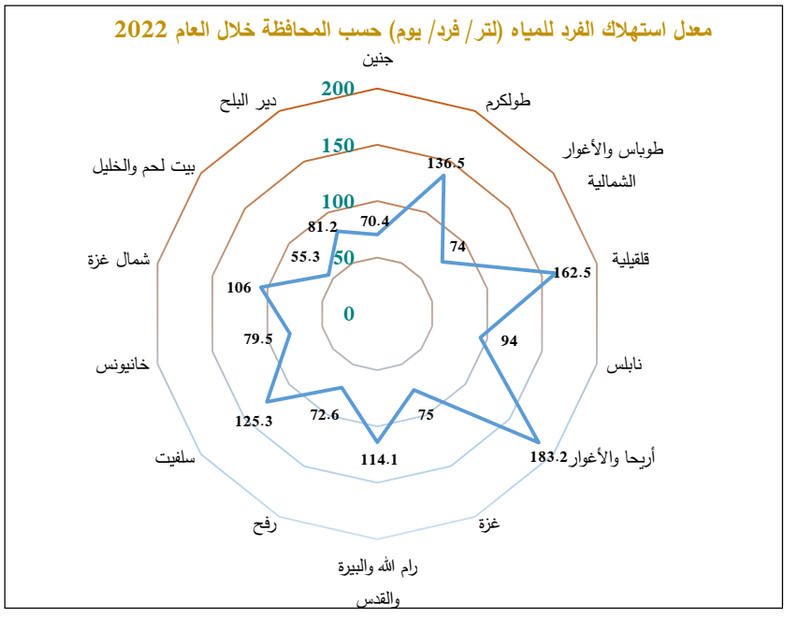

كذلك فإن **غياب العدالة في توزيع الموارد المتاحة** أدى إلى تفاقم هذا النقص في حصـــة الفرد التي يحصـــل عليها من المياه، حيث أن هناك العديد من التجمعات الســكانية لا يزيد فيها معدل اســتهلاك الفرد من المياه عن 30 لتر في اليوم، بينما يزيد هذا المعدل عن 100 لتر في اليوم في تجمعات أخرى، وأيضاً فإن العديد من شبكات المياه الموجودة في التجمعات السكانية لا تخدم جميع السكان.

[27] بيانات العام 2022 الخاصة بمعدل استهلاك الفرد من مياه الشرب، أولية عرضة للتنقيح والتعديل.

يوضح الرسم البياني التالي عينة عشوائية لمعدل استهلاك الفرد اليومي من المياه على مستوى الهيئات المحلية[28]. يتضح من الرسم البياني التفاوت الحاد في كميات المياه الموفرة للمواطنين، فمثلاً لا يتجاوز معدل استهلاك الفرد اليومي من المياه 28 لتراً في مدينة يطا، كذلك لا يزيد هذا المعدل عن الـ 50 لتراً للفرد في اليوم في مادما والمغير وعصيرة الشمالية وبني نعيم. إضافة إلى ذلك هناك أيضاً العديد من الهيئات المحلية التي يتراوح فيها معدل استهلاك الفرد اليومي ما بين 50 و100 لتر، في حين يزيد هذا المعدل عن الـ 100 لتر يومياً للفرد في عدة هيئات محلية كعتيل وبيت حانون وباقة الشرقية والنصارية وقلقيلية.

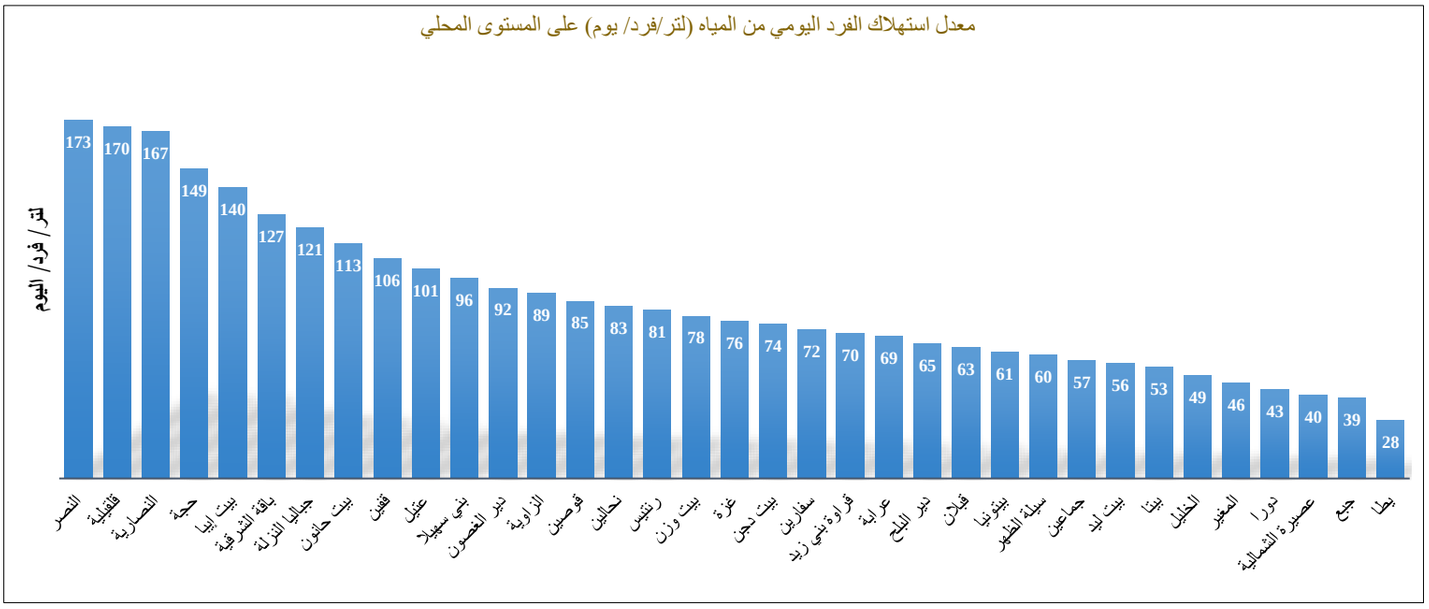

وفي ظل الوضع المائي الفلسطيني من حيث الندرة والسيطرة الإسرائيلية، لا بد وضع الأولويات الوطنية لتوزيع كميات المياه المتوافرة ما بين المناطق الجغرافية والقطاعات المختلفة (القطاع المنزلي، القطاع الزراعي، القطاع الصناعي) لضمان العدالة في التوزيع بين المناطق المختلفة، وتفعيل القوانين والتشريعات التي تنص على الملكية العامة للمياه، وتوزيع البرامج والمشاريع في قطاع المياه على المناطق الفلسطينية المختلفة حسب الحاجة لضمان عدالة وديمومة الخدمة المقدمة للمواطنين، وتنفيذ برامج تشجع المزارعين على إتباع أساليب وأنظمة ري حديثة وفعالة تعمل على تقليل نسبة استهلاك القطاع الزراعي من المياه، وتوسعة تنفيذ برامج ومشاريع أنظمة حصاد مياه الأمطار وتشجيع استخدام المياه العادمة المعالجة في القطاع الزراعي ضمن المعايير المعمول بها.

ولتحسين جودة خدمات النقل المقدمة للمواطنين، تم إطلاق خدمة تجديد رخصة القيادة من خلال منظومة حكومتي، والعمل على إعادة تأهيل الطابق الأول وبناء الطابق الثاني لمقر مديرية دورا، والإنتهاء من أرشفة حوالي 350 ألف ملف إلكترونياً بما يعادل 25% من مجمل جميع الملفات، وإصدار حوالي 320 ألف رخصة سياقة ممغنطة، وتجديد 12,301 رخصة تشغيل عمومي، وتسجيل 32,890 مركبة جديدة، هذا بالإضافة إلى تقديم خدمات الفحص النظري والعملي لرخص السياقة.

وسعياً للوصول إلى شبكة طرق ومواصلات مؤهلة ومصممة وفق المعايير الدولية، عملت وزارة النقل والمواصلات على المصادقة على 40 مشروع استثماري بعد دراسة المقاطع الطولية والعرضية للطرق بالإضافة إلى دراسة الأثر المروري، والمصادقة على 19 مشروع هيكلي تخص الطرق واستعمالات الاراضي لعدة بلدات في مختلف المحافظات حيث تم مطابقتها للمعايير التصميمية، والمصادقة على 105 من مشاريع الطرق حسب معايير تصميمية معتمدة ومعايير السلامة المرورية والتي تشمل تغيير صفة استعمال أو تعديل في مسارات بعض الطرق أو اقتراح طرق جديدة خارج المخطط الهيكلي للبلدات، والمصادقة على 82 مخطط خارج المخططات الهيكلية للبلدات شملت تغيير صفات استعمال زراعي لصناعي وتعديل المسارات أو العروض أو إلغاء بعض الطرق وغيرها، وتم الكشف على 320 مهنة مواصلات (مدارس سياقة، شركات تأجير سيارات، محلات قطع سيارات، ..إلخ) من أجل التحقق من معايير السلامة المرورية في الموقع، وتم ختم 268 منها في جميع المحافظات لمطابقتها المعايير.

[28] مصدر البيانات: تقرير أداء مقدمي الخدمات والصرف الصحي في فلسطين (بيانات أولية).

وعملت وزارة الأشـغال العامة والإسـكان على اسـتكمال تنفيذ مشـاريع طرق مطروحة في الأعوام السـابقة، والإنتهاء الفعلي من إعادة تأهيل 12.4 كم وصـيانة 33.6 كم خلال العام 2022. وباسـتخدام آليات وطواقم الوزارة تم شـق 55 كم من الطرق الزراعية، وشق 40 كم من الطرق الرابطة.

- إعادة تأهيل 12.4 كم وصيانة 33.6 كم خلال العام 2022.
- شـق 55 كم من الطرق الزراعية، وشـق 40 كم من الطرق الرابطة، وذلك باسـتخدام آليات وطواقم وزارة الأشغال العامة والاسكان.
- اسـتكمال تصـميم طريق واد النار البديل، ومتابعة أعمال طرحه للإعتراضـات والتخمين مع الجهات الشـريكة، وعمل تأهيل مسـتثمرين وطرح عطاء لتقديم عروض لتنفيذ الطريق البديل.

وعلى صـعيد معالجة النقاط السـوداء على الطرق، تم تنفيذ مشـروعين بتمويل من البنك الإسـلامي للتنمية، تمثل المشـروع الأول بطريق (بيتونيا–عين عريك) بقيمة 2.5 مليون دولار وبطول 8 كم، من خلاله تم معالجة عدة مقاطع خطرة على طول الطريق، والثاني تمثل بإعادة تأهيل طريق (بيت عوا–ديرسـامت–دورا) بقيمة 2.1 مليون دولار، من خلاله تم معالجة مقطع (طروسـا) الخطر، وتم أيضـاً طرح عطائين لتنفيذ حلول لمقطعين خطرين، حيث تم ترسية عطاء طريق (الجاروشية –ديرالغصون) والمباشرة في تنفيذه، في حين تم إلغاء العطاء الثاني (مفرق سـيكال/ كفر عقب) بسـبب الفرق الكبير في الأسـعار ما بين العطاء وسعر المقاول.

وعملت الوزارة على استكمال أعمال الحالات الطارئة للمشاريع المطروحة في العام 2021 وتنفيذ 7 مشاريع منها، وتنفيذ أعمال مواجهة الحالات الطارئة الناتجة عن الأحوال الجوية في عدد من المحافظات حيث تم الانتهاء من تنفيذ 4 مشاريع والمباشرة في تنفيذ 3 مشاريع أخرى.

إضافة إلى ذلك تم إعداد وثائق العطاء وطرحها وترسية جزءً منها خلال العام 2022 لمجموعة من مشاريع الطرق الجديدة في مختلف المحافظات (إعادة تأهيل، صيانة، إنشاء)، حيث تم طرح 29 عطاء وترسية 12 منها، وإحالة 5 مشاريع إحالة مبدئية، ومباشرة أعمال التنفيذ لـ 7 مشاريع في شهر تشرين ثاني، وبإنتظار استكمال الإجراءات للمشاريع المتبقية، وتم طرح 6 مشاريع جديدة لتنفيذ أعمال الإصلاحات في المحافظات المختلفة، وترسية 4 منها، وطرح عطائي طرق بطول كلي 4.5 كم بتمويل من صندوق النقد العربي سيتم العمل بهما في بداية العام القادم.

وفيما يتعلق بأعمال تصميم الطرق، تم استكمال تصميم طريق واد النار البديل الذي تم طرحه في العام السابق، ومتابعة أعمال طرحه للإعتراضات والتخمين مع الجهات الشريكة، وعمل تأهيل مستثمرين وطرح عطاء لتقديم عروض لتنفيذ الطريق البديل. كذلك تم استكمال تصميم مشاريع طرق بطول 31.6 كم من المشاريع التي تم طرحهما في العام السابق، وطرح 3 مشاريع لتنفيذ أعمال التصميم لـ 65.4 كم من الطرق، وإحالة هذه العطاءات إحالة مبدئية تمهيداً لإعطاء أمر المباشرة.

يلاحظ أن تكرار تأخر اعتماد وتحرير المخصصات المالية للمشاريع المعتمدة ضمن الموازنة العامة، وعدم الإلتزام بصرف تلك الموازنات حسب قانون الموازنة، أدى إلى عدم تنفيذ العديد من المشاريع المخطط لها في قطاع الأشغال العامة والاسكان، حيث ساهم ذلك في تأخر طرح العطاءات من قبل الإدارة العامة للوازم، فضلاً عن إعادة طرح عدداً منها عدة مرات نتيجة لإحجام المقاولين عن التقدم للعطاءات الحكومية بسبب عدم الالتزام بعملية الصرف في الوقت المحدد، وهذا بدوره أثر على الأولويات والأهداف المحددة وأعاق تنفيذ المشاريع المخطط لها، وانعكس بدوره على زيادة حجم الاحتياجات المستقبلية وتراكمها دون القدرة على تنفيذها.

يوضح الرسم البياني التالي مقارنة ما بين الموازنة التطويرية المقرة في قانون الموازنة 2022 لمشاريع وزارة الأشغال العامة والاسكان وما تم صرفه (تحريره) من قبل وزارة المالية على هذه المشاريع، إضافة إلى الاعتماد المالي والصرف من قبل المانحين، حيث لم تتعدى نسبة الصرف الفعلي 6.3% من الموازنة التطويرية المقرة للعام 2022 حيث بلغت 8.7 مليون شيكل، وبلغت قيمة الصرف المالي من المانحين حوالي 10.4 مليون شيكل. كذلك فإن إحجام المقاولين والموردين عن المشاركة في تنفيذ العطاءات الممولة من خلال وزارة المالية بسبب التأ خر في دفع مستحقاتهم أدى إلى تأخر بعض

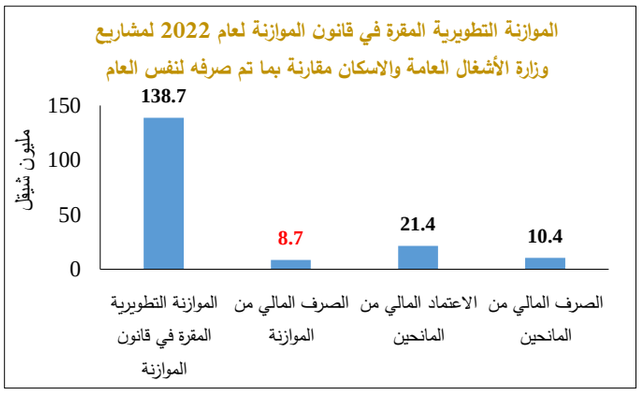

العطاءات المطروحة وإلغاء البعض الآخر خلال العامين 2021–2022، إضافة إلى ذلك فإن ارتفاع أسعار المواد والمعدات يشكل عبئاً على المؤسسات الحكومية لعدم أخذ ذلك عند إعداد المخصص المالي للمشاريع، وبالتالي اللجوء لطرح العطاء أكثر من مرة.

وأدى عدم إقرار قانون الطرق إلى تعطيل عملية استكمال مسودة الأنظمة المنبثقة عن القانون، مما ينعكس بشكل سلبي على تطوير شبكة الطرق مع إزدياد التعديات عليها، وأدى عدم استكمال تحديث بيانات شبكة الطرق، إلى صعوبة في تحديد الأولويات بشكل فعال من قبل وزارة الأشغال العامة والاسكان وخصوصاً في ظل كثرة الاحتياجات، علماً أن شبكة الطرق المحدثة التابعة للوزارة لا تتجاوز نسبة 45%.

وعلى الرغم من بعض الأنشطة المنفذة من قبل وزارة النقل والمواصلات في سبيل **توفير بيئة مرورية آمنة** كإعادة التنظيم المروري في مواقع النقاط الخطرة والتوعية المرورية لطلبة المدارس وفحص المركبات من خلال دوريات السلامة على الطرق ومراكز الدينمومترات..إلخ، إلا أن هذه الجهود لم تسهم في تخفيف حوادث السير وما ينتج عنها من إصابات ووفيات وأضرار بل وعلى العكس فإن عدد الحوادث المرورية في إزدياد، حيث بلغ عدد الحوادث المرورية خلال العام 2022 في الضفة الغربية 16,508 حادث بنسبة زيادة وصلت إلى 16.2% مقارنة بالعام السابق، وبنسبة زيادة 25.4% عما كانت عنه في العام 2019، ونتج عن الحوادث المرورية 144 حالة وفاة خلال العام 2022 بنسبة زيادة 8.3% عن العام السابق وبنسبة زيادة 30.9% و18.3% عما كانت عليه في عامي 2020 و2019 على التوالي.

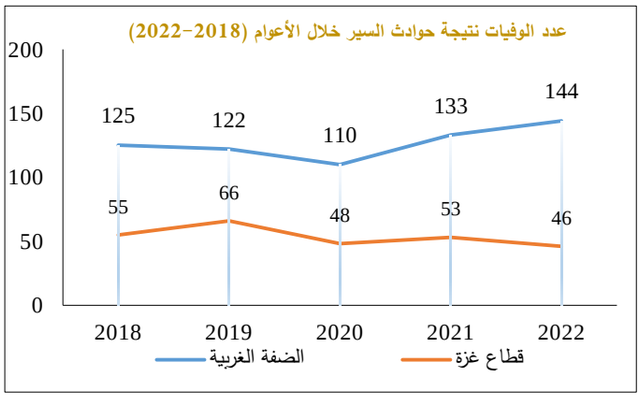

أما في قطاع غزة فقد بلغ عدد حالات الوفاة الناتجة عن حوادث السير خلال العام 2022 ما مجموعه 46 حالة وفاة، بنسبة إنخفاض 13.2% مقارنة بالعام السابق، ومع ذلك فإن عدد الوفيات ما زال مرتفعاً. يوضح الرسم البياني أعلاه عدد الوفيات الناتجة عن حوادث السير في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الأعوام 2018–2021، ويتضح من البيانات أن عدد الوفيات ما زال مرتفع ولم يتم تحقيق الاستهدافات المعلن عنها خلال السنوات الأربعة السابقة المتمثلة بتخفيض عدد الحوادث والإصابات الناتجة عنها بنسبة 10% سنوياً.

وعلى مستوى محافظات الضفة الغربية، شهدت محافظة الخليل خلال العام 2022 أعلى عدد وفيات نتجت عن حوادث الطرق مقارنة بباقي المحافظات، حيث وصل عدد الوفيات إلى 47 وفاة وعدد الإصابات 1,990 إصابة منها 76 إصابة خطيرة. في حين سجلت محافظة نابلس أعلى عدد إصابات نتجت عن حوادث الطرق، حيث وصل عدد الإصابات إلى 2,773 إصابة منها 30 إصابة خطيرة ونتج عن هذه الحوادث 18 حالة وفاة كثاني محافظة من حيث عدد الإصابات والوفيات. وسجلت محافظة طوباس أقل عدد حالات وفاة خلال العام 2022 والتي وصلت إلى وفاتين، علماً أن عدد الإصابات التي نتجت عن حوادث الطرق فيها وصلت إلى 372 إصابة منها 3 إصابات خطرة. ويبين الرسم البياني أعلاه عدد الوفيات الناتجة عن حوادث السير مصنفة على محافظات الضفة الغربية خلال العام 2022. إن خفض عدد حوادث السير وما ينتج عنها من وفيات وإصابات لن يتم إلا بتنفيذ مجموعة من التدخلات والإجراءات بشراكات حقيقية من قبل الجهات ذات العلاقة (وزارة النقل والمواصلات، وزارة الأشغال العامة والإسكان، وزارة الداخلية/ جهاز الشرطة، الجهاز القضائي).

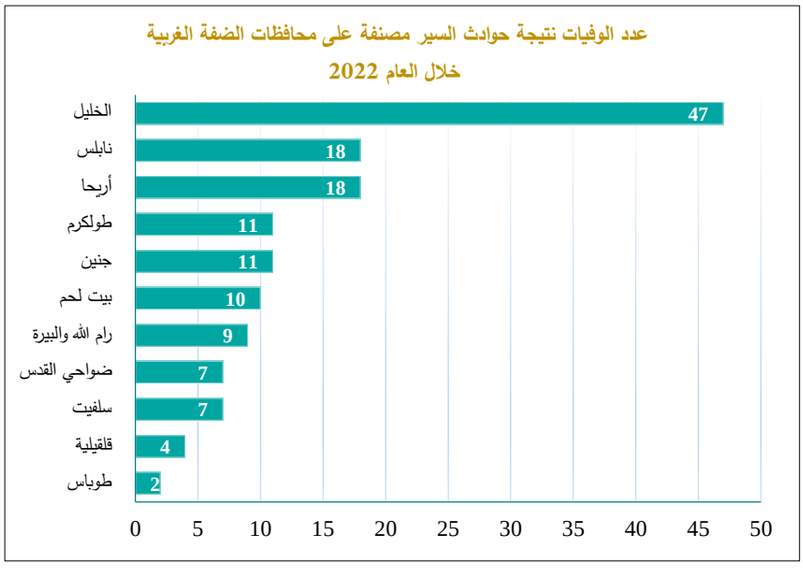

أما على صـعيد **تطوير أنماط النقل المتعدد وتحقيق التكامل بينها، وإنتاج النقل الذكي ومتعدد الوسـائط** فلم يتم إحراز تقدم ملموس على هذا الصـعيد في الأعوام السابقة، وساهم عدم وجود وتطوير نظام نقل عام إلى زيادة الاختناقات المرورية وخاصـة في مراكز المدن، إذ تشـهد الأراضـي الفلسطينية ازدياداً متواصلاً في أعداد المركبات مع عدم انسجام هذه الزيـادة مع ظروف البنيـة التحتيـة المتـاحـة في الوقـت الحـالي، بالإضـافة إلى الأزمات الحادة التي مازالت قائمة منذ عدة سـنوات في بعض المقاطع من الطرق التي تصـل بين محافظات الضـفة الغربية والتي تشـكل عبئاً ثقيلاً على الحركة ومن الأمثلة على ذلك المدخل الشـمالي والجنوبي لمخيم قلنديا ودوار العيزرية. ويوضـح الرسم البياني المجاور الإزدياد المستمر في كثافة المركبات المسجلة والعاملة (مركبة لكل 1000 نسـمة من السـكان) في الضـفة الغربية منذ العام 2015 وصـولاً إلى العام 2022، حيث وصـلت كثافة المركبات خلال العام 2022 إلى 145 مركبة لكل 1000 نسمة من السكان.

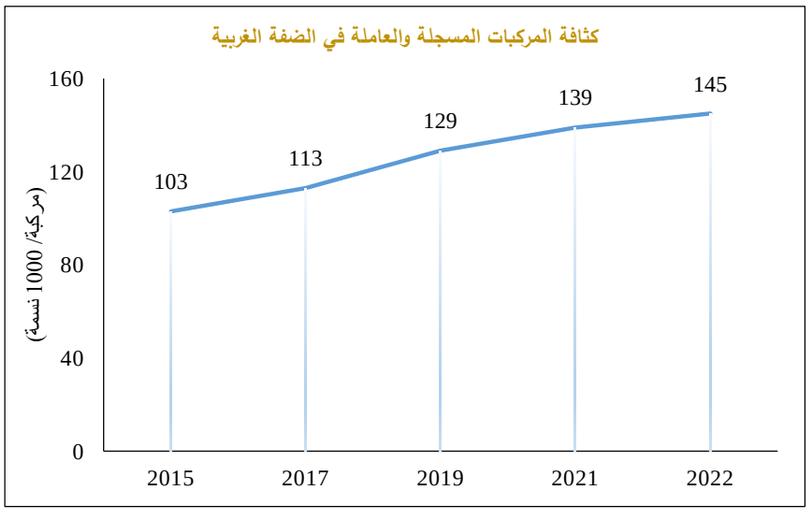

أما على صـعيد الأنشطة المنفذة من قبل وزارة النقل والمواصـلات خلال العام 2022 في إطار توفير خدمات نقل مطورة ومتميزة تمثل أبرزها، باستحداث 3 خطوط نقل عام، ومواءمة 5 مركبات لذوي الإحتياجات الخاصـة، وتحديث وتطوير مركبات الحركة في وزارة المواصـلات وبعض الوزارات الأخرى بمركبات حديثة ومطابقة للمواصـفات الدولية، والانتهاء من إعداد تصـور وشـروط وبنود مرجعية لإنشـاء شـركة نقل عام بالشـراكة ما بين الحكومة والقطاع الخاص، وترخيص شركات نقل خاص لتوفير خدمات النقل للهئيات الحكومية (رياض الأطفال، مدارس خاصـة)، بالإضـافة إلى ترخيص 1,979 مركبة صـديقة للبيئة (مركبات هجينة وكهربائية)، وترخيص 1,071 مجروراً منتج فلسطينياً، ومنح تراخيص استيراد لـ 31,738 مركبة، وتم أيضاً إعداد دراسات لتحديد التجمعات المهمشة والنائية التي بحاجة لخدمات النقل العام لتعزيز صمود المواطنين.

وعلى صعيد **دعم وتطوير وتنظيم قطاع الاسكان لتمكين كافة المواطنين من الحصول على سكن ملائم وميسر ومستدام**، عملت وزارة الأشغال العامة والإسكان على بناء 3 وحدات سكنية للأسر المهمشة والضعيفة في محافظة جنين من أصل 30 وحدة سكنية مخطط إعادة بناؤها في المحافظات الشمالية خلال العام 2022، وذلك بسبب عدم تقدم المقاولين لشراء العطاءات المطروحة، علماً أن الموازنة المقرة لهذا الغرض بلغت 9.4 مليون شيكل، في حين بلغت قيمة المشاريع المنفذة حوالي 379 ألف شيكل، إلا أنه لم يتم صرفها من قبل وزارة المالية حتى نهاية العام 2022.

إضافة إلى ذلك تم وضع كشوفات بأسماء الحالات الإنسانية للبدء بإعداد الوثائق الخاصة بها، وحساب التكلفة التقديرية لتأهيل وإصلاح 8 وحدات سكنية للحالات الإنسانية في مخيم شعفاط. وفي المحافظات الجنوبية جارٍ العمل على استكمال مشروع إعادة بناء المجمع الايطالي، حيث تم بناء 50 وحدة سكنية في العام 2022، والعمل جارٍ على تشطيبها، ووصلت نسبة الإنجاز التراكمية 57% في مشروع بناء البرج الإيطالي.

وسعياً لتنظيم علاقة الشراكة مع القطاع الخاص في مجال الاسكان، تم إعداد مسودة قانون تنظيم قطاع الإسكان، ومسودة قانون صندوق الاسكان الميسر، وإعداد مذكرة تفاهم مع إتحاد المطورين العقاريين لإنشاء إتحاد للمطورين العقاريين.

جدول(25): مؤشرات قياس الأداء المرتبطة بالسياسة الوطنية رقم (30)

المؤشر		مصادر المعلومات والتحقق	خط البيانات المرجعي 2019	الاستهداف 2022	القيمة المحققة 2022
نسبة الطاقة الكهربائية المستوردة أو المشتراة من مصادر غير فلسطينية (جيجا واط ساعة)	من الأردن	سلطة الطاقة	%1.3	%3.2	%2.3
	من مصر [29]		0	%3	0
	من إسرائيل		%88.56	%83.15	%86.4
إجمالي عدد محطات تحويل الضغط العالي (161/33 kv) التي يتم بناؤها وتشغيلها (تراكمي)	الضفة الغربية	سلطة الطاقة	4	6	4
	قطاع غزة		0	1	0
الحمل الأقصى (الإحتياج Demand) (ميغا واط)	الضفة الغربية	سلطة الطاقة	1204	1349	1230
	قطاع غزة		595	669	669
أطوال خطوط الضغط المتوسط التي يتم بناؤها في الضفة الغربية وقطاع غزة (كم). تراكمي		سلطة الطاقة	326	690	844
معدل استهلاك الفرد من الكهرباء (كيلو واط/ساعة) سنوياً		الإحصاء/ سلطة الطاقة	1,385	1,483	1,260
نسبة السكان (التجمعات السكنية) المتصلين بشبكة الكهرباء			%99.5	%99.7	%99.6
عدد نقاط الربط المؤهلة مع الجانب الإسرائيلي		شركة النقل الوطنية	214	160	214
حجم استهلاك القطاعات المختلفة من الكهرباء (غيغا واط ساعة/سنة)	القطاع الصناعي	مجلس تنظيم قطاع الكهرباء	629	710	615
	القطاع التجاري		728	984	1537
	القطاع المنزلي		1599	1883	4494
	قطاعات أخرى		250	305	450
كمية الطاقة الكهربائية التي يتم توفيرها (غيغا واط ساعة/سنة) في مختلف القطاعات		سلطة الطاقة	(40)[30]	49	50
كمية المياه المنتجة سنوياً من المصادر التقليدية (مليون متر مكعب)/ الضفة الغربية		سلطة المياه	144.8	155	150
كمية المياه المنتجة من الحصاد المائي (مليون متر مكعب)			2.3	10	2.3
كمية المياه المحلاة المتاحة سنوياً (مليون متر مكعب)			4.4	70	5.7
كمية المياه المشتراه سنوياً من شركة ميكروت (مليون متر مكعب)			84.2	98	102.2
كمية المياه المنزلية المتاحة في الصنابير (حصة الفرد من مياه الشرب لتر/ فرد/ يوم)	على مستوى الوطن	سلطة المياه	81.9	84	86.3
	الضفة الغربية		85.6	86	89
	قطاع غزة		77	78	82.7
نسبة التجمعات التي لا تصلها خدمه المياه		سلطة المياه	%3	%2	%2
النسبة المئوية للعينات التي تحقق المواصفة الفلسطينية على مستوى الضفة الغربية		سلطة المياه	96%	%99.5	%99.5
نسبة الأسر المربوطة بالشبكة العامة للمياه		الإحصاء	%93.3	%94.5	%94.5
عدد رخص السياقة الممغنطة الصادرة (بالألف)		وزارة النقل والمواصلات	150	150	320
المدة الزمنية لإنجاز المعاملة (دقيقة)			4	3	3
عدد الموظفين المكلفين بالضبط القضائي (مأمور قضائي) سنوياً			0	5	0
عدد مصالح مهن المواصلات التي تمت مطابقتها لمعايير السلامة المرورية			150	200	268

[29] في حال تفعيل الخط بنفس القيمة السابقة (الوضع الطبيعي 24 ساعة باليوم) وتوفر البيئة المناسبة (السياسية والأمنية).

[30] تم تقدير هذه القيمة حسب المشاريع التي تم تنفيذها والمشاريع المتوقعة.

المؤشر		مصادر المعلومات والتحقق	خط البيانات المرجعي 2019	الاستهداف 2022	القيمة المحققة 2022
عدد النقاط السوداء على شبكة الطرق التي تم معالجتها		وزارة الأشغال	صفر	4	2
أطوال الطرق التي يتم صيانتها سنوياً (كيلومتر طولي)			صفر	91	33.6
أطوال الطرق التي يتم إعادة تأهيلها سنوياً (كيلومتر طولي)			11.4	39	12.4
أطوال الطرق التي يتم شقها باستخدام معدات وزارة الأشغال (كيلو متر طولي)			55	90	95
عدد الكيلومترات من شبكة الطرق التي تم مسحها وتحديث بياناتها			3700	3900	1755
عدد حوادث السير سنوياً	الضفة الغربية	وزارة النقل والمواصلات	13,165	%10-	16,508
	قطاع غزة		2,937	-	NA
عدد الوفيات نتيجة حوادث السير	الضفة الغربية		122	95	144
	قطاع غزة		66	-	46
عدد جرحى حوادث السير سنوياً	الضفة الغربية		10,846	%10-	11,741
	قطاع غزة		1,332	-	NA
كثافة المركبات المسجلة والعاملة في الضفة الغربية (مركبة / 1000 نسمة) المسجلة	مسجلة		129	145	149
	مرخصة		90	102	102
عدد المركبات التي يتم رصد نسبة العوادم منها (ألف)			130	150	98
عدد المركبات الصديقة للبيئة التي تم ترخيصها (الهجينة والكهربائية)			49	100	1,979
عدد المركبات المستوردة والمطابقة للمواصفات الدولية		وزارة النقل والمواصلات	26,237	31,000	31,738
عدد المجرورات المنتجة فلسطينياً			1,116	1,200	1,071
عدد خطوط النقل العام التي تم استحداثها		وزارة النقل والمواصلات	3	3	3
عدد مركبات النقل العام التي تمت مواءمتها لذوي الاحتياجات الخاصة			3	13	5
عدد رخص تشغيل السفريات الخاصة التي صرفت لمكاتب التكسي			0	0	6
عدد المنازل التي يتم إعادة بناؤها وصيانتها للأسر المهمشة والضعيفة سنوياً	الضفة الغربية	وزارة الأشغال العامة والإسكان	38	30	3
	قطاع غزة		1,555	1,000	NA
عدد الوحدات السكنية (الميسرة) التي يتم إنشاؤها في المحافظات الجنوبية سنوياً (المنحة الايطالية)			230	100	50
نسبة الأسر التي تسكن في مساكن كثافة السكن فيها 3 أفراد أو أكثر للغرفة الواحدة		الإحصاء	(2018) %7.4	%7	NA
نسبة القروض المقدمة من البنوك والمصارف العاملة في فلسطين لغرض الإسكان من إجمالي القروض المقدمة		سلطة النقد	(2018) %13	13.3	(2021) 17.7

4.19 السياسة الوطنية (31): ضمان استدامة البيئة

تمثلت التدخلات السياساتية المقرر تنفيذها لضمان استدامة البيئة بضبط معدلات التلوث، وتعزيز الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة والخطرة، والتكيف مع ظاهرة التغير المناخي والتخفيف من انبعاثات غاز الدفيئة، والتوسع في إدارة المياه العادمة ومعالجتها وإعادة استخدامها، وزيادة الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة، وإدارة الموارد الطبيعية وحمايتها وتعزيز الاستخدام المستدام لها، والمحافظة على التنوع الحيوي والمحميات الطبيعية وزيادة رقعة المساحات الخضراء.

التطور في تحقيق السياسة الوطنية

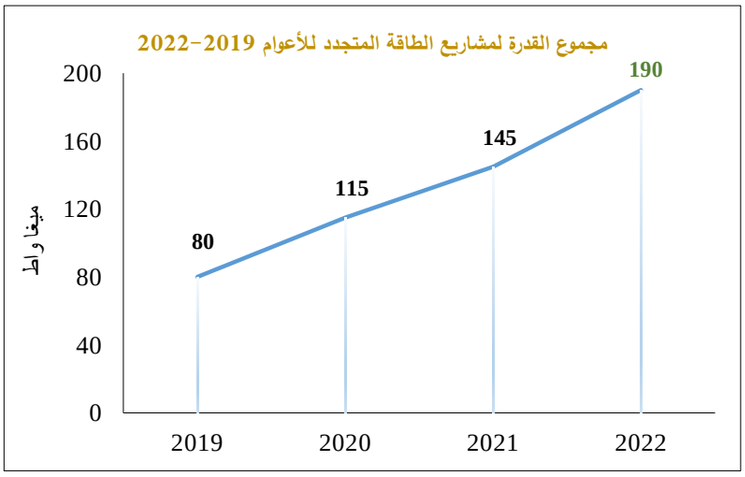

في ظل السعي لزيادة الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة بما يساهم في تلبية احتياجات الطاقة البديلة، وتأمينها وزيادة الإنتاج المحلي للطاقة الكهربائية بما يضمن استدامة البيئة، نفذت سلطة الطاقة والموارد الطبيعية مجموعة من مشاريع الطاقة المتجددة لتوليد الكهرباء بقدرة وصلت إلى حوالي 45 ميجا واط في العام 2022، وارتفعت بذلك نسبة الطاقة المتجددة من إجمالي الطاقة المستهلكة محلياً من 1.97% في العام 2019 إلى 3.6% في العام 2022، ليصل مجموع القدرة الإجمالية لمشاريع الطاقة المتجددة مع نهاية العام 2022 حوالي 190 ميغا واط. يبين الرسم البياني المجاور التطور في قدرة الطاقة المتجددة خلال الأعوام 2019-2022.

وتمثلت أبرز مشاريع الطاقة المتجددة المنفذة، بتركيب 250 نظام توليد كهرباء بالطاقة الشمسية في مناطق الأغوار، واستكمال توريد المعدات اللازمة لبناء أنظمة توليد كهرباء للتجمعات غير المكهربة، وتوريد وتركيب أنظمة توليد كهرباء بالطاقة الشمسية لـ 45 مدرسة حكومية ضمن المبادرة الوطنية للمدارس، حيث تم شبك 30 مدرسة منها مع شركات التوزيع وجارٍ العمل على استكمال شبك المدارس المتبقية، الإنتهاء من تركيب أنظمة توليد كهرباء بالطاقة الشمسية وتشغيلها لـ 13 عيادة صحية في قطاع غزة، والإنتهاء من بناء أنظمة توليد كهرباء بالطاقة الشمسية للمستشفى الأوروبي بقطاع غزة لضمان استمرارية عمل الأقسام الرئيسية في ظل انقطاع التيار الكهربائي وتقليل فواتير استهلاك (الوقود-الكهرباء) بالطاقة الشمسية وتحسين كفاءة الطاقة لتلك المواقع.

- تركيب 250 نظام توليد كهرباء بالطاقة الشمسية في مناطق الأغوار.
- توريد وتركيب أنظمة توليد كهرباء بالطاقة الشمسية لـ 45 مدرسة حكومية،
- تركيب أنظمة توليد كهرباء بالطاقة الشمسية وتشغيلها لـ 13 عيادة صحية في قطاع غزة،
- بناء أنظمة توليد كهرباء بالطاقة الشمسية للمستشفى الأوروبي في قطاع غزة.

وتم تنفيذ مشروع إدارة خدمات الطاقة في مباني وزارة الخارجية والداخلية، وجارٍ العمل على تجهيز وثائق العطاء لمشروع تزويد المخيمات بالكهرباء من مصادر الطاقة الشمسية بقدرة 100 ميغا واط (23 مخيم)، تمهيداً لطرحه على الشركات المؤهلة، ويتم حالياً أخذ الموافقات على الأراضي المخصصة من الجانب الآخر كونها تقع ضمن الأراضي المسماة "ج"، وتم توقيع عقد مشروع تزويد خلايا شمسية لبرك سليمان مع المقاول، وترسية عطاء نظام الطاقة الشمسية لمشروع الصرف الصحي في قرية عانين بقدرة 120 كيلو واط، وتم منح عدد من رخص بناء محطات الطاقة الشمسية بغرض البيع بقدرات مختلفة.

وعلى صعيد **إدارة الموارد الطبيعية وحمياتها وتعزيز الاستخدام المستدام لها**، كثفت سلطة المياه جهودها لحماية مصادر المياه من التلوث والاستنزاف، وبلغت نسبة مصادر المياه المراقبة خلال العام 2022 حوالي 90%، حيث تم جمع 744 عينة مياه من مصادر المياه المختلفة سواء كانت آبار أو ينابيع أو عينات من شركة ميكوروت وتحليلها إلى الفحوصات البكتيرية (البكتيريا القولونية والقولونية البرازية) والفحوصات الكيماوية وتحليل العناصر الأساسية، ولضبط عملية الرصد تم تركيب محطة فيضان في وادي القلط وأخرى في وادي زومر، وجارٍ العمل على تطوير مختبر مركزي للمياه في فلسطين، حيث تم

تحديد موقع واحتياجات المختبر، ويجري العمل على شراء الأجهزة والمعدات اللازمة لعمل المختبر. إضافة إلى ذلك تم تنفيذ جولات رقابية وزيارات ميدانية تساهم في رصد حالات التعديات على المصادر، حيث تم ضبط 43 تعدياً، واتخاذ الإجراءات اللازمة لإزالة تلك التعديات.

وتعزيزاً لضمان استدامة البيئة من خلال **التوسع في إدارة المياه العادمة ومعالجتها وإعادة استخدامها**، عملت سلطة المياه الفلسطينية على استكمال تنفيذ عدة مشاريع خلال العام 2022 في المحافظات الشمالية، حيث تم الانتهاء من إنشاء 3 كم من الخطوط الرئيسية والشبكات الفرعية ضمن مشروع صرف صحي العروب بما يشمل نظام اعادة استخدام المياه المعالجة، والإنتهاء من مشروع إنشاء نظام تصريف مياه الأمطار في قرية مسلية/ جنين، حيث تم إنشاء خط تصريف مياه الأمطار بطول 1.1 كم إضافة إلى تجهيز الشروط المرجعية لمرحلة إعادة الاستخدام، وإنجاز 90% من مشروع خط الصرف الصحي العابر للحدود/ عتيل، و70 % من مشروع خط صرف صحي وادي السمن/ الخليل، وما نسبته 50 % من مشروع وصلات صرف صحي في النزلات/ طولكرم.

أما على مستوى المحافظات الجنوبية، تم إنجاز 90% من المرحلة الأولى لمشروع محطة المعالجة المركزية في خانيونس، والحصول على تمويل نرويجي بقيمة 1.5 مليون دولار لإنشاء نظام الطاقة الشمسية للمحطة بقدرة 1.3 ميجاوات، وجارٍ العمل على استكمال برنامج الإدارة المستدامة للصرف الصحي في شمال غزة من إدارة تشغيل وصيانة محطة المعالجة بما يشمل توريد المواد للازمة لعملية المعالجة، الوقود وأعمال الصيانة الدورية، والمصاريف الإدارية، علماً أنه يتم معالجة حوالي 90% من كمية مياه الصرف الصحي المتولدة شمال قطاع غزة ويتم ترحيل جميع الحمأة غير النشطة (المهضومة) والتي تنتج من عملية المعالجة البيولوجية إلى مكب النفايات الصلبة المرخص (جحر الديك).

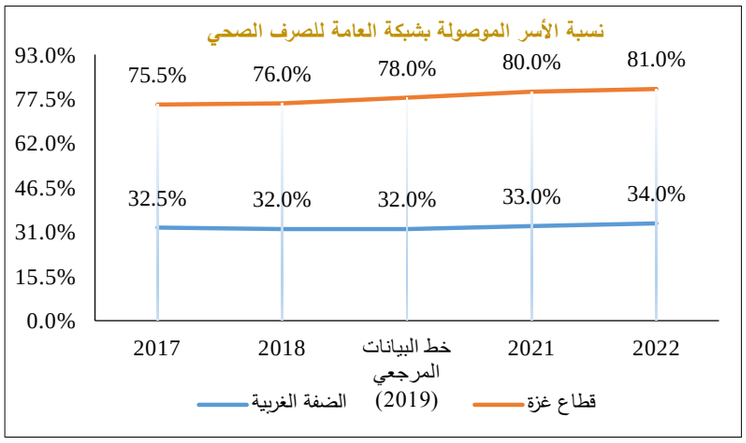

ومع ذلك ما زالت نسبة المياه المعالجة داخل الأراضي الفلسطينية متدنية، حيث وصلت إلى 18% في العام 2022، ولا يوجد تطور ملحوظ على صعيد نسبة الأسر الموصولة بشبكات الصرف الصحي العامة في الضفة الغربية منذ عدة سنوات والتي وصلت إلى 34% في العام 2022 مقارنة بـ 32.5% و32% في عامي 2017 و2018 على التوالي. أما في قطاع غزة ارتفعت نسبة الأسر الموصولة بشبكات الصرف الصحي من 78% في العام 2019 لتصل إلى 81% في العام 2022.

يوضح الرسم البياني المجاور التطور الحاصل على نسبة الأسر الموصولة بالشبكة العامة للصرف الصحي منذ العام 2017. وتجدر الإشارة أيضاً أن عدد محطات المعالجة التي تتوافق مخرجاتها مع المواصفة الفلسطينية تصل إلى 12 محطة فقط.

وفي مجال إعادة استخدام المياه المعالجة، تم إنجاز 45% من مشروع اعادة استخدام المياه المعالجة من محطة نابلس الغربية الذي سيتم من خلاله ري 2000 دونم، حيث تم الانتهاء من مرحلة المعالجة الثلاثية في محطة المعالجة وإنشاء خزان رامين بسعة 3200 متر مكعب وأجزاء من الخط الناقل. ومع ذلك لم يتم تحقيق الاستهداف المعلن والذي يصل إلى 10% من المياه العادمة المعالجة المعاد استخدامها في الري خلال العام 2022، ووصلت النسبة إلى 5% فقط، وذلك بسبب التأخر في تنفيذ مشروعي إعادة الاستخدام في نابلس الغربية وطوباس.

وجاري العمل على تنفيذ برنامج توافر المياه والتكيف الزراعي للتغيرات المناخية في قطاع غزة، حيث تم تسليم الموقع الخاص بتمديد شبكات الري لمساحة 5 آلاف دونم من الأراضي الزراعية شمال غزة وإنجاز 92% من عقد تمديد الشبكات، والعمل جارٍ على تحضير وثائق العطاء لنظام الاسترجاع وتمديد شبكات الري لمساحة 10 آلاف دونم في أراضي شمال غزة.

وللوصول إلى إدارة فاعلة وآمنة بيئياً وصحياً لخدمات النفايات الصلبة والخطرة، تم إنجاز كافة الإلتزامات القانونية والفنية والإدارية والمالية التي تتيح للشركة الفلسطينية، التي تقود ائتلافاً دولياً من عدة شركات دولية متخصصة، البدء بتنفيذ مشروع توليد الطاقة الكهربائية (حوالي 40 ميغا واط يومياً) من خلال حرق النفايات في زهرة الفنجان بمحافظة جنين. وتكمن أهمية المشروع في تحويل النفايات إلى قطاع منتج ذو جدوى إقتصادية، ويشكل حلاً بيئياً تعاني منه فلسطين وبالذات المناطق التي تجاور مكبات النفايات. وتم إعداد المسودة الأولى لقانون تشجيع تقليل النفايات الصلبة وإعادة استخدامها وتدويرها مع المؤسسات ذات العلاقة، وإنشاء قاعدة بيانات تضم كافة المعلومات والتفاصيل الخاصة بالتهريب غير المشروع للنفايات الصلبة والخطرة من الجانب الإسرائيلي وتحديثها بشكل مستمر، وعمل تقارير دورية عن عمليات التهريب التي تم ضبطها من قبل مفتشي سلطة جودة البيئة، وتم إعداد خطة عمل التدقيق البيئي للمكبات الصحية والمكبات المراقبة ومحطات الترحيل وتنفيذ زيارات ميدانية وإجراء التدقيق البيئي اللازم لها. إضافة إلى ذلك تم وضع النظم والقوانين والتعليمات الفنية استناداً إلى المتطلبات الدولية في إدارة النفايات الخطرة، ووقف عمليات التخلص غير الصحيح من النفايات الخطرة واستخدام الوسائل العلمية والتكنولوجيا في ادارة النفايات الخطرة، من خلال زيادة تقنيات معالجة النفايات الطبية واستخدام التكنولوجيا الحديثة (المحارق ووحدات الاوتوكليف والمايكروويف) والتي تم تركيبها في العديد من محافظات الوطن بواقع 9 وحدات.

- أنجزت الحكومة الفلسطينية كافة الإلتزامات القانونية والفنية والإدارية والمالية التي تتيح للشركة الفلسطينية التي تقود ائتلافاً دولياً من عدة شركات دولية متخصصة البدء بتنفيذ مشروع توليد الطاقة الكهربائية من خلال حرق النفايات في زهرة الفنجان بمحافظة جنين.

وتعزيزاً لإجراءات الرقابة والتفتيش البيئي، تم تنفيذ جولات رقابة وتفتيش على المنشآت والمشاريع التطويرية، بالإضافة إلى جولات رقابية تخصصية على مكبات النفايات ومحطات معالجة المياه العادمة والكسارات والمنشآت الصناعية المنتجة للنفايات الخطرة ومحطات التزود بالوقود وغيرها من المرافق، وتوزيع الإخطارات والتنبيهات للمخالفين وتحويلهم للنيابة والقضاء، ومتابعة منح الموافقات البيئية للمنشآت والمشاريع التطويرية، والتعامل مع كافة الشكاوى البيئية الواردة ومتابعتها، وتركيب أربعة أجهزة لقياس الإنبعاثات الغازية التقليدية. ولتحسين وبناء القدرات للتعامل مع الجرائم البيئية تم عقد دورات تدريبية استهدفت النيابة العامة، الضابطة الجمركية، الدفاع المدني، والشرطة، والهيئات المحلية، واستكمال كافة الدورات التدريبية الخاصة بلجان السلامة العامة. وعلى صعيد آخر تم إعداد تقريرين حول الإنتهاكات الإسرائيلية للبيئة لمتابعتهما دولياً.

وللحفاظ على مواقع التراث الطبيعي والتنوع الحيوي، تم العمل على تأهيل 3 مواقع من مواقع التراث الطبيعي، واستكمال المسح الميداني لينابيع المياه في محافظة الخليل، وإعداد الاستراتيجية الوطنية للأنواع الغريبة الغازية، وتنفيذ مسحٍ لتلك الأنواع، وتحديث الاستراتيجية الوطنية للتنوع الحيوي، وعمل إطار وطني للسلامة الإحيائية، وتحديث الشبكة الوطنية للمحميات الطبيعية، وتنفيذ مسح للمحميات الطبيعية في فلسطين. ولمراقبة تدهور البحر الميت خلال الثلاثين عام الماضية تم استكمال تحميل صور الاقمار الصناعية تمهيداً لمعالجتها وتصحيحها.

وللتكيف مع ظاهرة التغير المناخي والتخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة، تم تحديد المواقع التي تتعرض لآثار سلبية للتغير المناخي واختيار المناطق المستهدفة التي سيتم تنفيذ مشاريع مياه وزراعة فيها، وإنشاء النظام الوطني للقياس والتحقق والإبلاغ (MRV)، وتوقيع اتفاقية إنشاء منصة وطنية رقمية لتغير المناخ وترسية العطاء على الجهة الاستشارية وشراء المعدات والأجهزة اللازمة لبدء مأسسة النظام الإلكتروني، وإعداد خطط تنفيذية للمساهمات المحددة وطنياً اشتملت على برامج ومشاريع قابلة للتمويل في ستة قطاعات (الزراعة، النقل، المياه، الطاقة، النفايات الصلبة، الصحة) ووضع خطط عمل لخلق البيئة الممكنة لتنفيذ الخطط التنفيذية. إضافة غلى ذلك تم إعداد دراسة حالة التصحر والجفاف في فلسطين.

ولرفع الوعي البيئي المجتمعي، تم عمل مسارات بيئية استهدفت 425 شخص، وعقد ورش توعوية ومحاضرات حول مواضيع بيئية متعددة وإحياء كافة المناسبات والفعاليات البيئية في مختلف المحافظات، إضافة إلى تنفيذ 44 نشاط إعلامي إذاعي، وعمل 19 تقرير تلفزيوني عن البيئة، وتنفيذ تدريب لـ 54 نادي بيئي، وإعداد وتدريب مدربين من التربية والتعليم في التوعية والتعليم البيئي. وسعياً للوصول إلى إطار مؤسسي بيئي ممكن وكفؤ، تم تعزيز العلاقة المؤسساتية ما بين سلطة جودة البيئة وجهاز الدفاع المدني في ضبط الجرائم البيئية وتعزيز جهود الرقابة والتفتيش على المواد الخطرة والتسبب بالحرائق، وتنفيذ برنامج تعزيز القدرات الوطنية في إنفاذ التشريعات البيئية الوطنية والدولية مع النيابة، القضاء، الضابطة الجمركية، الدفاع المدني، الشرطة والمجتمع المحلي. ويتم أيضاً مراجعة التقارير المالية والإدارية ومتابعة الأمور التنظيمية لعدد من المنظمات الأهلية البيئية بشكل مستمر.

ولزيادة كمية المياه التقليدية وغير التقليدية المتاحة للمزارعين ومربي الثروة الحيوانية، عملت وزارة الزراعة على زيادة كمية المياه المتاحة للمزارعين ومربي الثروة الحيوانية وتحسين الكفاءة في إدارتها، من خلال توفير حوالي 50.5 ألف متر مكعب مياه إضافية لأغراض الزراعة؛ وذلك عن طريق (حفر 17 بركة ترابية بسعة 1000 متر مكعب، وحفر 516 بئر جمع مياه أمطار بسعة تخزينية (35,447) م^3، وإنشاء 4 مدارس مياه حقلية، وتأهيل 8 آبار زراعية لجمع مياه الأمطار.

- توفير (50.5 ألف) متر مكعب مياه إضـــافية لأغراض الزراعة.
- تأهيل (8) آبار زراعية لجمع مياه الأمطار.
- تأهيل واستصلاح (5.8 ألف) دونم من الأراضي الجبلية.

ولزيادة مساحة الأراضي المزروعة والمستصلحة، تم تأهيل واستصلاح حوالي 5.8 ألف دونم من الأراضي الجبلية، وحماية 4.4 ألف دونم من التدهور، وزراعة 1,500 دونم من الغابات. إضافة إلى ذلك، تم شق وتأهيل 139 كم من الطرق الزراعية، وتأهيل 8 مشاتل حرجية. بالإضافة إلى تنفيذ 41 محاضرة وورشة عمل ودورة تدريبية حول التغير المناخي والتقنيات الحديثة في هذا المجال، وتنفيذ 19 يوم حقل و 32 مشاهدة لنقل التقنيات الجديدة الذكية مناخياً. ولتحسين إدارة الأراضي الزراعية بما فيها أراضي الغابات والمراعي والمحميات الطبيعية، فقد تم إنتاج 600 ألف شتلة حرجية ورعوية، بالإضافة إلى ترخيص 18 متنزهاً طبيعياً.

جدول(26): مؤشرات قياس الأداء المرتبطة بالسياسة الوطنية رقم (31)

المؤشر		مصادر المعلومات والتحقق	خط البيانات المرجعي 2019	الاستهداف 2022	القيمة المحققة[31] 2022
(نسبة مصادر المياه المراقبة)		سلطة المياه	85%	90%	90%
عدد حالات التعديات على المصادر			24	5	43
نسبة الأسر الموصولة بالشبكة العامة للصرف الصحي	الضفة الغربية		32%	35%	34%
	قطاع غزة		78%	81%	81%
النسبة المئوية لكمية المياه المعالجة داخل الأراضي الفلسطينية			12%	20%	18%
النسبة المئوية لمياه الصرف الصحي المعالجة التي تطابق المواصفة الفلسطينية			80%	85%	87%
عدد محطات المعالجة التي تتوافق مخرجاتها مع المواصفة الفلسطينية			10	12	12
نسبة المياه العادمة المعالجة المعاد استخدامها في الري			4%	10%	5%
نسبة الطاقة التقليدية من إجمالي الطاقة المستهلكة محلياً		سلطة الطاقة	8.17%	7.43%	7.7%
نسبة الطاقة المتجددة من إجمالي الطاقة المشتراة			1.97%	3.22%	3.6%
قدرة الطاقة المتجددة (ميغا واط)			80	150	190
نسبة النفايات التي يتم تدويرها من إجمالي النفايات المنتجة		وزارة الحكم المحلي، سلطة جودة البيئة	%2-1	8%	%2-1
نسبة الأسر التي تتلقى خدمات جمع ونقل النفايات			97%	98.5%	99%
متوسط إنتاج الفرد اليومي من النفايات الصلبة (كغم/فرد/يوم)	الضفة الغربية		0.744	0.72	1
	شمال قطاع غزة				0.89
	جنوب قطاع غزة				0.61
نسبة النفايات الخطرة التي تتم معالجتها من اجمالي النفايات المنتجة			2%	7%	7%
عدد جولات الرقابة والتفتيش البيئي المنفذة		سلطة جودة البيئة	1254	1700	1797
عدد الموافقات البيئية الممنوحة			263	340	189
عدد الأصناف المهددة بالانقراض	نباتي		334	334	334
	حيواني		74	74	74
عدد المحميات الطبيعية التي لها خطة إدارة معتمدة ومفعلة (تراكمي)			4	8	6

[31] القيم المحققة للعام 2022 المشار إليها بـ (*) في الجدول صادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وهي بيانات أولية قابلة للتنقيح والتعديل.

المؤشر	مصادر المعلومات والتحقق	خط البيانات المرجعي 2019	الاستهداف 2022	القيمة المحققة[31] 2022
نسبة مساحة المحميات الطبيعية إلى المساحة الكلية لأراضي الدولة	سلطة جودة البيئة	%9	%9	%11
عدد مواقع التراث الطبيعي التي تم تأهيلها		7 (تراكمي)	+2	3
عدد البرامج الاعلامية (المسموعة والمرئية) ذات المضمون البيئي المنفذة		–	2	1
عدد الأفلام الوثائقية البيئية التي تم اعدادها ونشرها		–	2	2
عدد المناسبات البيئية التي تم احياؤها وإصدار تقارير صحفية فيها		17	17	17
عدد الأشخاص الذين تم استهدافهم/ تدريبهم على مواضيع بيئية من خلال حملات التوعية المختلفة		20,000	+ 20,000	9,000
كمية المياه المضافة التي تم توفيرها للأغراض الزراعية سنوياً (متر المكعب)	وزارة الزراعة	46,239	+ 62,016	50,447
مساحة الأراضي المزروعة سنوياً (دونم)		7,900	+ 7,666	5,765
أطوال الطرق الزراعية التي تم شقها وتأهيلها سنوياً (كم)		436	+ 387	139

4.20 السياسة الوطنية (32): النهوض بالزراعة وبالمجتمعات الريفية

تضمنت وثيقة السياسات العامة مجموعة من التدخلات السياساتية التي تساهم في النهوض بالزراعة وبالمجتمعات الريفية، شملت: زيادة الإنتاج الزراعي (النباتي والحيواني) وتطوير سلاسل القيمة، وحماية المزارعين ودعم صمودهم لا سيما صغار المزارعين في المناطق المهددة والمهمشة، وتطوير وتنفيذ العناقيد الزراعية في سبيل الاعتماد على الذات والانفكاك عن الاحتلال، وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية.

التطور في تحقيق السياسة الوطنية

واصلت وزارة الزراعة جهودها لدعم المزارعين وحمايتهم ولا سيما صغار المزارعين في المناطق المهددة والمهمشة، والعمل على تقديم الدعم المناسب لهم وذلك لضمان قدرتهم على الصمود وانخراطهم في الأعمال الزراعية، حيث تم رفع 300 قضية ضد انتهاكات جيش الاحتلال والمستوطنين الإسرائيليين أمام المحاكم ذات الاختصاص، وعملت الوزارة على توزيع الأشتال الحرجية على المزارعين، وتنفيذ العديد من الجولات الميدانية التوعوية للمزارعين. وفي سبيل تعزيز انخراط الشباب الرياديين والنساء والمزارعين في أعمال زراعية وريفية ذات جدوى واستدامة، تم تقديم ما يقارب 1.4 مليون شيكل للشباب الرياديين لتطوير المشاريع الزراعية.

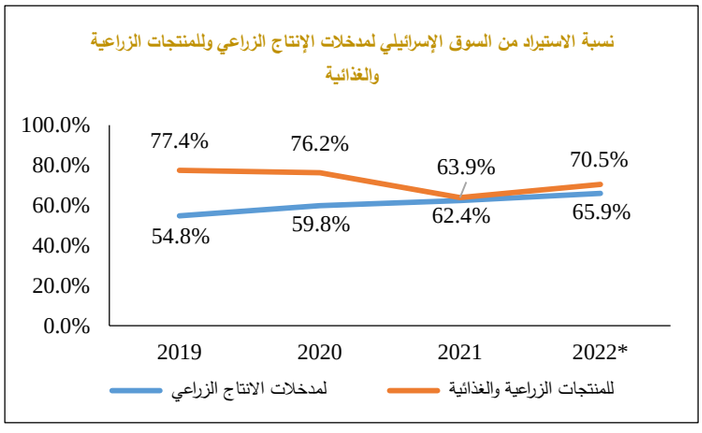

وبالرغم من جهود تعزيز الاعتماد على الذات في توفير الغذاء والانفكاك من الهيمنة الإسرائيلية على التجارة والأسواق، إلّا أنّ نسبة الاستيراد إرتفعت من السوق الإسرائيلي لمدخلات الإنتاج من 54.8% في العام 2019 إلى 65.9% خلال العام 2022، في حين انخفضت نسبة الاستيراد من السوق الإسرائيلي للمنتجات الزراعية والغذائية من 77.4% في العام 2019 إلى 70.5% في العام 2022. يوضح الرسم البياني المجاور التطور الحاصل فيما يتعلق بتعزيز الاعتماد على الذات في توفير الغذاء والانفكاك من الهيمنة الإسرائيلية على التجارة والأسواق.

ولزيادة الإنتاج الزراعي وتطوير سلاسل القيمة وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية، عملت وزارة الزراعة على زيادة مساحة الأراضي التي تزرع بمحاصيل استراتيجية ومحاصيل عالية القيمة، حيث تم توزيع 32.5 ألف من أشتال العنب اللابذري، و16 ألف شتلة أفوكادو، و5 آلاف شتلة جوافة، و12.8 ألف شتلة زيتون مروي، وبلغت نسبة الزيادة في مساحة المحاصيل الإستراتيجية 1%، ونسبة الزيادة في مساحة المحاصيل عالية القيمة 3%.

ولتحسين تقنيات الإنتاج الزراعي الحديثة والأصناف والسلالات المستخدمة من قبل المزارعين والمنتجين، تم تدريب 171 مزارع حول استخدام الكمبوست، وتدريب 141 مزارع على زراعة الخضار المطعمة، وتنفيذ 80 زيارة فردية من أجل تعزيز مفهوم الري التكميلي لزيادة إنتاجية شجرة الزيتون. كما تم تنفيذ العديد من المحاضرات والزيارات الفردية لتوجيه المجتمع المحلي حول التوسع في زراعة أصناف جديدة وإدخال تقنيات حديثة لتحسين كفاءة الإنتاج وتقليل التكاليف، وبلغت نسبة التقنيات المستخدمة في مزارع الدواجن للنظام المغلق مقابل التقليدي 20%، ونسبة التقنيات المستخدمة في الزراعة المحمية مقابل المكشوفة 31%.

- تقديم (1.4 مليون) شيكل للشباب الرياديين لتطوير المشاريع الزراعية.
- توزيع 32.5 ألف من أشتال العنب اللابذري، و16 ألف شتلة أفوكادو، و5 آلاف شتلة جوافة، و12.8 ألف شتلة زيتون مروي.

وحفاظاً على نوعية وسلامة المنتجات النباتية والحيوانية المنتجة محلياً وتمتعها بتنافسية عالية في الأسواق المحلية والدولية، تم منح 2,500 شهادة صحة نباتية، و323 شهادة صحة حيوانية، وتنفيذ 153 زيارة ومحاضرة لتدريب المزارعين حول طرق وأهمية التعقيم الحراري للتربة لمحاصيل الخضار، وتنفيذ العديد من الزيارات الميدانية والإجتماعات لتدريب المزارعين حول الحد من استخدام المبيدات واستخدام الطرق البديلة للمكافحة والاستخدام الآمن للمبيدات. كما تم تنفيذ 45 زيارة فردية لرفع وعي المربين حول استعمال أدوات جمع وتخزين الحليب وتبريده.

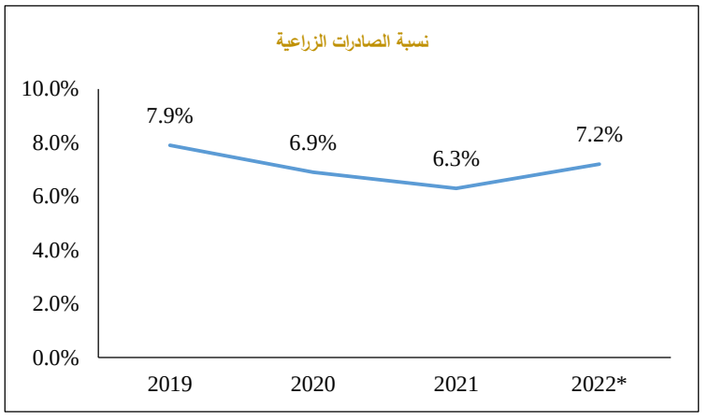

ودعماً لجعل أسعار المنتجات الزراعية أكثر تنافسية، قامت الوزارة بتنفيذ 479 زيارة ميدانية للمزارعين لتدريبهم حول كيفية التقليل من تكاليف الإنتاج للمحاصيل الزراعية، وتنفيذ 12 محاضرة لتوعية المزارعين حول خلق بيئة تسويقية للمنتجات الريفية من خلال تطبيق السلسلة التسويقية للمنتجات. وتجدر الإشارة أنه طرأ تحسن على نسبة الصادرات خلال العام 2022، حيث ارتفعت النسبة من 6.3% في العام 2021 إلى 7.2% في العام 2022، في حين انخفضت النسبة بشكل طفيف من 7.9% في العام 2019 إلى (7.2%)[32] في العام 2022.

وعملت وزارة الزراعة على **الحد من انتشار الأمراض والأوبئة التي تصيب النباتات والحيوانات لضمان سلامة وصحة المنتجات**، حيث انخفضت نسبة انتشار الأمراض المشتركة ونسبة الأمراض عند الحيوانات من 15% في العام 2019 إلى 8.5% في العام 2022، وقامت الوزارة بتنفيذ 110 زيارة لزيادة وعي المزارعين في الحفاظ على الأعداء الطبيعية، وإجراء 62 زيارة و8 محاضرات لتوعية المزارعين حول تطبيق الأمن الحيوي في مزارع الدواجن اللاحم والبياض ومزارع الأمهات والمفرخات، وتنفيذ 50 زيارة وإعداد 6 نشرات حول استخدام المواد العضوية في مكافحة آفات النحل. وبلغ عدد الشهادات والتقارير الدورية الصادرة حول صحة المنشآت والحيوانات والنباتات 2,800 شهادة وتقرير، بينما بلغ عدد الشهادات الزراعية بكافة أنواعها (6,500) شهادة.

ولتوفير بيئة تشريعية متكاملة ومعززة للتنمية الزراعية المستدامة، تم إقرار نظام التقاوي والبذور، وإقرار قانون المجالس الزراعية، وإعداد نظام الرقابة الزراعية، وإرسال قانون الصحة النباتية إلى مكتب الرئيس لإصداره حسب الأصول. ولضمان تعزيز القدرات البشرية والمادية لمؤسسات القطاع الزراعي، تم تنفيذ العديد من الدوارت التدريبية وورش العمل في عدة مجالات منها: تدريب 72 مهندس في مجالات إدارة المصادر المائية وكفاءة الري، و36 موظف من كوادر الخدمات البيطرية، و36 مرشد زراعي حول المحاصيل الحقلية وإنتاج البذور. ولزيادة فاعلية جمعيات وتنظيمات المزارعين، تم تصويب أوضاع 5 جمعيات خيرية زراعية، وتصويب أوضاع 3 مجالس زراعية.

- إقرار نظام التقاوي والبذور.
- إقرار قانون المجالس الزراعية.
- إعداد نظام الرقابة الزراعية.
- تصويب أوضاع (5) جمعيات خيرية زراعية، و(3) مجالس زراعية.

[32] قيمة العام 2022 المشار إليها بـ (*) في الرسم البياني، وهي أولية قابلة للتنقيح والتعديل.

جدول(27): مؤشرات قياس الأداء المرتبطة بالسياسة الوطنية رقم (32)

المؤشر		مصادر المعلومات والتحقق	خط البيانات المرجعي 2019	الاستهداف 2022	القيمة المحققة[33] 2022
نسبة المزارعين الذين حصلوا على الدعم من اجمالي سجل الاضرار المقدرة نتيجة:	الكوارث الطبيعية وأزمات الأسواق	وزارة الزراعة	%50	%70	0
	الممارسات الإسرائيلية		%6	%7	0
نسبة الدعم المقدم للمزارعين المتضررين من اجمالي قيمة الضرر في سجل الاضرار المقدرة نتيجة:	الكوارث الطبيعية وأزمات الأسواق		%6	%6	0
	الممارسات الإسرائيلية		%8	%8	0
عدد القضايا المرفوعة ضد انتهاكات جيش الاحتلال والمستوطنين الإسرائيليين أمام المحاكم ذات الاختصاص من قبل المزارعين			172	250	300
نسبة الاستيراد من السوق الإسرائيلي لمدخلات الإنتاج الزراعي		الإحصاء	%67	%55	%65.9*
نسبة الاستيراد من السوق الإسرائيلي للمنتجات الزراعية والغذائية			%65	%55	%70.5*
عدد خطط العناقيد المعتمدة من الحكومة		وزارة الزراعة	5	0	0
نسبة ما تم صرفه لخطط العناقيد			%1	%50	1.5% من قيمة التمويل (تعادل: 9.5 مليون شيكل)
معدل الزيادة في قيمة الإنتاج الحيواني (لحوم حمراء، لحوم بيضاء، أسماك، حليب، بيض مائدة، بيض تفريخ، عسل)		الإحصاء	%0.1-	%1	%1-
نسبة الانخفاض في النفوق بالمواليد والحيوانات والدواجن في المشاريع المستهدفة من قبل وزارة الزراعة		وزارة الزراعة	%15	%11	%8
نسبة الإنخفاض في الحيوانات التي تصاب بالأمراض الوبائية			%10	%8	%6.5
نسبة التقنيات المستخدمة في	الزراعة المحمية مقابل المكشوف	وزارة الزراعة	%27	%35	%31
	زراعة العنب اللابذري مقابل التقليدي		%0	%5	%2
	الرضاعة الصناعية مقابل الطبيعية لمواليد الأغنام		%5	%8	%10
	الري التكميلي للزيتون مقابل الزينون البعلي		%0	%2	%2
	مزارع الدواجن للنظام المغلق مقابل التقليدي		%18	%25	%20
عدد شهادات الصحة النباتية الممنوحة سنوياً		وزارة الزراعة	2,700	500,3	1,724
عدد شهادات الصحة الحيوانية الممنوحة سنوياً			255	400	323
نسبة الصادرات الزراعية		الإحصاء	%8	%18	%7.2*
نسبة انتشار الأمراض المشتركة ونسبة الأمراض عند الحيوانات		وزارة الزراعة	%15	%11	%8.5
نسبة المشاتل ومراكز بيع الأشتال المرخصة بالنسبة للمشاتل ومراكز البيع الموجودة			%91	%92	%79
نسبة العينات المصابة من العينات التي تم فحصها من النباتات (عينة مصابة من كل 100 عينة مفحوصة)			%4.66	%4.30	%3.5
عدد الأبحاث والدراسات الزراعية التطبيقية التي تم اعتمادها		وزارة الزراعة	1	5	4
عدد القضايا للمخالفين للتشريعات الزراعية التي يتم رفعها للجهات المعنية لمحاسبتهم		وزارة الزراعة	334	310	235
عدد القوانين والأنظمة والتعليمات والقرارات التي تم اعدادها وتعديلها واقرارها			0	2	2
عدد الشهادات والتقارير الدورية الصادرة حول صحة المنِشآت والحيوانات والنباتات		وزارة الزراعة	2,800	3,100	2,800
عدد الشهادات الزراعية بكافة أنواعها			6,033	7,300	6,500
نسبة الزيادة في المزارعين المنخرطين في جميعات تعاونية ومجالس وأطر زراعية ومسددين التزاماتهم (تراكمي)		وزارة الزراعة	%20	%35	%31

[33] القيم المحققة للعام 2022 المشار إليها بـ (*) في الجدول صادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وهي بيانات أولية قابلة للتنقيح والتعديل.

4.21 السياسة الوطنية (33): الهوية والتراث الثقافي مرتكزة على الرواية الفلسطينية

تتمثل أهم التدخلات السياساتية التي تساهم بدورها في حماية الهوية والتراث الثقافي الفلسطيني بدعم الإبداع والإنتاج الثقافي ورعاية الموهوبين، وحماية التراث والموروث الثقافي الفلسطيني وتطويره، وتطوير الصناعات الحرفية التقليدية الثقافية والسياحية، وتأهيل وتطوير مواقع التراث الثقافية والدينية والترويج لها كمعالم سياحية، وتطوير وتنفيذ العناقيد السياحية في سبيل الاعتماد على الذات والانفكاك عن الاحتلال، وترويج فلسطين كمعلم سياحي.

التطور في تحقيق السياسة الوطنية

على صعيد السياحة المحلية، بلغ عدد ليالي المبيت في الفنادق خلال العام 2022 حوالي 166.8 ألف ليلة بنسبة زيادة وصلت إلى حوالي 84.5% عما كان عليه في العام 2021، حيث بلغ عدد ليالي المبيت في فنادق محافظة بيت لحم 4,092 ليلة خلال العام 2022 بزيادة وصلت إلى أكثر من ضعفي ونصف العدد المسجل في العام 2021، وشهدت محافظة أريحا والأغوار أيضاً ارتفاعاً بنسبة 31.8% في عدد ليالي المبيت مقارنة بالعام 2021. كما سجّل عدد السياح المحليين على مستوى الوطن في العام 2022 حوالي 3.6 مليون سائح بزيادة قدرها حوالي 42.4% عن العام 2021.

- (2.7 مليون) سائح وافد من الخارج إلى فلسطين خلال العام 2022.
- (3.6 مليون) سائح محلي على مستوى الوطن خلال العام 2022.

أما على صعيد السياحة الوافدة إلى فلسطين، فقد شهد عدد السياح الوافدين من الخارج إلى فلسطين ارتفاعاً خلال العام 2022، حيث سجّل ما يقارب 2.7 مليون سائح وافد وهو ما يشّكل أكثر من ضعفي العدد المسجل في العام 2021. وعلى مستوى محافظتي بيت لحم وأريحا، ارتفع عدد السياح الوافدين إلى محافظة بيت لحم في العام 2022 ليصل إلى أكثر من 10 أضعاف ما كان عليه في العام 2021، أما في محافظة أريحا فقد ارتفع عدد السياح الوافدين في العام 2022 بنسبة 70% عن العام 2021.

ولتطوير خدمات القطاع السياحي ومواءمتها مع احتياجات السوق، عملت وزارة السياحة والآثار على عقد 9 دورات استدراكية للأدلاء السياحيين بالشراكة مع نقابة أدلاء السياحة العربية، وبلغ عدد الغرف الفندقية المرخصة والمسجلة لدى وزارة السياحة والآثار في العام 2022 حوالي 6,788 غرفة، بانخفاض طفيف عن العام 2021. وعلى **صعيد الترويج لفلسطين كمعلم سياحي**، تمت المشاركة في معارض سياحية عالمية، وتنفيذ 22 حملة ترويجية عالمية، وانتاج بروشورات إلكترونية ترويجية بلغات مختلفة، إضافةً إلى إعداد 600 منشور إلكتروني مخصص للترويج السياحي.

وعلى صعيد **المحافظة على المواقع التاريخية وفقاً لشروط اليونسكو**، تم تقديم ملف ترشيح موقع أريحا القديمة تل السلطان على لائحة التراث العالمي، وتنفيذ مجموعة من الأنشطة ضمن الخطة الإدارية الحفاظية لموقع التراث العالمي في بيت لحم، وتنفيذ مجموعة من الأنشطة ضمن الخطة الإدارية الحفاظية لموقع التراث العالمي في بتير، وتنفيذ مجموعة من الأنشطة ضمن الخطة الإدارية الحفاظية لموقع التراث العالمي "البلدة القديمة في الخليل" شملت على: تطوير قاعدة البيانات للبلدة القديمة من خلال تغذيتها بمعلومات عن الشوارع المغلقة والمباني التي يُمنع ترميمها بأمر عسكري، وتنفيذ مشاريع صيانة وترميم وتأهيل مباني وإعادة إشغالها بالإسكان، وترميم موقع "حمام النعيم"، والإستمرار في ترميم وصيانة الحرم الإبراهيمي.

ومن **أجل حماية التراث والموروث الثقافي وتطويره**، تم البدء باستكمال المرحلة الثانية من مشروع ترميم وتطوير جبل العرمة في بيتا/ نابلس، وتنفيذ المرحلة الأولى لمشروع ترميم عين سلمان/ بيت دقو، وتنفيذ المرحلة الأولى لمشروع ترميم مسجد صير الأثري في قرية صير/ قلقيلية. كما تم أيضاً متابعة مشروع المرصد المعماري والعمراني في البلدان العربية؛ حيث تمت المصادقة على وثائق سجل التراث العمراني العربي وتولي مسؤولية منسق عام المرصد على مستوى الوطن العربي.

- المشاركة في معارض سياحية عالمية، وتنفيذ (22) حملة ترويجية عالمية.
- تقديم ملف ترشيح موقع أريحا القديمة تل السلطان على لائحة التراث العالمي.

وفي السياق ذاته، تم دعم 70 مشروع ثقافي من قبل الصندوق الثقافي الفلسطيني في مختلف محافظات الوطن، ودعم مشاريع في مجال السينما والمسرح والمعارض التشكيلية، ودعم الإنتاجات والإبداعات الثقافية للمؤسسات في مختلف المحافظات، وتم دعم 15 فرد و 14 مؤسسة في مختلف القطاعات والحقول الثقافية والفنية، ودعم العديد من الملتقيات والندوات الأدبية في المخيمات الفلسطينية في الشتات. كما تم تسجيل التطريز الفلسطيني على لائحة التراث الثقافي

غير المادي الإنساني العالمي، وإطلاق برنامج "ويكي فلسطين" و"كود الذاكرة" لحفظ وتوثيق الرواية الفلسطيني، كما تم إنجاز الموسوعة الثقافية والتي توثق كافة تفاصيل الحياة الثقافية في فلسطين قبل احتلالها في العام 1948، وتم إطلاق أكثر من 5 كتابات أدبية ضمن فعاليات المعرض الدولي للكتاب 2022. وفي إطار تعزيز الوعي الثقافي، تم تنظيم 150 فعالية ثقافية بالشراكة مع المؤسسات الثقافية والأهلية والبلديات في جميع الأراضي الفلسطينية ومخيمات الشتات.

- دعم (70) مشروع ثقافي من قبل الصندوق الثقافي الفلسطيني في مختلف محافظات الوطن.
- تسجيل التطريز الفلسطيني على لائحة التراث الثقافي غير المادي الإنساني العالمي.
- إقامة "المعرض الدولي للكتاب 12" في المكتبة الوطنية.

وفي إطار التشبيك والتواصل بين مكونات الشعب الفلسطيني مؤسسات وأفراد في الوطن والشتات، تم إقامة "المعرض الدولي للكتاب 12" في المكتبة الوطنية بحضور أكثر من 250 ألف زائر وبمشاركة 450 دار نشر عربية ومحلية، وإقامة ملتقى فلسطين الخامس للرواية العربية، إضافةً إلى تنظيم مؤتمر تعزيز الرواية في العملية التعليمية، وتنظيم معرض فني في الذكرى الخمسين لاستشهاد المناضل غسان كنفاني، وملتقى فلسطين للقصة العربية، وإطلاق يوم الدبكة الشعبية، وتم دعم عروض المهرجان للدبكة الشعبية الفلسطينية في 30 موقعاً في فلسطين التاريخية. كما تم إطلاق جائزة نجاتي صدقي في القصة القصيرة، وإطلاق جوائز دولة فلسطين في الآداب والفنون والعلوم الإنسانية للعام 2022.

وفي مجال رفع مستوى الحرف والصناعات التقليدية وترويجها في الداخل والخارج، تم العمل على تحفيز مشاركة النساء وتوفير الدعم للمشاركة ضمن خطة التنمية بالعناقيد (العنقود الصناعي)، وإقامة معارض للصناعات التقليدية، وتنفيذ 30 دورة تدريبية في كافة المحافظات في الصناعات التقليدية من صناعة القش والتطريز والرسم وغيرها من الحرف التقليدية.

جدول(28): مؤشرات قياس الأداء المرتبطة بالسياسة الوطنية رقم (33)

المؤشر		مصادر المعلومات والتحقق	خط البيانات المرجعي 2019	الاستهداف 2022	القيمة المحققة 2022
عدد ليالي المبيت	على مستوى الوطن	وزارة السياحة والآثار	161,741	181,996	166,788
	محافظة بيت لحم		4,908	7,392	4,092
	محافظة أريحا		24,757	25,479	25,512
عدد السياح المحليين (سنوي)	على مستوى الوطن	وزارة السياحة والآثار	3,727,062	4,052,411	3,643,930
	محافظة بيت لحم		103,339	109,303	72,446
	محافظة أريحا		519,307	514,171	494,030
نسبة السياح الوافدين لمواقع السياحة البيئية (سنوي)		وزارة السياحة والآثار	%10	+5%	1%+
عدد مواقع السياحة البيئية الخضراء التي تم تطويرها			1 (بتير)	2	1
عدد السياح المتوجهين إلى مواقع سياحية غير نشطة		وزارة السياحة والآثار	20,000	28,000	30,000
عدد المسارات الجديدة الرابطة بين المواقع السياحية النشطة والمواقع السياحية غير النشطة.			12	18	32
عدد العاملين في المنشآت السياحية المرخصين والمسجلين لدى وزارة السياحة والاثار [34]	على مستوى الوطن	وزارة السياحة والآثار	4,176	4,339	4,100
	محافظة بيت لحم		2,078	2,150	1,950
	محافظة أريحا		450	494	470
عدد السياح الوافدين إلى فلسطين (سنوي)	على مستوى الوطن	وزارة السياحة والآثار	3,810,391	-	2,736,596
	محافظة بيت لحم		1,367,494	-	587,369
	محافظة أريحا		1,130,184	-	954,575

[34] تشمل (فنادق، مكاتب سياحة وسفر، متاجر تحف شرقية، نقل سياحي، أدلاء سياحيين، باعة متجولين، مصورين سياحيين وجمل سياحي) تراكمي.

المؤشر		مصادر المعلومات والتحقق	خط البيانات المرجعي 2019	الاستهداف 2022	القيمة المحققة 2022
عدد الدورات التدريبية التي تعقدها وزارة السياحة (تراكمي)		وزارة السياحة والآثار	6	8	9
عدد المهن والتخصصات التي تدرس في الجامعات الفلسطينية (تراكمي)			21	23	23
نسبة الفنادق المتاح فيها الحجز الإلكتروني (سنوي)		جمعية الفنادق العربية	%95	%95	95%
عدد الغرف الفندقية المرخصة والمسجلة لدى وزارة السياحة والاثار (تراكمي).	على مستوى الوطن	وزارة السياحة والآثار	6,520	7,070	6,788
	محافظة بيت لحم		4,192	4,523	4,309
	محافظة أريحا		463	567	505
عدد مراكز الإستعلام في كافة المدن الفلسطينية (تراكمي)		وزارة السياحة والآثار	7	9	8
عدد الحملات الترويجية عالميًا (سنوي)		وزارة السياحة والآثار	20	20	22
عدد المنشورات الإلكترونية المستخدمة في الترويج السياحي			300	500	600
عدد الدعايات والمقالات السياحية الإلكترونية والمطبوعة والمرئية والمسموعة المستخدمة في الترويج السياحي.			30	40	50
عدد الفعّاليات والأنشطة السياحة السنوية (تراكمي)			11	9	10
عدد مواقع التراث الثقافي والمواقع السياحية المجهزة والمدارة من قبل الوزارة (تراكمي).		وزارة السياحة والآثار	18	22	22
عدد مواقع التراث الثقافي المرممة والمصانة (تراكمي)			110	135	150
عدد المواقع الفلسطينية المسجلة على قائمة التراث العالمي (تراكمي)		وزارة السياحة والآثار	4	5	4
عدد المواقع الفلسطينية المسجلة على اللائحة التمهيدية للتراث العالمي (تراكمي)			13	12	12
عدد الأنشطة الثقافية المنفذة في مدينة القدس		الإحصاء	870	890	607
عدد المراكز الثقافية العاملة في مدينة القدس			52	57	51
عدد عناصر التراث الفلسطيني التي تم ارشفتها بالتعاون مع اليونيسكو		وزارة الثقافة	2	1	1
عدد الكتب التي تم إصدارها من خلال وزارة الثقافة		وزارة الثقافة	25	50	50
عدد المبادرات الثقافية الشبابية المدعومة من وزارة الثقافة		وزارة الثقافة	2	7	9
عدد المعارض المحلية والخارجية للصناعات التقليدية		وزارة الثقافة	5	10	10
عدد الانشطة الثقافية المشارك فيها فلسطينيي الوطن والشتات وعرب الداخل (مناطق 48) من خلال وزارة الثقافة		وزارة الثقافة	50	58	58
عدد الإتفاقيات مع الدول والمؤسسات		وزارة الثقافة	3	7	9

5.0 التحديات

5.1 التحديات المالية

- **ضعف تطبيق السياسات المالية الخاصة بالتقاص بين الهيئات المحلية وخزينة الدولة**[35]، الأمر الذي أدى إلى تراكم ديون الكهرباء والمياه على الهيئات المحلية وشركات التوزيع، بسبب الإمتناع عن دفع فواتير الكهرباء والمياه في بعض التجمعات السكنية بالإضافة إلى ظاهرة الإعتداءات غير القانونية على الشبكات، ونتج عن ذلك استمرار ظاهرة صافي الإقراض، المتمثلة في استمرار الاقتطاعات الإسرائيلية من فاتورة المقاصة المستحقة للخزينة العامة. يوضح الرسم البياني المجاور قيمة ديون المياه والكهرباء المتراكمة على الهيئات المحلية.

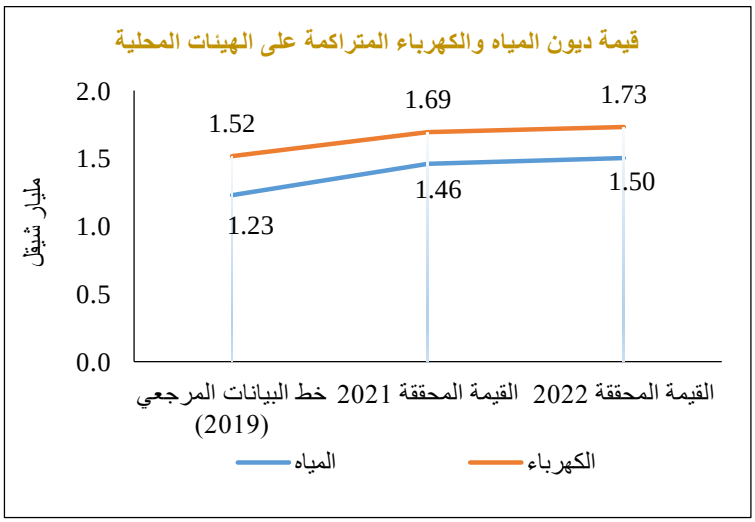

- **الاقتطاعات الإسرائيلية من فاتورة المقاصة.** وصلت القيمة الإجمالية لإيرادات المقاصة خلال العام 2022 حوالي 11.5 مليار شيكل استلمت السلطة الوطنية الفلسطينية منها 8.8 مليار شيكل، وذلك بعد أن اقتطعت دول الاحتلال حوالي 1.27 مليار شيكل بدل ديون كهرباء ومياه، هذا بالإضافة إلى الإقتطاعات الناتجة عن ديون المستشفيات الإسرائيلية وعن معالجة مياه الصرف الصحي المتدفقة من الأراضي الفلسطينية للجانب الإسرائيلي ومبالغ مقتطعة بسبب قرارات المحاكم الإسرائيلية، وشملت الإقتطاعات أيضاً بدل رسوم التحصيل التي تصل نسبتها إلى (3%)، بما يعادل 346 مليون شيكل. وشملت الإقتطاعات أيضاً حوالي 603.3 مليون شيكل تم احتجازها (بدل مخصصات أسر الشهداء والأسرى).

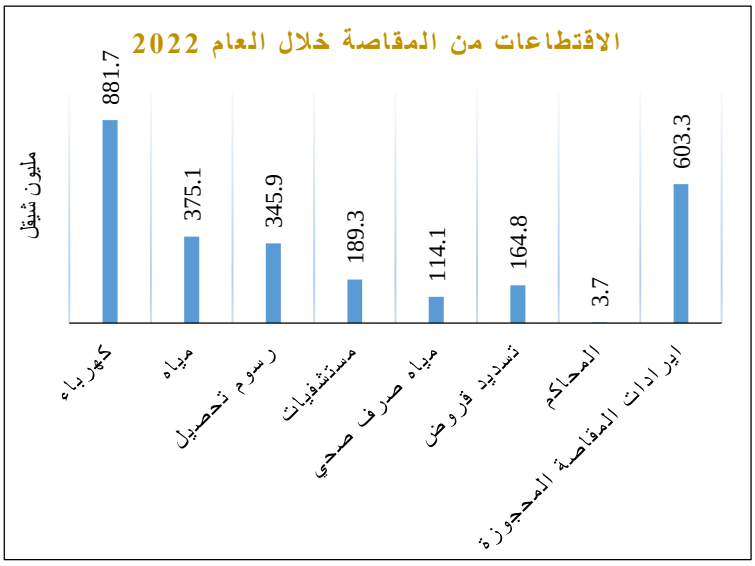

[35] مصدر البيانات: التقارير الشهرية الصادرة عن وزارة المالية

- **استمرار الأزمة المالية.** أدت الإقتطاعات الإسرائيلية المستمرة من أموال المقاصة والتي بلغت حوالي 2.7 مليار شيكل في العام 2022، وبمعدل شهري وصل إلى حوالي 230 مليون شيكل إلى استمرار الأزمة المالية، والتي بدأ آخرها منذ شهر تشرين ثاني من العام 2021، ونتيجة لذلك استمرت الحكومة الفلسطينية اعتماد نهج دفع الرواتب على نحو 80% من الراتب وبحد أدنى 2000 شيكل، ويتم سداد المتأخرات حسب السيولة المتاحة. يوضح الرسم البياني أعلاه توزيعاً للإقتطاعات الإسرائيلية من أموال المقاصة خلال العام 2022.

- **تعثر تنفيذ العديد من المشاريع المخطط لها**، وذلك بسبب استمرار ضعف الدعم والتمويل الخارجي للموازنة وعدم توفر الموازنات الكافية. هذا بالإضافة إلى تكرار تأخر اعتماد وتحرير المخصصات المالية للمشاريع المعتمدة ضمن الموازنة العامة، وعدم الإلتزام بصرف تلك الموازنات حسب قانون الموازنة، مما أدى إلى عدم تنفيذ العديد من المشاريع المخطط لها في عدة قطاعات، حيث ساهم ذلك في تأخر طرح العطاءات من قبل الإدارة العامة للوازم، فضلاً عن إعادة طرح عدداً منها عدة مرات نتيجة لإحجام المقاولين عن التقدم للعطاءات الحكومية بسبب التأخر في دفع مستحقاتهم ، وهذا بدوره أثر على الأولويات والأهداف المحددة وأعاق تنفيذ المشاريع المخطط لها، وانعكس بدوره على زيادة حجم الاحتياجات المستقبلية وتراكمها دون القدرة على تنفيذها. يوضح الرسم البياني المجاور إجمالي الدعم الخارجي للموازنة منذ العام 2019 وحتى نهاية العام 2022.

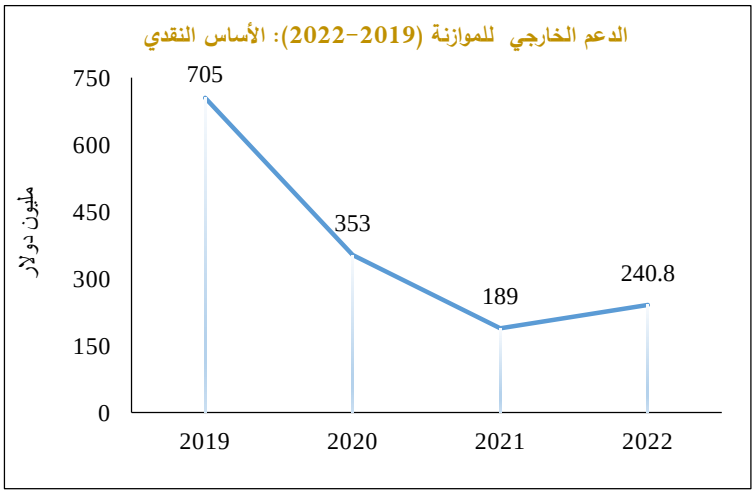

5.2 التحديات الفنية

- **ارتفاع نسبة الفاقد في نظامي التوزيع الكهربائي والمائي** ما زالت نسبة الفاقد في نظام التوزيع الكهربائي مرتفعة، وتصل إلى 19%، ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى عدم قدرة بعض الهيئات المحلية التي توزع الكهرباء على إدارة مشاريع التوزيع، وعدم وجود أنظمة مستمرة لصيانة وتطوير شبكات الكهرباء. كذلك ارتفعت نسبة الفاقد على مستوى شبكة توزيع المياه إلى إلى 37.3% خلال العام 2022، وتعادل هذه النسبة حوالي 93.7 مليون متر مكعب من المياه، وتعتبر هذه الكمية كبيرة جداً، وذات تكلفة مالية عالية وتعادل ما يقارب 97.5% من كمية المياه التي يتم شراؤها من دولة الاحتلال سنوياً.

- **تدني حصة الفرد من مياه الشرب.** ما زال معدل استهلاك الفرد الفلسطيني للمياه **أقل من الحد الأدنى الموصى به عالمياً** حسب معايير منظمة الصحة العالمية وهو 100 لتر في اليوم، حيث بلغ معدل استهلاك الفرد الفلسطيني للمياه خلال

العام 2022 حوالي 86.3 لتر في اليوم، وتزداد الفجوة ما بين محافظات الوطن بشكل ملحوظ، إذ تصل حصة الفرد من مياه الشرب إلى 55.3 لتر لكل فرد في اليوم في محافظتي بيت لحم والخليل. كذلك فإن **غياب العدالة في توزيع الموارد المتاحة** أدى إلى تفاقم هذا النقص في حصة الفرد التي يحصل عليها من المياه، حيث أن هناك العديد من التجمعات السكانية لا يزيد فيها معدل استهلاك الفرد من المياه فيها عن 30 لتر في اليوم، فمثلاً لا يتجاوز معدل استهلاك الفرد اليومي من المياه 28 لتراً في مدينة يطا، كذلك لا يزيد هذا المعدل عن الـ 50 لتراً للفرد في اليوم في مادما والمغير وعصيرة الشمالية وبني نعيم.

- **ضعف البنية التحتية لنظام تزويد المياه** في بعض المحافظات ومحدودية التكاملية بين المصادر وأنظمة التزويد، وضعف الطاقة التخزينية الإقليمية لمحدودية عدد الخزانات، وضعف شمولية الخطوط الناقلة بين المراكز الإقليمية.
- **التعديات على مصادر المياه والحفر العشوائي للآبار**، وعدم تطبيق الإجراءات التنفيذية الملائمة لتنظيم ملكية وإدارة المصادر المائية، وعدم وجود آليات واضحة لتنفيذ القوانين وتعزيز تطبيق الأنظمة بالتعاون مع المؤسسات المختلفة، والبطء في إتخاذ الإجراءات لدى المحاكم على الحالات المخالفة.
- **تدني نسبة المياه المعالجة داخل الأراضي الفلسطينية**، حيث وصلت إلى 18% في العام 2022، ولا يوجد تطور ملحوظ على صعيد نسبة الأسر الموصولة بشبكات الصرف الصحي العامة في الضفة الغربية منذ عدة سنوات والتي وصلت إلى 34% في العام 2022. وتجدر الإشارة أن عدد محطات المعالجة التي تتوافق مخرجاتها مع المواصفة الفلسطينية تصل إلى 12 محطات فقط.
- **تزويد الطاقة**. تعاني مرافق المياه التي تم إنشاؤها كمحطات التحلية ومحطات المعالجة في قطاع غزة من أزمة الكهرباء، حيث أنها لا تعمل بقدرتها الكاملة، وهي عرضة لتدهور معداتها نتيجة لظروف التشغيل المترتبة على هذه الأزمة.
- **تشتت قطاع تزويد الخدمات (المياه والصرف الصحي)** بين وزارات مختلفة ودوائر بلدية ومجالس الخدمات المشتركة ولجان المخيمات ووجود عدد كبير من مزودي الخدمة (حوالي 250)، أدى إلى ارتفاع مديونية سلطة المياه لخزينة الدولة نتيجة عدم دفع البلديات لمستحقاتها وعدم وفاء مزودي الخدمة بالتزاماتهم المالية.
- **شح المصادر المائية الطبيعية المتاحة في المحافظات الجنوبية**، وتعرض الأحواض الجوفية ومصادر المياه لخطر التلوث والإستنزاف، أدى إلى تدهور جودة مياه الشرب بشكل كبير.
- **ارتفاع عدد حوادث السير وما ينتج عنها من إصابات**. إن عدد الحوادث المرورية في ازدياد، ونتج عنها خلال العام 2022 في الضفة الغربية 144 حالة وفاة، وفي قطاع غزة بلغ عدد حالات الوفاة الناتجة عن حوادث السير خلال العام 2022 ما مجموعه 46 حالة وفاة، ولم يتم تحقيق الاستهدافات المعلن عنها خلال السنوات الأربعة السابقة المتمثلة بتخفيض عدد الحوادث والإصابات الناتجة عنها بنسبة 10% سنوياً.

5.3 التحديات الاقتصادية والاجتماعية

- **ارتفاع فاتورة الواردات السلعية والخدمية في فلسطين.** حيث ما زال الاقتصاد الفلسطيني اقتصاد معتمد على العالم الخارجي في تأمين احتياجاته السلعية والخدمية، حيث ارتفعت قيمة الواردات السلعية والخدمية في العام 2022 إلى حوالي 12.87 مليار دولار بنسبة 27.5% مقارنة بالعام 2021.

- **ارتفاع حجم التجارة الخارجية السلعية المرصودة من وإلى إسرائيل.** يعاني الاقتصاد الفلسطيني من علاقة غير متكافئة مع الاقتصاد الإسرائيلي، حيث لا تزال النسبة الأكبر من الصادرات الفلسطينية موجهة للسوق الإسرائيلي، والنسبة الأكبر أيضاً من الواردات الفلسطينية هي من السوق الإسرائيلي، فقد شكلت نسبة الصادرات السلعية الفلسطينية المرصودة حوالي 88% إلى اسرائيل خلال العام 2022، بينما شكلت الواردات السلعية الفلسطينية المرصودة من اسرائيل 57%.

- **ازدياد نسبة الاستيراد من السوق الإسرائيلي لمدخلات الإنتاج والمنتجات الزراعية والغذائية.** حيث ارتفعت نسبة الاستيراد من السوق الإسرائيلي لمدخلات الإنتاج الزراعي من 62.4% في العام 2021 إلى 65.9% في العام 2022، وارتفعت نسبة الاستيراد من السوق الإسرائيلي للمنتجات الزراعية والغذائية من 63.9% في العام 2021 إلى 70.5% في العام 2022.

- **معدلات البطالة.** بالرغم من انخفاضه في العام 2022 مقارنة بالعام 2021، إلا أنه ما زال مرتفعاً في الأراضي الفلسطينية بشكل عام، وفي قطاع غزة بشكل خاص، حيث سجّل المعدل في قطاع غزة حوالي 45.3% في العام 2022. وعلى مستوى الجنس، تعتبر نسبة بطالة الإناث مرتفعة في الأراضي الفلسطينية، حيث سجّلت حوالي 40.4% في العام 2022.

- **معدل التضخم.** يعتمد الاقتصاد الفلسطيني بشكل كبير على الإستيراد من الخارج، مما يعرضه إلى التأثير الشديد للظروف والعوامل الخارجية، فقد أدت الحرب الروسية الأوكرانية وما رافقها من هزات في سلاسل التوريد العالمية إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية، ونظراً لكون فلسطين تعتمد على الإستيراد من الخارج، فقد تعرضت لمشكلة التضخم المستورد، حيث ارتفع معدل التضخم في العام 2022 إلى 3.7% بمقدار 2.5 نقطة مئوية مقارنة بالعام 2021.

- **يعاني قطاع التعليم العام في فلسطين من عدة تحديات،** أبرزها تمركز التعليم حول الكتاب المدرسي، واتباع نهج التحفيظ والتلقين، كذلك فإن المحتوى التعليمي ضعيف، ولا يوجد تركيز على مهارات القرن الحادي والعشرين، وهناك غياب للتوظيف الأمثل للتكنولوجيا في التعلم بشكل هادف. كذلك فإن التعليم المهني والتقني، يعاني من ضعف المدخلات، حيث أن الطلبة لا يُقبلون على التعلم المهني والتقني، وذلك بسبب النظرة الدونية المجتمعية لهذا النمط من التعليم، وهناك أيضاً عدم ارتباط بين المهارات التي يكتسبها طلبة التعليم المهني والتقني ومهارات سوق العمل.

- **يواجه التعليم العالي الكثير من التحديات،** كالنمو المتزايد، وتوسع المؤسسات التعليمية الجامعية لاستقطاب أعداد أكبر من الطلبة، وهناك انخفاض في مستوى التعاون بين مؤسسات التعليم العالي في كافة المجالات الأكاديمية والبحثية وتدني

مستوى التمويل للبرامج التطويرية، وضعف البنية التكنولوجية، والحاجة إلى رفع مستوى الجودة في مخرجات التعليم العالي.

- **الرواية والثقافة الفلسطينية**. تتعرض الرواية الفلسطينية لتشويه متعمد من قبل الاحتلال، وهناك تزوير في العديد من حقائق التاريخ المتعلقة بفلسطين، وسرقة للفلكلور الفلسطيني والتراث والآثار، الأمر الذي يعني أن هناك معركة حول الرواية.

- **تعتبر ظاهرة الفقر ظاهرة منتشرة في المجتمع الفلسطيني**، وتعتبر مستويات الفقر مرتفعة، ومن جانب آخر هناك حاجة لدعم الفئات المهمشة وتأهيل ذوي الإعاقة ودعمهم وتمكينهم للمساهمة في المجتمع والعمل على رعاية المسنين ضمن برامج مؤسسية يتم تقييمها وتحسينها بشكل دوري.

- **النقص في أعداد القضاة والموظفين الإداريين**، حيث بلغ معدل عدد القضاة لكل 100 ألف مواطن (6.1) خلال العام 2022، ويعتبر هذا الرقم منخفض جداً إذا ما تم الأخذ بعين الاعتبار حجم القضايا الواردة والمدورة وحجم السكان، وإذا ما قورن مع المؤشر الدولي الذي يحدد بأنه يتعين وجود 13 قاضي لكل 100 ألف نسمة.

- **توفير الأمن والأمان للمواطنين**. رغم الجهود المبذولة من الأجهزة الأمنية المختصة، فما زالت بعض الظواهر السلبية تنتشر، خاصة فيما يتعلق بـالقضايا التالية:

1) ازدياد عدد الجرائم ومظاهر الفلتان الأمني خاصة إطلاق النار والرصاص الحي في المناسبات، والإحتفالات، والنزاعات، والشجارات العائلية. حيث بلغ عدد جرائم القتل 50 جريمة خلال العام 2022 **نتج عنها 55 قتيل**، في حين بلغ عدد جرائم القتل 41 جريمة خلال العام 2021 نتج عنها 45 قتيل.

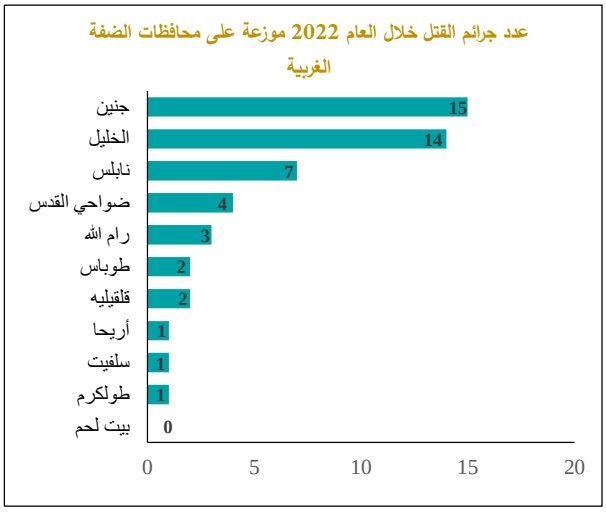

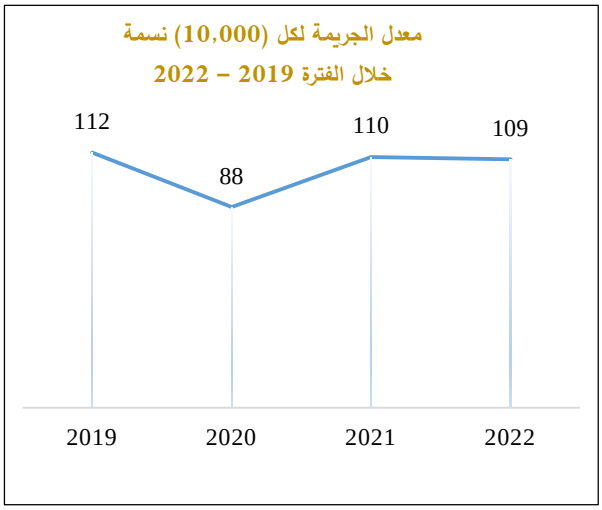

2) انتشار ظاهرة إنتاج بعض أنواع المخدرات والاتجار والتعاطي بهذه الآفة. حيث بلغ مجموع الجرائم المرتبطة بهذه الظاهرة 1,592 جريمة خلال العام 2022

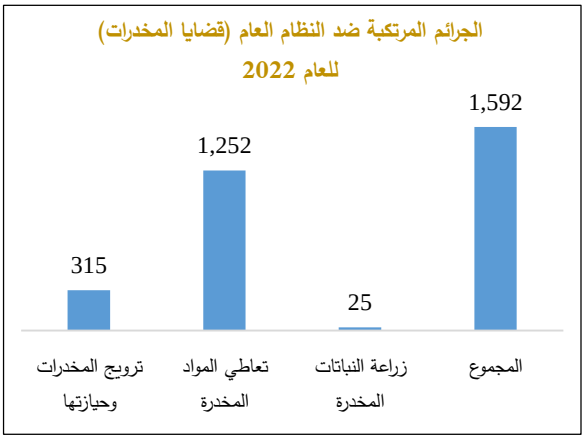

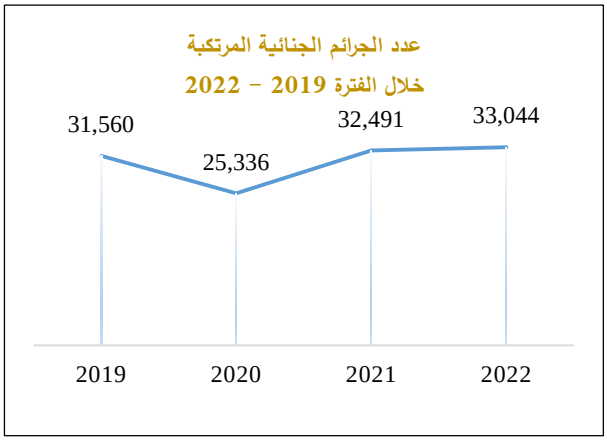

3) ظاهرة المركبات غير القانونية، بالرغم من الجهود المبذولة للحد من هذه الظاهرة، حيث تم إتلاف 10,095 مركبة وإحتجاز 8,294 أخرى، إلا أنه لم يتم تحقيق النجاح المتوقع لمعالجة هذه الظاهرة وما تنتجه من مخاطر. كذلك لم يتم طرح البدائل من الجهات ذات العلاقة لتقليل استخدام هذه المركبات.

5.4 التحديات الجيوسياسية

- **الإنفكاك عن الاحتلال.** بالرغم من محاولات الحكومة الفلسطينية بمختلف أجهزتها وأذرعها التنفيذية لتحقيق الإنفكاك الاقتصادي التدريجي عن دولة الاحتلال، فإن الطريق لا زال طويلاً لتحقيق هذا الهدف، حيث تشير بعض مدخلات الإنتاج التي تم رصد بياناتها أن الارتباط مع اقتصاد الاحتلال ما زال قوياً ومتشابكاً وبحاجة إلى تنفيذ مزيد من السياسات والجهود للوصول إلى الإنفكاك، ومن بين مدخلات الإنتاج ومجالات الترابط مع اقتصاد الاحتلال تم رصد العناصر الستة التالية:

1. الصادرات والواردات مع الاحتلال

تشير البيانات المتعلقة بالصادرات والواردات الفلسطينية وميزان التجارة الخارجية إلى استمرارية الإرتباط العضوي مع دولة الاحتلال، ويتضح من الرسم البياني المجاور للصادرات والواردات السلعية المرصودة خلال الأعوام (2017–2022) تنامي قيمة الواردات من الجانب الآخر وبقاء الميزان التجاري لصالحه.

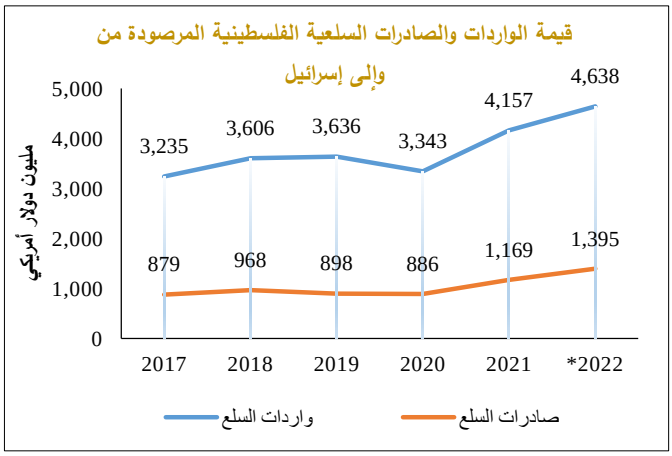

2. العمال الفلسطينين في دولة الاحتلال

تعتبر القوى العاملة المؤهلة والمتخصصة أحد الأركان الأساسية لعملية الإنتاج وزيادة القاعدة الإنتاجية الوطنية، وفي ظل غياب القدرة التنافسية في مستوى الأجور بين سوق العمل الفلسطيني ونظيره في دولة الاحتلال، ومحدودية الطاقة الاستيعابية وعدم قدرة سوق العمل الفلسطيني على توفير فرص عمل كافية للقوى العاملة الفلسطينية، فإنَ عدد العمال الفلسطينين في دولة الاحتلال يزداد بوتيرة متصاعدة حيث وصل إلى 193 ألف عامل فى العام 2022. ويشكل هذا العدد حوالي 13% من مجموع القوى العاملة في فلسطين.

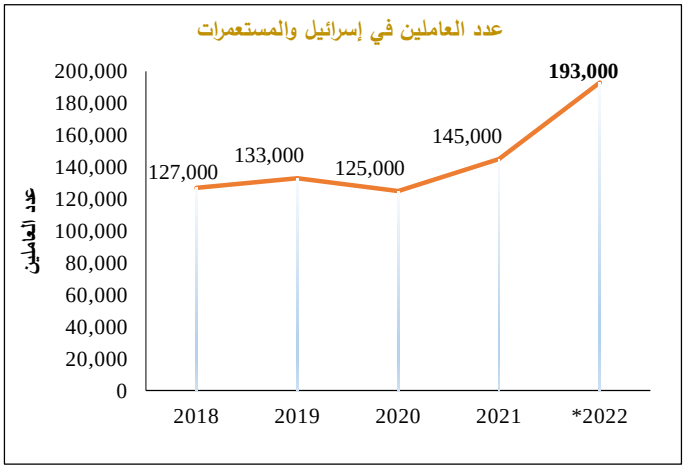

وقد لوحظ أن معظم العاملين لدى الطرف الآخر هم من الأيدي العاملة الماهرة والمتخصصة. وقد أدى استقطاب هذه الفئة من القوى العاملة للعمل في الطرف الآخر إلى نقص حاد في الأيدي العاملة الماهرة والمهنية، وارتفاع في الأجور، وتشوه في سوق العمل الفلسطيني. يوضح الرسم البياني عدد العاملين في إسرائيل والمستعمرات منذ العام 2018 وحتى العام 2022.

3. مصادر الطاقة المستوردة

تعتبر مصادر الطاقة ركناً أساسياً وعنصراً هاماً من عناصر الإنفكاك الإقتصادي عن الاحتلال، لكن البيانات بهذا الجانب ما زالت تشير إلى التشابك المستمر والاعتماد شبه الكامل على دولة الاحتلال في الحصول على الطاقة بمختلف عناصرها، حيث تشير البيانات أن معظم الوقود المستخدم في فلسطين بما يشمل (السولار، البنزين والغاز) يتم استيرادة من دولة الاحتلال، بمتوسط شهري يصل إلى حوالي 100 مليون لتر.

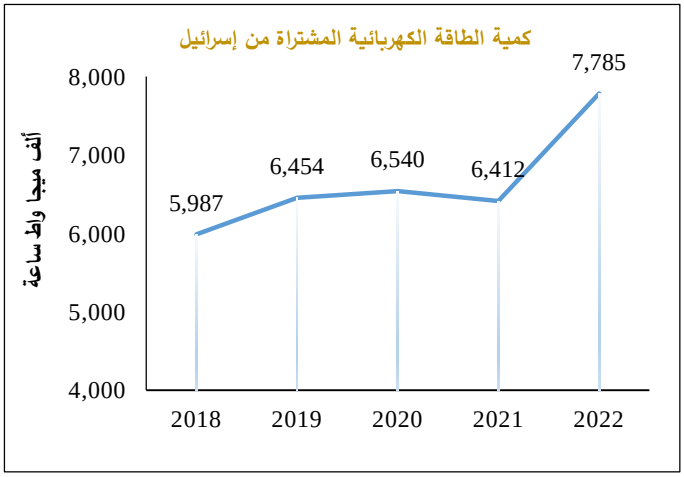

ولا يملك السوق الفلسطيني أي مخزون احتياطي من الوقود وذلك لعدم توفر مستودعات لحفظ مشتقات البترول، إذ يتم توريد الوقود بشكل يومي من الجانب الإسرائيلي، كذلك فإنه يتم التزود بحوالي 86.4% من الطاقة الكهربائية من الجانب الإسرائيلي. يوضح الرسم البياني المجاور كمية الطاقة الكهربائية المشتراة من دولة الاحتلال خلال الأعوام 2018-2022.

4. كمية المياه المستوردة

بالرغم من مرور ثلاثة عقود على توقيع الإتفاقيات المؤقتة مع دولة الاحتلال، ما زال البند رقم 40 في اتفاقية أوسلو يحكم مدى قدرة فلسطين على التحكم بمصادر المياه المختلفة، فبالرغم من العجز والشح في كمية المياه المتاحة للمستهلك الفلسطيني فإن الجانب الفلسطيني لا يستطيع تطوير موارد مياهه أو السيطرة عليها خارج نطاق ذلك البند من الإتفاق. وتشير البيانات أن حوالي 102.2 مليون متر مكعب من الاستهلاك الفلسطيني للمياه يتم شراؤه من دولة الاحتلال، منها 83.8 مليون متر مكعب للضفة الغربية، و 18.5 مليون متر مكعب لقطاع غزة. يوضح الرسم البياني المجاور كمية المياه المشتراة من دولة الاحتلال لعدة سنوات مختارة.

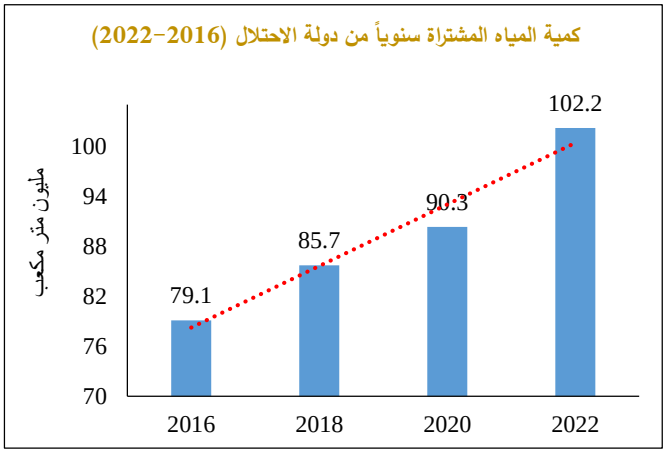

5. الترددات وشبكة الاتصالات

تسيطر دولة الاحتلال على كافة الموارد الطبيعية الفلسطينية وبما يشمل الفضاء الفلسطيني والترددات الهوائية. لقد حاولت الحكومة الفلسطينية مواكبة التطور التكنولوجي العالمي وتسخيره في مجال التنمية وتطوير الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين من خلال التسهيل عليهم والانتقال إلى الخدمات الحكومية الإلكترونية وتشجيع وتطوير الإقتصاد الرقمي، لكن هذه المحاولات اصطدمت بسيطرة الاحتلال على هذا المجال وارتباط التطوير بموافقة الاحتلال. ففي حين تسعى دول الإقليم لتطوير خدمات الجيل الخامس ما زالت فلسطين تستخدم الجيل الثالث، ويتضح من الفرق في الأجيال المستخدمة مدى الفجوة التكنولوجية بين فلسطين ودولة الاحتلال ودول الإقليم والعالم. إن سيطرة الاحتلال على الترددات ساهم في تسرب شركاته الخلوية للعمل في الأراضي الفلسطينية بسبب العامل الجغرافي ورغبة المواطنين في الوصول إلى الخدمات التكنولوجية المتطورة والتي توفرها الشبكات والترددات لدى دولة الاحتلال.

6. التحويلات الطبية

يعتبر الملف الصحي وخاصة التحويلات الطبية من فلسطين إلى دولة الاحتلال، أحد العناصر التي تمثل تشابكاً مستمراً مع الطرف الآخر بسبب العامل الجغرافي وغياب البدائل المحلية في القطاع الصحي الفلسطيني، ويُثقل هذا الملف ميزانية الحكومة الفلسطينية ويعكس ف ي جوهره ضعفاً في النظام الصحي لتقديم خدمات صحية متكاملة وذات جودة. ورغم توجهات الحكومة الفلسطينية لإيجاد بدائل محلية وإقليمية

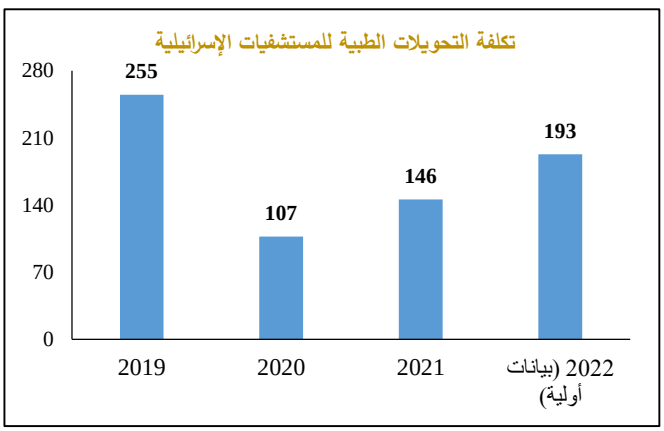

لتنويع الخيارات في توفير الرعاية الصحية والعلاج اللازم لا زال ملف التحويلات الطبية يعتمد في جزء كبير منه ويتم توجيهه إلى دولة الاحتلال. يوضح الرسم البياني المجاور تكلفة التحويلات الطبية إلى المستشفيات الإسرائيلية خلال الأعوام 2019-2022.

- **سيطرة الاحتلال على الطيف الترددي الفلسطيني والمدى الرقمي**، وعدم تمكين شركات الاتصالات المرخصة من التقدم في مواكبة التطور التكنولوجي وتقديم الخدمات الجديدة أسوة بما يتّم تقديمة في دول العالم، إضافة إلى تقييد إدخال الأجهزة والمعدات اللازمة لتشغيل الخدمات الجديدة وأجهزة الصيانة، وتعديات الشركات الإسرائيلية على سوق الاتصالات الفلسطيني دون تحمل أي أعباء ماليّة مما يحرم خزينة الدولة من عوائد مالية كبيرة.
- **تدني الطاقة الإنتاجية لمحطة توليد الكهرباء في قطاع غزة** والتي تعمل بشكل جزئي في معظم الأحيان، ويعود السبب إلى عدم استغلال الغاز المتوفر اللازم لتوليد الطاقة الكهربائية.
- **ضعف قدرة استيعاب شبكات الكهرباء للقدرة المنتجة من مصادر الطاقة المتجددة**، وذلك بسبب عدم موافقة الجانب الإسرائيلي على بناء نظم نقل كهربائي فلسطيني مستقل يسهل التخطيط السليم للقطاع ويساعد على استيعاب مشاريع التوليد المحلية.
- **قيود الحركة وإجراءات الاحتلال لإدخال المواد.** تعتبر القيود والإجراءات الإسرائيلية المتبعة لإدخال المعدات والمواد من معبر كرم أبو سالم "المعبر التجاري" إلى قطاع غزة من التحديات الرئيسة أمام تنفيذ مشاريع البنية التحتية، حيث تواجه المشاريع في تدخلاتها المختلفة مخاطر التأجيل بشكل مستمر نتيجة هذه القيود المفروضة على المواد والمعدات وقطع الغيار المطلوبة، هذا بالإضافة إلى إعاقته لحركة الأفراد من استشاريين وخبراء وفنيين من وإلى قطاع غزة عبر معبر بيت حانون "ايرز".
- **الإعتداءات الإسرائيلية والمماطلة في منح الموافقات** وخاصة للمشاريع في قطاعي المياه والطاقة التي تقع في المناطق الفلسطينية المصنفة "ج" وعرقلة تنفيذها من خلال منع المقاولين من الوصول إلى تلك المناطق ومصادرة المعدات وتطبيق الغرامات وتدمير لبعض المشاريع المنفذة في المناطق المهمشة والأغوار، هذا بالإضافة إلى تدمير البنى التحتية بشكل مستمر وممنهج في قطاع غزة.
- **صعوبة الترويج لفلسطين كمركز جذب سياحي آمن ومميز**، وذلك بسبب الأحداث والإنتهاكات الإسرائيلية اليومية في المدن والمخيمات، مما ينعكس سلباً على أداء القطاع السياحي ككل، وبالتالي التأثير سلباً على نسبة مساهمة السياحة من الناتج المحلي الإجمالي.
- **يعتبر الوضع السياسي القائم في قطاع غزة وسيناء عائقاً أمام تنفيذ مشروع الربط الكهربائي بين غزة ومصر.**

6.0 التوصيات

- **زيادة التعاون والتنسيق بين الدوائر الحكومية**، بما يضمن سهولة تدفق المعلومات، وتطوير التشريعات والأنظمة المرتبطة بتمكين الشراكات من أجل تحقيق الأهداف والسياسات المشتركة، ومواصلة بناء القدرات الفنية والمهارات اللازمة في هذا المجال.

- **تعزيز البيئة المناسبة لتشجيع الاستثمار**، من خلال استكمال العمل على تطوير البيئة القانونية الناظمة للنشاط الاقتصادي، والتي تعمل على تحسين بيئة الأعمال وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، وتبني خارطة استثمارية تبين القطاعات المراد الاستثمار فيها حسب الأولوية مع التركيز على قطاعات الصناعة التحويلية.

- **تعزيز الصناعة الفلسطينية ودعم المنتج الوطني**، من خلال دعم الصناعات التي تتمتع بميزات تنافسية عالية حسب كل محافظة (العمل على تنفيذ العناقيد التنموية الصناعية في محافظتي الخليل ونابلس)، ورفع نسب الإشغال في المناطق الصناعية للإستفادة مما تم إنفاقه على البنية التحتية بتلك المناطق من خلال مراجعة عقود الإمتياز وعقود حزم الحوافز، والتشبيك بين المناطق الصناعية نحو تكاملية العمل، وإعلان استملاك الأراضي في منطقة سلفيت وترقوميا وللمرحلة الثالثة في منطقة أريحا الزراعية الصناعية، واستكمال إجراءات إعلان مدينة جنين الصناعية كمنطقة حرة.

- **تعزيز الأمن الغذائي**، من خلال تطوير قطاع الزراعة وتشجيع الاستثمار فيه، والتوجه نحو زراعة المحاصيل ذات الطلب المرتفع من قبل السوق المحلي والأسواق الخارجية، واستخدام أساليب الزراعة الحديثة لإنتاج المحاصيل الأساسية مثل القمح وعدم الإكتفاء بالاعتماد على استيرادها، ووضع القوانين التي تضمن عدم التوسع العمراني في الأراضي الزراعية.

- **تطوير وتنفيذ أساليب وأنظمة ري حديثة وفعالة** تعمل على تقليل نسبة استهلاك القطاع الزراعي من المياه، وتوسعة تنفيذ برامج ومشاريع أنظمة حصاد مياه الأمطار وتشجيع استخدام المياه العادمة المعالجة في القطاع الزراعي ضمن المعايير المعمول بها.

- **تطوير نظام التسويق الزراعي**، من خلال بناء نظام معلومات تسويقية زراعية وإنشاء سوق وطني إلكتروني للمنتجات الزراعية والإهتمام بعمليات التعبئة والتغليف لرفع جودة المنتج المحلي في الأسواق المستهدفة، واتخاذ كافة الإجراءات الحكومية اللازمة لتسهيل تصدير المنتجات الزراعية من أجل ضمان تسويقها إقليمياً ودولياً.

- **العمل على إصلاح نظام التحويلات الطبية**، من خلال تطوير منظومة تحويلات طبية محوسبة مستدامة مالياً، والعمل تدريجياً على الحد من التحويلات إلى المستشفيات خارج النظام الصحي للحكومة، واعتماد اتفاقيات علاجية، وتوفير وحدة متخصصة تشرف على المتابعة الطبية في المستشفيات التي يتم التحويل اليها، واستقطاب اختصاصيين للعمل في المستشفيات الحكومية، وتوفير المتطلبات البديلة للتحويلات.

- **تطوير نظام الحماية الاجتماعية وتقويته** بحيث يكون مستجيب للصدمات وتعزيز الحماية الاجتماعية من خلال تعزيز الترابط بين المساعدات الإنسانية والمساعدات التنموية، وتنفيذ تدابير الحماية الاجتماعية وخاصة لكبار السن وذوي الإعاقة والمصادقة على التشريعات الخاصة بالحماية الاجتماعية.

- **مراجعة وتقييم النظام التعليمي الحالي** (الفصول الدراسية الأربعة بدلاً من فصلين دراسيين)، من حيث التراكم المعرفي للطلبة مقارنة بنظام الفصلين، مدى تناسب هذا النظام مع المناهج الدراسية الحالية، الإستقرار النفسي والتربوي للطلبة، العجلة في البدء والإنتهاء من الفصل القصير نسبياً يفوت الفرصة على تعزيز الحياة المدرسية بجوانبها المختلفة، وهذا النظام مرتبط بأهداف أصيلة للتربية والتعليم وبمناهج دراسية وبالنظام الاقتصادي للبلاد ونمط الحياة الاجتماعية فيها.

- **تطوير المهارات الرقمية** وإدخال مجموعة من التدابير لتعزيز نظام التعليم وتحسين الكفاءات الرقمية، والعمل على تعزيز المهارات الأساسية، من خلال تحديث المناهج لضمان تدريس الكفاءات الرقمية في جميع المواد، وزيادة الوصول إلى أجهزة الكمبيوتر والإنترنت في المؤسسات التعليمية، وتعديل منهجية التدريس لتشمل التركيز على المهارات العملية وحل المشكلات والعمل الجماعي.

- **العمل على تطوير قطاع التعليم العام**، حيث يعاني التعليم من عدة تحديات متمثلة باتباع نهج التحفيظ والتلقين، وضعف المحتوى التعليمي، وغياب التوظيف الأمثل للتكنولوجيا في التعليم، وضعف البنية التحتية في المدارس، ولمواجهة هذه التحديات، لا بد من تطوير مناهج عصرية محدثة قادرة على إكساب جميع المهارات اللازمة للطلبة ومتناغمة مع المستوى العالمي والتكنولوجيا الحديثة، وتطوير البنية التحتية للمدارس.

- **تعزيز المنظومة القيمية، وتطوير المهارات الأساسية، وتنمية المعارف.** ووضع برامج تركز على تطوير أسس تعليمية متينة للجميع تسهم في غرس القيم الجميلة منذ سن مبكرة، وهذا بدوره سيحضر الشباب لسوق العمل المستقبلي المحلي والعالمي، والعمل الحثيث على تنمية ثقافة حب العمل لديهم، ودعم ثقافة الإبتكار وريادة الأعمال.

- **عودة وزارة التربية والتعليم للمشاركة في الامتحانات الدولية** والاختبارات السنوية الموحدة للصفوف الرابع والثامن والتاسع في مباحث العلوم والرياضيات واللغة العربية، والتي تهدف إلى اختبار قدرات طلاب المدارس في المرحلة الأساسية العليا في مواد الرياضيات والعلوم ومقارنتها بدول الإقليم والعالم، ولمعرفة معدلات التحصيل الدراسي وعلاقتها بجودة التعليم.

- **بناء وتوحيد الجهود وتجميعها بشكل متكامل لمأسسة البحث العلمي والإنتاج الابتكاري** من خلال مختبرات وطنية، وتوفير الموازنات الكافية لهذه المختبرات ولدوائر البحث العلمي وتركيز الموارد البشرية اللازمة من خلال شبكة مؤسسية واحدة.

- **استكمال منظومة الخدمات الحكومية الإلكترونية.** إن التحول نحو الخدمات الإلكترونية يسهل على المواطن ويوفر التكلفة ويضمن النزاهة والشفافية في الحصول على الخدمة، من خلال إنشاء نظام آمن وحديث للخدمات الحكومية وقواعد بيانات

لهذه الخدمات، واستكمال مشروع تحويل الخدمات الإلكترونية، وإعادة تأهيل الموظفيين الحكوميين بما يتناسب مع اسلوب الخدمات الجديد واحتياجات العصر الرقمي، وبناء مراكز خدمات نموذجية للخدمات التي تقدم في مراكز الخدمات.

- **أمن المعلومات والبيانات الحكومية والأمن السيبراني**، في ظل التوجه العالمي لاستخدام التكنولوجيا بأنواعها، أصبح هناك ضرورة للمحافظة على البيانات والمعلومات الحكومية من الإنتهاك والسرقة، من خلال بناء وتشغيل سياسات ونظم عالية الأداء للوقاية من التهديدات، وبناء وتطبيق آلية مركزية لشراء وتركيب وفحص نظم المعلومات الإدارية الحكومية، وبناء شراكات مستدامة مع القطاع الخاص لتحقيق متطلبات الأمن السيبراني.

- **ترشيد النفقات وتطوير وإصلاح نظام الإيرادات**، إن الأزمة المالية العميقة التي تعاني منها الحكومة هي نتاج تحديات تراكمية من عدة أسباب، حيث من الضروري دراسة واعادة تقييم ايرادات الخزينة العامة، ووضع سياسات مالية تتجه نحو التنمية الاقتصادية وترشيد النفقات وإصلاح النظام الضريبي، وضرورة أن يكون إصلاح شامل لمنظومة الضرائب وتوظيف التكنولوجيا لهذه الغاية، وتقويم نظام مراقبة الموازنة العامة وإدارة المشاريع التطويرية والتدفقات النقدية، ووضع آليات واضحة للصرف.

- **إعادة النظر في الهيكل المالي (الموازنة العامة)** لزيادة حصة النفقات التطويرية واتخاذ الإجراءات اللازمة من قبل وزارة المالية لتسريع عمليات طرح العطاء وتحرير المخصصات المالية للمشاريع المعتمدة ضمن الموازنة ليتسنى تنفيذها في الوقت المحدد وبما ينسجم مع الخطط التنفيذية المعتمدة.

- **سد فجوة الثقة مع قطاع المقاولات** وإيجاد آليات للتنسيق والمتابعة مع شركات المقاولات لاستمرار العمل بما يضمن تسديد ديون هذا القطاع.

- **العمل على تخفيض صافي الإقراض.** تعتبر قضية صافي الإقراض من القضايا الهامة المرتبطة بأداء الهيئات المحلية الناتجة عن خصم ديون الهيئات المحلية من الكهرباء والماء لصالح سلطات الاحتلال من فاتورة المقاصة الشهرية المستحقة للخزينة العامة، حيث يتوجب العمل على تفعيل وتنشيط وحدة صافي الإقراض، ووضع آلية لربط حصول الهيئات المحلية على المشاريع بالتزامها بدفع فواتيرها من الماء والكهرباء، والإرتقاء بأداء الهيئات المحلية في الجوانب القانونية والإدارية والرقابية والمالية.

- تكثيف **الجهود اللازمة لخفض الفاقد في نظامي توزيع الكهرباء والماء**، من خلال توسعة برامج تأهيل وصيانة وتطوير الشبكات، ومكافحة السرقة والاستخدام غير القانوني للكهرباء والمياه. علماً أن نسبة الفاقد في نظام التوزيع الكهربائي خلال العام 2022 وصلت إلى 19% وتصل التكلفة المالية الناتجة عنه حوالي **502 مليون شيكل سنوياً**، في حين وصلت نسبة الفاقد في نظام توزيع المياه إلى 37.3% بما يعادل 97.7 مليون متر مكعب، وتصل تكلفته المالية إلى حوالي **469 مليون شيكل سنوياً**.

- **تطوير وتنظيم قطاع الكهرباء**، من خلال العمل على حوكمة شركات توزيع الكهرباء، ودمج بعض شركات توزيع الكهرباء خاصة التي تتواجد في نفس المنطقة الجغرافية مثل شركة كهرباء الخليل وشركة كهرباء جنوب الخليل، وتكثيف الجهود اللازمة لانضمام الهيئات المحلية غير المنضمة لشركات توزيع الكهرباء، أو تشكيل شركات توزيع كهرباء مرخصة. إضافة إلى العمل على إنهاء ظاهرة تهريب المحروقات من دولة الاحتلال.

- **زيادة الإنتاج المحلي للطاقة الكهربائية**، عن طريق رفع الكفاءة الإنتاجية لمحطة توليد كهرباء غزة من خلال تكثيف الجهود لإنجاز مشروع خط الغاز الطبيعي لتشغيل محطة توليد كهرباء غزة، إضافة إلى توسعة محطة توليد الكهرباء القائمة، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لإقامة محطات توليد الكهرباء وتشجيع المستثمرين لبناء محطات التوليد بالاعتماد على الطاقة الشمسية.

- **توسعة العمل على برامج ترشيد الاستهلاك**، من خلال تطوير برامج توعية لمفهوم ترشيد الاستهلاك، وتطوير نظام تعرفة مناسب يشجع المستهلك على تجنب الهدر في الطاقة، واستخدام الأجهزة والعدادات الموفرة للطاقة، وتشجيع استخدام الطاقة المتجددة وعلى وجه الخصوص الطاقة الشمسية، وإقرار أنظمة كودات المباني الخاصة بالعزل الموفر للطاقة.

- **فصل الحسابات المالية الخاصة بدوائر المياه والصرف الصحي** عن بقية حسابات مزودي الخدمات وإدارتها بشكل منفصل وفعال، وتركيب عدادات الدفع المسبق مما يزيد من نسبة التحصيل وخفض المديونية.

- **الإستغلال الأمثل لأراضي الدولة**. على الرغم من الانجازات في هذا المجال، إلا أن هناك حاجة إلى تطوير أسس إستثمارية أفضل، وإعادة دراسة وتقييم واقع أملاك الدولة وتصنيفها وجمع البيانات اللازمة لذلك، وعمل الدراسات والإستراتيجيات لإستثمار هذا القطاع نحو التنمية المستدامة، وبناء أنظمة العمل التي تمكن من تنفيذ قانون إدارة أملاك الدولة، وتحديث قاعدة البيانات حول أملاك الدولة والأوقاف الإسلامية والمسيحية وحصرها وتطويرها بما يخدم التنمية، والعمل على تصويب عقود التأجير الخاصة بالأراضي الحكومية، حيث بلغت قيمة الإيرادات التي تعود على خزينة الدولة **(85,740 دينار أردني)** في العام 2022، علماً أن مساحة الأراضي الحكومية المؤجرة تقدر بحوالي **50 ألف دونم**. **(**بمعدل 1.7 دينار للدونم في السنة**)**.

- **إتخاذ الإجراءات اللازمة لتطوير قطاع الطرق والمواصلات وتوفير بيئة مرورية آمنة**، بما يشمل:

✓ **حلول إسعافية فورية** لمقاطع الطرق التي تعاني من الأزمات المرورية الخانقة، التي مازالت قائمة منذ عدة سنوات في بعض المقاطع من الطرق التي تصل بين محافظات الضفة الغربية والتي تشكل عبئاً ثقيلاً على الحركة ومن الأمثلة على ذلك المدخل الشمالي والجنوبي لمخيم قلنديا. تكثيف الجهود للحد من حوادث الطرق وتقليل عدد الوفيات والإصابات الناتجة عنها، من خلال:

1. إتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لإقرار وتنفيذ مشاريع قوانين وأنظمة النقل.

2. توفير البنى التحتية الشاملة لأمن الطرق القائمة والجديدة في كافة المناطق بما يشمل تخطيط الطرقات وتركيب لافتات التحذير والإرشاد وتركيب حواجز الحماية الجانبية للطرقات.
3. العمل على إنهاء ظاهرة استخدام المركبات غير القانونية.
4. تعزيز التعاون والتنسيق المشترك بين الأطراف الحكومية التي من المفترض أن تتكامل أنشطتها وتدخلاتها معاً لتحقيق النتائج المرجوة وتوفير بيئة مرورية آمنة.
5. تعزيز دور شرطة المرور بشكل فعال للحد من كافة المخالفات المرورية التي تؤدي إلى حوادث السير.

✓ **حلول متوسطة المدى** لتطوير شبكة الطرق والمواصلات الداخلية والخارجية الرابطة بين المدن، وتطوير وسائل النقل العام وتنويعها.

- **الحوكمة وإعادة الهيكلة لعمل المؤسسات الحكومية غير الوزارية**، وتشمل مراجعة وتطوير التشريعات الناظمة وتطوير الهياكل التنظيمية لهذه المؤسسات، وتنفيذ عمليات الإلغاء والدمج وتغيير الإرتباط حسب الحاجة، وإعادة توزيع الموارد البشرية للفائض/ النقص فيها، وتنفيذ الإصلاحات المتعلقة بتحديد فترة رئاسة المؤسسة، والدرجة الوظيفية لرؤساء هذه المؤسسات.

- **ضرورة بناء منظومة عمل متكاملة لإدارة حالات الطوارئ** بكافة مستوياتها(المحلية والإقليمية والوطنية) وتشمل عناصر قانونية، وهيكلية، وإدارية، وبشرية، وتقنية، مستدامة وشاملة لتنظيم حالات الطوارئ بكل جوانبها، ليتم تفعيلها تلقائياً عند إعلان أي حالة طوارئ، على أن يتم فحصها وإثبات صلاحيتها بشكل دوري

- **زيادة عدد القضاة** بما يتناسب والأعباء المطلوبة، للوصول إلى نظام عدالة قادر على توفير محاكمة عادلة، وتقديم خدمات التقاضي بكفاءة وفاعلية، عن طريق زيادة نسبة القضايا المفصولة، وتسهيل الوصول إلى العدالة الناجزة في وقت زمني معقول.

- **تنظيم قطاع الحكم المحلي**، حيث يحتاج القطاع إلى إعادة تنظيم الأدوار بين جميع مكوناته، وتطوير قدرات الهيئات وعامليها، ووجود سياسات لتعزيز إيرادات الهيئات المحلية وترشيد نفقاتها، وتعديل المخطط الوطني المكاني ومخططات التنظيم الهيكلية للتجمعات السكانية بما يحافظ على المساحات الخضراء، وإعادة النظر بمعايير دعم الهيئات المحلية من الصناديق، وتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية والشراكة مع القطاع الخاص والأهلي.

- **الحفاظ على الأمن والقانون وتعزيز السلم الأهلي**، إن الاحتلال وسياساته وعدم وجود سيطرة فلسطينية كاملة على الأراضي الفلسطينية، والإنقسام الداخلي، وضعف تطبيق القانون، هذا كله يشكل مناخ غير طبيعي ومعيق أمام المؤسسة الأمنية. إن استعادة السلم الأهلي والحفاظ على الأمن، بحاجة إلى تطوير المنظومة الأمنية بكافة مكوناتها البشرية واللوجستية بمرجعية واضحة للهيئة الأمنية، وخلق بيئة مجتمعية سليمة قائمة على تعزيز الديمقراطية، واحترام حقوق الانسان.

- **تطوير أداء الإعلام الحكومي**، لتحقيق مزيد من الشفافية مع الجمهور، وكشف الانتهاكات الإسرائيلية الممنهجة والمستمرة تجاه الشعب الفلسطيني ومقدساته.

- **تعزيز الرواية الفلسطينية** بالأبحاث العلمية والتاريخية والأثرية، وتعزيز الثقافة الوطنية المرتكزة على الهوية الفلسطينية وتحصينها وتوظيف سفاراتنا في العالم ووسائل الإعلام من أجل الحفاظ على الرواية الفلسطينية، وتسجيل التراث والأدوات الثقافية والفلكلور لدى اليونسكو حفاظاً عليه من السرقة.

- **تنظيم ومأسسة عملية التخطيط التنموي في المؤسسات الحكومية، ومأسسة عملية المتابعة والتقييم.** لا بد من توفر قواسم مشتركة ما بين الأجسام/ الوحدات الإدارية المسؤولة عن التخطيط في الهياكل التنظيمية لجميع المؤسسات الحكومية في الدولة، بما يساهم في تنظيم ومأسسة وتعزيز عملية التخطيط في المؤسسات الحكومية، ومأسسة عملية المتابعة والتقييم. وهذا يتطلب:

  - ✓ إعادة النظر في الهيكل التنظيمي المرتبط بالوحدات الإدارية للتخطيط في مختلف المؤسسات الحكومية بحيث يتم إضافة وحدات إدارية مسؤولة عن التخطيط في المؤسسات التي يخلو هيكلها التنظيمي على تلك الوحدات، والعمل على توحيد مسمى الوحدات الإدارية ذات العلاقة بالتخطيط في كافة المؤسسات الحكومية بقرار يصدر عن مجلس الوزراء لتصبح "الإدارة العامة للتخطيط والجودة".
  - ✓ توفر دائرة متخصصة بعملية المتابعة والتقييم ضمن "الإدارة العامة للتخطيط والجودة".
  - ✓ اسناد مهام المتابعة والتقييم لدائرة المتابعة والتقييم، بحيث تمتلك الصلاحيات الكاملة لجمع وتحديث وتحليل البيانات المختلفة من كافة الإدارات والدوائر ومقدمي الخدمات، والتنسيق مع الإدارة العامة للمتابعة والتقييم في الأمانة العامة لمجلس الوزراء، وهذا بدوره سيساهم في مأسسة عملية المتابعة والتقييم وفي تحسن واقع التخطيط التنموي وتطويره.

- **اعتماد مؤشرات قياس على المستوى المحلي.** إن المعدلات العامة لا تشير إلى الواقع الحقيقي على المستوى المحلي، مما يؤدي إلى عدم وضوح التباين والفروقات والعدالة في مستوى توفر الخدمة وجودتها المقدمة للمواطن، ومن الأمثلة على ذلك المؤشر الخاص بحصة الفرد من مياه الشرب (لتر/ فرد/ يوم). بلغ المعدل العام لاستهلاك الفرد الفلسطيني للمياه 86.3 لتر في اليوم، ولكن يتفاوت هذا المعدل على مستوى المحافظات، فمثلاً يصل إلى 55 لتر لكل فرد في اليوم في محافظتي بيت لحم والخليل، وإلى حوالي 114 لتر في محافظة رام الله والبيرة، وإلى حوالي 162 لتر في محافظة قلقيلية، ويزداد التفاوت على المستوى المحلي، فهناك العديد من التجمعات السكانية معدل استهلاك الفرد اليومي من المياه لا يتجاوز 30 لتراً، ففي مدينة يطا يصل إلى 28 لتر، ويصل إلى حوالي 39 لتراً في جبع/جنين، وحوالي 40 لتراً في عصيرة/نابلس.

دولـــــة فلسطـــــــين
مجلس الوزراء
الأمانة العامة

تقرير متابعة خطة التنمية الوطنية 2022م

يمكن الحصول على التقرير من خلال موقع الأمانة العامة لمجلس الوزراء palestinecabinet.gov.ps

للتواصل والإستفساريرجى الإتصال على الرقم: 02-2969770 أو فاكس رقم: 02-2950979

أو على البريد الإلكتروني: Diwan@pmo.gov.ps

جميع الحقوق محفوظة للأمانة العامة لمجلس الوزراء 2023©، الماصيون – رام الله – فلسطين.